السودان: انفصال الجنوب

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

العدد السابع والاربعون/ يناير ١٩٩٤م/ رجب ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى

العداله موجوده حتى فى سهرة راس السنه
الحكومه لابسه طرطور والشعب لابس طرطور !

د. محمد عصفور: المؤسسة العسكرية تسيطر على الساحة السياسية

الأغنياء يدفعون ١,٤٪ فقط من حصيلة الضرائب المباشرة

غسان الخطيب يتحدث عن أزمة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية

الحزب الشيوعى الروسى يفوز فى الانتخابات

قوائم القوى الديمقراطية تتفوق على القوائم الاخوانية

١٩٩٣.. عنف.. وفساد.. وهجوم على أرزاق الناس

فى هذا العدد

اليسار حر

كل عام وأنتم بخير

عندما تفضل د. محمد عصفور - الكاتب والمفكر المنحاز دوما لقضية الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان - فخص «اليسار» بسلسلة مقالاته حول «ظاهرة العسكرة»، أحسسنا بطعم النجاح، فالدكتور عصفور - سواء إتفقت مع آرائه أو مواقفه أو إختلفت معها - ينتمى الى تلك الجماعة الصغيرة فى مجتمعنا التى تنتمى الى فكرة ومبدأ وموقف، ولا تعرف التلون وتغيير الجلد مع كل عصر وزمان، وهم قلة فى صفوف اليمين واليسار والوسط، ولكنهم القلة التى تؤثر بعمق فى الناس، وتقدم المثل الذى يستحق أن يحتذى.

ومساهمة د. محمد عصفور فى اليسار، ومن قبله د. سمير أمين، اضافة حقيقية - من مواقع مختلفة - لليسار، خاصة فى مجال الحوار الفكرى والنظرى، والذى احتل فى هذا العدد مساحة أكبر من المعتاد.

ولم يكن الاهتمام بالفكر على حساب متابعة أهم الاحداث.. سواء قضية تغيير نظام الثانوية العامة، أو الصراع حول قانون الضريبة الموحدة، أو انتخابات نقابة المحامين.. أو الهم الفلسطينى، والاخطار المحدقة بالجزائر والسودان.. أو نتائج الانتخابات الروسية، والانتخابات الايطالية.. أو حتى مهرجان القاهرة السينمائى الدولى.

وسيلاحظ القراء انه للمرة الأولى لا تتناول الافتتاحية (موقفنا) قضية حالة، فقد اقترح مجلس المستشارين أن تخصص لقراءة لأحداث العام الماضى ١٩٩٣، ورغم حرصنا على أن نقول لكم.. كل عام وأنتم بخير... فلم نستطع تزييف حقيقة العام الذى مضى بمره ومره. حاولنا - قدر الطاقة أن نخفف من سواد الصورة، ولكن الاختصار والحذف لم يفلح فى تغيير اللون.

ومع ذلك نصر على أن نقول لكم جميعا كل عام وأنتم بخير..

فأجمل أيامنا لم تأت بعد..

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى
محمود الهندى
المستشارون
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E.

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية الى ادارة المجلة

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان امبابة - جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

١٩٩٣ عام العنف.. والهجوم على أرزاق الناس.. والفساد

حسين عبد الرازق

القراءة الهادئة للأحداث الداخلية خلال عام ١٩٩٣، بعيدا عن الضجيج الإعلامى وحديث الانجازات والإجماع الوطنى، تقودنا إلى ثلاثة عناوين أساسية..

العنف.. العدوان على لقمة العيش وأرزاق الناس وإرادتهم.. الفساد

فى نهاية عام ١٩٩٢ أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بيانا قالت فيه.. «شهدت مصر هذا العام (١٩٩٢) موجة غير مسبوقة من العنف الدموى شنته بعض جماعات الاسلام السياسى، حصدت معها أرواح عدد كبير من المواطنين المسيحيين ورجال الشرطة، والسائحين الأجانب، وأحد دعاة حقوق الانسان (د. فرج فودة)..»

وجاء عام ١٩٩٣ ليشهد **مزيدا من عنف وإرهاب هذه الجماعات المتسترة بالدين، ذهب ضحيتها ٥٩ مواطنا مصريا (منهم ٩ مسيحيين)، و٧٨ من ضباط وجنود الشرطة.**

فمع استمرار وتصاعد عمليات القتل والاغتيال لضباط وجنود الشرطة بهدف إرهابهم وتعويق قيامهم بدورهم فى المواجهة، وإظهار عجز الدولة عن التصدى لإرهاب الجماعات وتوفير الحماية للمواطنين.. واستمرار تهديد السياح الأجانب، والتهديد بضرب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية لضرب المصالح الاقتصادية للدولة.. والاعتداء على الممتلكات والشخصيات القبطية لخلق حالة من الخوف والتوتر الطائفى.. والتهديد بقتل عدد من الكتاب والشخصيات العامة.

شهد عام ١٩٩٣ أنماطا جديدة من الإرهاب المتستر بالدين.

فتعرض المواطنون جميعا، لخطر ماسمى بعمليات الارهاب العشوائية، بدءا بتفجير **مقهى وادى النيل** بالتحرير، مرورا بحوادث التفجير فى الهرم والقللى والساحل، وحتى حادثة الهجوم المسلح على سينما «ماجدة» فى حلوان أثناء مهرجان القاهرة للسينما. وهو شكل جديد من الارهاب الاجرامى الذى **يجعل المواطنين جميعا أهدافا محتملة للقتل بلاتمييز.**

ولأول مرة استهدف إرهاب هذه الجماعات أحد كبار الضباط فى القوات المسلحة (رئيس المحكمة العسكرية).

كما تعرض ثلاثة من كبار المسئولين لمحاولات اغتيال فاشلة، بدأت **بصفوت الشريف** وزير الاعلام، فاللواء **حسن الألفى** وزير الداخلية، وأخيرا **د. عاطف صدقى** رئيس الوزراء. ورغم فشل المحاولات الثلاث فقد كان لها جميعا ضحايا من رجال الشرطة أو المواطنين. وفى المحاولة الأخيرة كان الضحايا من الاطفال فى عمر الزهور. فاستشهدت **«شيماء عبد الحليم»** وأصيب ٤ تلميذات.

ولم يقف عنف هذه الجماعات الإرهابية المتسترة بالدين وحلفائها عند حدود العنف المادى فقط، بل امتد الى الارهاب الفكرى للكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات.

ومأساة الدكتور **«نصر حامد أبو زيد»** ووقف ترقيته فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، بناء على تقرير

من أحد أعضاء اللجنة الثلاثية العلمية للترقية (د. عبد الصبور شاهين) بحجة أن كتاباته «كفر صريح وخطأ فى الاعتقاد» و«افتراء على الاسلام بمذهب هو خليط من فكر وأيديولوجية ونقد وتطرف وجدلية».. و«كلام شبيه بالالحاد».. الامر الذى جاء صارخا على نفاذ فكر هذه الجماعات الارهابية الى الجامعة والأجهزة الرسمية للدولة. وواصل أصحاب هذا الموقف جريمتهم باللجوء الى القضاء للتفريق بين د. نصر حامد أبو زيد وزوجته (رغما عنها) بحجة أنه مرتد!!

ولم يقف العنف الذى واجهه المجتمع عند حدود هذه الجماعات الارهابية. بل تورطت الدولة فى عنف آخر إنصب بدوره على رأس المجتمع، والحجة هذه المرة مواجهة الارهاب.

فالتعذيب فى السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة ومعسكرات الأمن المركزى وأقسام الشرطة- والذى أصبح سياسة منهجية مستقرة للحكم منذ أكتوبر ١٩٨١، استمر بصورة مفزعة خلال عام ١٩٩٣، مما دفع منظمة «ميدل إيست ووتش» الأمريكية الى نشر تقريرها عن أوضاع مصر، انتهى الى أن عام ١٩٩٣ هو أسوأ الأعوام فى انتهاك حقوق الانسان فى مصر. كما أصدرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قرارا بإدانة مصر «وأشارت الى مايساورها من قلق إزاء ماتتلقاه من معلومات دقيقة من منظمات غير حكومية موثوق بها، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة تؤكد استمرار التعذيب فى مصر» وشددت اللجنة على أنه لايجوز التذرع بالظروف الاستثنائية لتبرير أية أعمال للتعذيب. ونشرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان كتابا تحت عنوان «جريمة بلا عقاب- التعذيب فى مصر» الشهر الماضى، وهو وثيقة دامية تدين الحكم كله

د. نصر حامد أبو زيد

الارهاب يخترق أسوار الجامعة

باعتماده العنف وسيلة للحكم.

وقد سقط ٥٤ قتيلا من المنتمين الى الجماعات الارهابية فى اشتباكات الشوارع بين الشرطة والمتهمين بالانضمام لهذه الجماعات خلال عام ١٩٩٣ (حتى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣).

وواصلت الحكومة سياسة الاعتقال للاشتباه، وطبقا لاحصائيه نشرتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد المعتقلين فى منتصف أغسطس الماضى ٢٢٨٢، ليس من بينهم إلا ٥٥٠ محبوسا احتياطيا على ذمة قضايا أو تحقيقات النيابة أو اتهامات محددة. ومن بينهم ٥١ مازالوا رهن الاعتقال رغم حصولهم على أحكام بالبراءة فى عدد من قضايا الارهاب، ومرور أكثر من عام على صدور هذه الاحكام.

ومارس الحكم أشكالا أخرى من العنف وانتهاك حقوق الانسان، من بينها خلال عام ١٩٩٣، إحالة قضايا الإرهاب إلى المحاكم العسكرية، وفرض قانون غير ديمقراطى على النقابات المهنية (قانون النقابات الموحد)، ومحاولة فرض قانون لنقابة الصحفيين والحملة التأديبية ضد صحفى جريدة الشعب وبعض قيادات حزب العمل عقب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية مباشرة، والقبض عليهم والتحقيق معهم أمام نيابة أمن الدولة وبالافراج عنهم بكفالة بالتجاهل للقانون الذى يمنع الحبس الاحتياطى فى قضايا النشر.

ومارست الطبيعة بدورها عنفا عشوائيا ضد المواطنين، بدأ بظاهرة الاغماء بين طالبات المدارس فى المحمودية وقراها بمحافظة البحيرة.. ثم ختمت العام بكارثة سقوط صخور هائلة من جبل المقطم على الدويقة وقتل ٤٦ مصريا.

ووسط هذا العنف الثلاثى، انقض الحكم على أرزاق الناس وحياتهم، منتزعا كل مقومات الصمود فى مواجهة الأزمة، الواحد فى إثر الآخر.

بدأ عام ١٩٩٣، والوطن يعانى من الركود والبطالة والتضخم، وتوقف الانتاج، وتراجع القيمة الفعلية للأجور والمرتبات، وتعرض الصناعة والزراعة لضربات موجعة تحت اسم تحرير التجارة والزراعة والخصخصة، وتراجع خدمات التعليم والصحة، وانخفاض مستوى معيشة الغالبية الكاسحة من المواطنين..

وتوالت هجمات الأقلية الطبقية الحاكمة على الوطن وناسه..

* فى ٥ فبراير ١٩٩٣ رفض البنك الدولى بدء جولة من المباحثات كان متفقا عليها مسبقا، واشترط لتحديد موعد جديد أن تتخذ الحكومة خطوات عملية لبيع شركات القطاع العام. وعقدت المجموعة الاقتصادية أكثر من ٢٠ اجتماعا للبحث فى تنفيذ ارادة المؤسسات المالية الدولية، خاصة والصندوق رفض مد الاتفاق مع الحكومة الا بعد اتفاقها مع البنك. وقرر مجلس الوزراء فى ١٤ فبراير طرح ٨٥ شركة من شركات القطاع العام الرابحة للبيع. وأعلن بالفعل عن بيع ١٧ منها. وكان لطرح هذه المشروعات للبيع مرة واحدة، وطريقة تقييم الأصول بأقل



صلاح الشريف



حسن الألفى





عاطف صدقى

ثلاث محاولات فاشلة للاغتيال.. وضحايا عديدة..

من القيمة الحقيقة، وأسلوب البيع بالمزايدة التنافسية وغياب أي ضوابط تمنع استيلاء الأجانب على هذه المشروعات، وماسيترتب على البيع من القاء العاملين بهذه المشروعات الى سوق البطالة، والاتجاه الى استخدام حصيلة البيع لسد العجز في الموازنة العامة للدولة.. يعني شيئا واحدا.. كارثة اقتصادية واجتماعية بكل المعايير. وقد تم بالفعل بيع عدد من هذه المشروعات خلال عام ١٩٩٣. وسيتم بيع كل هذه الشركات أو تصفيتها خلال هذا العام (١٩٩٤) والعامين التاليين!

* وفي ٢٢ مايو ١٩٩٣ انتهت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وقدمت الحكومة خطاب النوايا الجديد متضمنا تعهدات الحكومة التي تلتزم بتنفيذها حتى يونيه ١٩٩٦. وقبل أن يتم توقيع الاتفاق سارعت الحكومة بتنفيذ بعض هذه التعهدات، وبصفة خاصة تخفيض الجمارك الى ٨٠٪ كحد أقصى (ثم ٧٠٪ بعد ذلك) والغاء الحظر الاستيرادي على نحو ٣٠ سلعة، وزيادة أسعار الكهرباء وبعض مشتقات البترول مثل الكيروسين والسولار والمازوت.

* **وتعرض الفلاحون لكارثة مماثلة خلال عام ١٩٩٣،** نتيجة لسياسة تحرير الزراعة ارتفعت اسعار مدخلات الانتاج وانخفضت أسعار المحاصيل. وتواكب ذلك مع بدء القانون الجديد للعلاقة الايجارية في الارض الزراعية الذي رفع الايجار من ٧ أضعاف الضريبة الى ٢٢ ضعفا. وخلال الشهرين الماضيين عجز عشرات الآلاف من الفلاحين عن دفع الايجار، وأصبحوا مهددين بالسجن. بل وتهددت الزراعة المصرية ككل، فالمستأجر والمالك الصغير كلاهما يعاني من أزمة الزراعة. فاذا أضيف الى ذلك كارثة عدم تصدير الأرز، ومتأخرات القطن لأدركنا أن ١٩٩٣ كانت «سنة سوداء» على فلاح مصر.

* **وقبل أن ينقضي العام، اذ بالحكومة تنقض على الناس بقانون الضريبة الموحدة،** الذي يتجاهل أهداف العدالة الاجتماعية، وزيادة الاستثمارات ويركز على هدف واحد «الجباية».

ويختتم رئيس الوزراء د. عاطف صدقي هذا العام الكبيس ببيانه أمام مجلس الشعب الذي قدم فيه برنامج الحكومة، المشتق من الاتفاق الاخير مع صندوق النقد، الذي ينذرنا أننا سنشهد في العام الحالي (١٩٩٤) والعامين التاليين.

- **تدمير الصناعة والزراعة** المصرية

- **عودة السيطرة الاجنبية على الاقتصاد المصري،** وفتح الباب لدخول رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في كل شئ، بما في ذلك السكك الحديدية والبريد والنقل العام والنقل البري، وشركات الكهرباء، وخدمات الصرف والمياه والشحن وشركات الطيران..

- بيع شركات ومؤسسات القطاع العام، وصولا لأكثرها أهمية وخطورة، وهي البنوك وشركات التأمين.

- **إطلاق الأسعار بلا ضابط أو رابط..** وعلى وجه التحديد إطلاق أسعار السكر والزيت وصولا الى رغيف العيش، ورفع أسعار الكهرباء والبنزين والغاز بواقع ١٥٪ سنويا كحد أدنى وإطلاق أسعار القطن والقصب اعتبارا من عام ١٩٩٤، ومضاعفة اسعار استهلاك المياه خلال ٥ سنوات.

- **ارتفاع البطالة** التي وصلت عام ١٩٩٣ الى ٣٫٥ مليون.

- إصدار سلسلة من القوانين واتخاذ مجموعة من الاجراءات تغير من التوازن الاجتماعي القادم لصالح الأقلية الرأسمالية وعلى حساب الأغلبية.

- **محاولة فرض السوق الشرق أوسطية بقيادة اسرائيل.**

محمد حسني مبارك..
قتل حلم التغيير



وصاحب هذا الهجوم على لقمة العيش، قتل حلم الناس في التغيير. فالاستفتاء على اعادة انتخاب الرئيس محمد حسني مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثالثة أصاب الناس بصدمة محبطة، سواء خلال هوجة المبايعة، أو عند اعلان النتائج التي جاءت متناقضة بصورة صارخة مع حقيقة الغياب الكاسح للمواطنين التي شاهدها الناس ومارسوها بأنفسهم.

ثم تكفل الرئيس بالباقي عندما أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور عاطف صدقي مساء ١٥ أكتوبر ١٩٩٣، فإذا بها تقطع بعدم الرغبة (أو عدم القدرة) على التغيير، لا في السياسات ولا في الأشخاص. ويتأكد هذا بعد الاعلان- أيضا- عن أسماء الذين اختارهم الرئيس أعضاء في المكتب السياسي للحزب الحاكم!

العنوان الثالث لعام ١٩٩٣ كان الفساد.. بدءا بقضية «لوسي أرتين» والتي تورط فيها عدد من قيادات الشرطة وواحد من كبار المسئولين في الرئاسة، وعدد من القضاة.. وقضية حسناء قويسنا.. وعصابة السطو المسلح التي كونها رئيس اتحاد طلاب جامعة عين شمس ومقرر اسرة حورس التي شكلها الحكم لمواجهة جماعات الاسلام السياسي في الجامعات.. وفضيحة انتخابات نادي الشمس.. وصولا الى قضية استغلال النفوذ والفساد في الغردقة ومحافظة البحر الاحمر، واتهامات الكونجرس الامريكي لشخصيات مصرية بتقاضي رشاوي من شركات السلاح الأمريكية.

إن هذه الظواهر والعناوين لعام ١٩٩٣ تقول أنه أسوأ من سابقه. وأخشى أننا **سنظل تنتقل من سيئ الى اسوأ طالما استسلمنا لما هو قائم.. لاحتكار أقلية للسلطة والثروة.. لحكم لايرى أبعد من أنفه ويستعذب الخضوع للأجنبي والتبعية له.** ويظن أنه قادر دوما على خداع الناس بالبيانات والحديث عن الانجازات، وبالزامهم بالصمت عن طريق القوة.

فهل يحق لنا الحلم بأن نشهد في عام ١٩٩٤ بداية فجر جديد... أن نشهد نضالا ديمقراطيا حقيقيا برفض كل هذا العنف والعدوان والفساد.. نضالا يعرف كيف يستخدم كل الاساليب الديمقراطية التي يقرها الدستور ومواثيق حقوق الانسان بشجاعة وجرأة. **فالتغيير لاتصنعه الكلمات، ولكن يصنعه الناس بنضالهم وعملهم وجرأتهم.**

التعليم .. والديمقراطية

ديمقراطية التعليم ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية والانطلاق


د. عبد العظيم أنيس

عند تأمل أى مشروع قانون جديد فى التعليم يكون أحد المعايير الهامة فى الحكم عليه هو موقف هذا القانون من قضية ديمقراطية التعلم، أو ربما بشئ من الدقة نقول : النتائج الموضوعية التى يؤدى اليها تنفيذ هذا القانون من زاوية ديمقراطية التعليم. والذى نعنيه بديمقراطية التعليم هو **قدرة هذا النظام على استيعاب شرائح متزايدة من الفئات الشعبية- عمالا وفلاحين- داخله بما يساعد على الحراك الاجتماعى داخل المجتمع.**

وهذه القضية- ديمقراطية التعليم- ليست ضرورية وهامة من زاوية العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما هى **ضرورية وهامة من زاوية تحقق التنمية والانطلاق.** وفى خبرات كل الدول الجديدة- بما فى ذلك تجربة النمور الاربعة فى آسيا- يتبين أن تعميم التعليم الاساسى لمدة تسع سنوات كان شرطا من شروط هذه التنمية التى تحققت، فضلا عن التوسع فى التعليم الثانوى والعالى، وتزايد نسبة تعليم الاناث الى الذكور حتى وصلت الى نحو ٩٠٪ فى الثمانينات.

فإذا تحولنا من هذا الكلام العام الى مشروع قانون امتحان الثانوية العامة الذى تقدم به وزير التعليم مؤخرا وناقشته فى مقال بصحيفة «الاهالى» يوم أول ديسمبر بعنوان «تحفظات حول مشروع قانون امتحان الثانوية العامة» كما رد وزير التعليم على مقالى هذا **بمقال آخر فى صحيفة «الاهالى»** يوم ١٥ ديسمبر.. أقول إذا تحولنا الى مشروع القانون من جديد لنبحث هذا الجانب- علاقته بديمقراطية التعليم- فإننى لا أملك إلا أن أعبر عن مخاوفى من أن يؤدى تطبيق هذا القانون **إلى مزيد من التضييق على** الفئات الشعبية التى تحاول أن تطرق **أبواب التعليم العالى كل عام.**

وليس سرا أن مناخ الانفتاح منذ بدئه حتى اليوم قد أوصد بالفعل أبوابا عديدة للتعليم العالى أمام فئات شعبية كانت قد عرفت طريقها اليه خلال المرحلة الناصرية، وتلك نتيجة مؤكدة نظرا للتكلفة المالية الباهظة التى يقتضيها الحصول على مجموع مناسب فى امتحان الثانوية بسبب الدروس الخصوصية- وهى ذات تأثير حاسم فى هذا السباق- فضلا عن الكتب الخارجية ولذا فإن كان تطبيق القانون الجديد سوف يؤدى- كما أعتقد- الى مزيد من الانحياز لأبناء الطبقة المتوسطة ومافوقها فى امتحان الثانوية العامة وبالتالى فى القبول بالتعليم العالى فإن هذا سوف يعنى المزيد من التضييق على أبناء الفئات الشعبية.

دعنى أذكر بما حدث فى الماضى من تجربة استمرت سنوات، وكانت بمثابة القفز على حواجز المجموع للثانوية المصرية، أعنى تجربة G.C.E، والتى انتهت، فى تلك السنوات كان أبناء المتقدمين لهذه الشهادة يقضون فى المرحلة الثانوية سنتين فقط ويحصلون على هذه الشهادة التى يدخلون بها الجامعة وهم فى السادسة عشرة من العمر. وبالطبع كان هؤلاء المتقدمون لشهادة G.C.E يدفعون رسوما باهظة كما ينفقون أموالا باهظة على الدروس الخصوصية ، وبالتالى كانوا جميعا من أبناء الشرائح العليا للطبقة المتوسطة وأثرياء مصر، وغالبا ماانقطع هؤلاء التلاميذ عن الذهاب الى مدارسهم وانقطعوا للدراسة والدروس الخصوصية بالمنزل ، وتحولت المرحلة الثانوية فى ظل الـ G.C.E بالنسبة لهؤلاء التلاميذ من مرحلة تعليمية ذات أهداف تربوية الى مرحلة تختزل أهدافها الى مجرد الحصول على شهادة. وبالطبع **كان هذا العمل تحايلا على مبدأ تكافؤ الفرص فى** التعليم، لأن مناهج ال G.C.E أسهل بكثير من مناهج الثانوية العامة المصرية خصوصا فى العلوم والرياضيات، وليس سرا أن هذه الجريمة- جريمة القفز فوق مبدأ تكافؤ الفرص عن طريق شهادة G.C.E- **قد بدأت عام ١٩٧٤ لكى يعطى لجمال السادات دخول الجامعة** ، بعد أن أصبح واضحا أنه عاجز عن امتحان الثانوية العامة المصرية بنجاح يسمح له دخول جامعة القاهرة، وكلية الهندسة بالذات.

والآن إذا طبق نظام الثانوية العامة كما جاء فى مشروع القانون الجديد ، حيث تعتبر امتحانات السنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية بمثابة امتحان واحد للثانوية العامة ، وحيث هناك مواد اختيارية عديدة، **فإن من المتوقع أن تنتهى جهود عائلات الطبقة المتوسطة ومافوقها الى التركيز على الدروس الخصوصية فى المنازل خلال هاتين السنتين وأن يمتد قلق التلاميذ وعائلاتهم على سنتين بدلا من سنة،وأن تزداد مشكلة الدروس الخصوصية تعقيدا نظرا لوجود مواد اختيارية لم يتعود مدرسو التعليم العام عليها، وأن يتسع تأليف الكتب الخارجية من جانب المختصين وغير المختصين فى تلك المواد الاختيارية باسم مساعدة التلاميذ على التحصيل،** أى أن يتحول ثلثا سنوات المرحلة الثانوية (سنتان من ثلاث سنوات) الى حلبة سباق تهمل فيها كل الاعتبارات التربوية المستهدفة من التعليم والانشطة الضرورية المساعدة باسم الحصول على مجموع كاف فى امتحان الثانوية العامة. وهذا مانعنيه عندما نعبر عن خشيتنا من أن تتحول المرحلة الثانوية من مرحلة تعليمية ذات أهداف تربوية إلى مرحلة تختزل أهدافها إلى مجرد الحصول على شهادة تسمح بدخول إحدى كليات الجامعة.

الأمر الثانى الذى يحتاج الى تأمل هنا هو **مدى ملاءمة المدرسة الثانوية المصرية فى أوضاعها الحاضرة لمسألة الاختيارات المتعددة للمواد فى السنتين الثانية والثالثة من المرحلة الثانوية.** ولقد عبرت فى مقال «الاهالى» عن رؤيتى للمرحلة الثانوية عندما قلت: «إن امتحان الثانوية العامة هو جزء أخير من مشكلة أكبر وأوسع وهى مشكلة التعليم الثانوى كله فى مصر وهى مشكلة البحث عن مناهج ملائمة متطورة تناسب العصر وتثير

متعة الطلاب، وهى مشكلة وجود كتب مدرسية جديرة بهذا الاسم ،وهى مشكلة وجود مدرس متفرغ لعمله بالمدرسة لا للدروس الخصوصية التى هى مصدر رزقة الأساسى، وهى مشكلة توفر أماكن وفصول وقاعات كافية للدراسة والمعامل والنشاط المدرسى.. الخ. ثم تأتى بعد ذلك. مشكلة الامتحانات».

وقد أعلن وزير التعليم فى رده على مقالى أنه يوافق على هذه الرؤية ، لكنه فيما يبدو يعتبر أن ماتم من إصلاح فى السنوات الاخيرة كاف للتحول الى مشكلة امتحان الثانوية العامة، وهذا هو موطن الخلاف بين رؤيتى ورؤيته . فحتى لو سلمنا أنه قد بدأ الاصلاح فى المناهج وأنه قد تم بناء ١٥٠٠ مدرسة جديدة هذا العام ، فإنه فى اعتقادى قد تنقضى سنوات طويلة قبل أن تحل مسألة التعليم ، فضلا عن استقرار المناهج، لكن **الاهم من كل ذلك أن مسألة المدرس- وهى أعمق المسائل- مازالت دون حل، أعنى المرتبات التى لاتكفى بالمرة ضروريات أسرته واضطراره بالتالى الى تركيز وقته فى الدروس الخصوصية**، وهى مشكلة لاشك يعرفها وزير التعليم وهو يحاول إعادة نظام اليوم الكامل فى المدارس، وهذا الموضوع الأخير مثال آخر على العجلة فى اتخاذ القرارات قبل أن تتوفر كل الشروط اللازمة ، **فاليوم الكامل فى التعليم يتطلب وجود وجبة غذائية للتلاميذ، وهذا غير متوفر، واليوم الكامل فى التعليم يقتضى وجود دورة واحدة فى كل مدرسة ، وهذا غير متوفر.. واليوم الكامل فى التعليم يقتضى أن يتفرغ المدرسون للمدرسة، وهذا غير ممكن الآن ولن يكون ممكنا قبل أن تحل مشكلة مرتبات المدرسين حلا جذريا.**

ولعل هذا يفضى بنا الى السؤال الاساسى: لماذا هذه العجلة فى تعديل نظام امتحان الثانوية العامة، وهل لهذه العجلة صلة بمسائل أخرى مثل ضرورات **الاصلاح الاقتصادى المعبر عنه فى خطابات النوايا المتبادلة بين حكومة عاطف صدقى وصندوق النقد الدولى؟.**

ليس هناك إجابة حاسمة مؤكدة على هذا السؤال اليوم، لكن هناك افتراضا واحدا تقوم العديد من الشواهد على صحته. ولقد عودنا النظام الحالى على اتخاذ قرارات واجراءات قد تبدو مفاجئة للكثيرين ، لكن تكون قد سبقتها إجراءات أخرى أقل أهمية ولفتا للانظار كتمهيد لهذه الاجراءات الاهم. ولذا فاننا بصراحة **نخشى أن يكون مشروع قانون امتحان الثانوية العامة هو مقدمة للتضييق على القبول فى التعليم العالى**، وذلك بحجج «قانونية»، دعنى أشرح ماأعنيه هنا.. تستطيع الحكومة . عندما يستقر النظام الجديد أن ترفع مجاميع القبول فى الجامعات، التعليم العالى عموما والجامعات خصوصا . فإذا حدث هذا فأنه لاشك سيؤدي من الناحية الموضوعية الى حرمان أبناء الفقراء أساسا من التعليم العالى لأن انخفاض أو ارتفاع المجاميع ذو علاقة وثيقة بالوضع الاجتماعى للتلميذ. وإذا احتج أحد على هذا التضييق فسيكون الرد أن باستطاعته الإعادة أى عدد من المرات.

ومن المؤكد أن هناك اتفاقات فى خطابات النوايا على ضغط الانفاق وزيادة موارد الدولة، وتقليل العجز فى الميزانية بهدف إلغائه خلال عدد محدود من السنوات والتركيز على التعليم الابتدائى والفنى كما جاء فى نفس خطاب النوايا الذى نشرته الاهالى يوم الاربعاء ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣ أما زيادة الموارد فمن الواضح أن الحكومة تأمل فى تحقيقها عن طريق قانون الضريبة الموحدة الجديد، **أما ضغط الانفاق فلن يكون فى ميزانية وزارتى الداخلية أو الدفاع قطعا، وإنما فى وزارات الخدمات ، وفى مقدمتها التعليم والصحة.** وإذا كانت استثمارات المبانى لمدارس جديدة تبدو حتمية بعد انهيار العديد من المدارس خصوصا بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فإن الخفض فى ميزانيتى الباب الأول

* هل هناك صلة بين تعجل تعديل نظام امتحان الثانوية العامة.. وصندوق النقد الدولى؟!

* مشروع قانون امتحان الثانوية العامة.. هل يكون مقدمة للتضييق على القبول فى التعليم العالى؟

* ضغط الانفاق الحكومى يتم على حساب التعليم والصحة.

(الاجور) والباب الثانى (المصروفات الجارية) وارد وأساسى بالنسبة لميزانية التعليم العالى، ومن هنا تبدو فكرة تضييق القبول فى التعليم العالى واردة ومنطقية.

ولكن ماهى الشواهد التى تدعم هذا الافتراض؟.

إن السماح بدخول امتحان الثانوية العامة عدد لانهائى من المرات مقصود به الرد على من سيحتجون على التضييق بأنه فى وسع أى إنسان أن يعيد دخوله للامتحان لتحسين مجموعه أى عدد من المرات، وبالتالى فإن الباب ليس مقفولا أمام دخوله التعليم العالى فى المستقبل . وهنا تبدو مسألة الرسوم المفروضة على الاعادة والتى تبلغ ٥٠٠ جنية عن كل دورة (حد أقصى) ، فمثل هذه الرسوم تفضى من الناحية الموضوعية الى إبعاد كثير من أبناء الفقراء من الاعادة ، إذ من فيهم يكون قادرا على دفع رسوم إعادة قد تصل فى حدها الاقصى الى ٥٠٠ جنيه فى كل دورة؟.

إن من الواضح أن وزير التعليم قد اهتدى الى هذا الحل (الرسوم المالية) كطريق يؤدى موضوعيا الى الفرز بين أبناء الفقراء- وبالتالى إبعادهم- وبين أبناء القادرين. والدليل على هذا ليس رسوم امتحان الثانوية العامة فحسب، وإنما ماورد فى كتاب «**مبارك والتعليم**» بقلم الوزير والذى أعلن فيه أنه ينوى مطالبة كل تلميذ راسب فى التعليم العام بدفع رسوم التعليم عند الاعادة.

وهو قرار ظاهره حق وجوهره باطل، فالذين يرسبون فى التعليم العام هم فى الاغلب أبناء الفقراء، وهم يرسبون لا لأسباب تتعلق بطبيعتهم وإنما لاسباب تتعلق بظروفهم الاجتماعية التى تحرمهم من الرعاية المنزلية التى تتوفر فى عائلات الطبقة الوسطى وما فوقها ، والتى تحرمهم أيضا لاعتبارات مالية واضحة من الدروس الخصوصية ومن الكتب الخارجية . وبالتالى بدلا من مساعدتهم ومحاولة البحث عن حلول للمشاكل التى تواجههم إذ بالوزير ينادى بالأسلوب الذى يحقق موضوعيا إبعادهم عن سلم التعليم نهائيا ، وهو أسلوب دفع رسوم التعليم.

لقد أملنا خيرا كثيرا عندما جرى تعين الدكتور **حسين كامل بهاء الدين** وزيرا للتعليم ، لكن كثيرا من قراراته وتوجهاته الاخيرة تبعث على الدهشة وتدعو الى التساؤل بل كدت أقول الإحباط.

الضريبة الموحدة

تشتت البلد.. وتجبر الناس بين التحالف الحكومي، وتحالف رجال الأعمال والمحاسبين

مصباح قطب

كل يوم نواجه هذا الموقف.. أن نضطر لمعارضة الحكومة ومعارضة معارضيها في نفس الوقت!. وفي صدد مشروع قانون تعديل الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، والمعروف إعلاميا، أي التعديل، باسم **قانون الضريبة الموحدة**، ستجد نفسك ضد المشروع من حيث أنه لايراعى محدودي الدخل، ولا ارتفاعات الأسعار، ولا يقدم ما يفيد القضاء على التهرب الضريبي للكبار. وهو في النهاية جزء من روشتة صندوق النقد الدولي المملاة على الحكومة بل هو يعكس أيضا إلى أي حد كانت الحكومة ضعيفة في الإملاء، بحيث أخرجت القانون مليئا بالعيوب الفنية وعيوب الصياغة كما أجمع على ذلك الخبراء. المهم أن أقوى أصوات معارضة المشروع تصدر عن رجال الأعمال، وبالتعاون الوثيق، والذي يظهر هكذا لأول مرة، مع كبار أصحاب مكاتب المحاسبة والاستشارات. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يقول **د.عاطف صدقي** في مجالسه الخاصة، أن **د.علي لطفي** رئيس الوزراء السابق، يريدان يفرش عليه، من خلال تهييج الجماعات المختلفة ضد القانون. ولم يكن صدفة أيضا أن يعتبر د.الرزاز أن «شيخ» المحاسبين **مصطفى شوقي** يحرض على القانون لأن له مكاتب في الخارج، والقانون يفرض ضريبة على أرباح المصريين المحولة من الخارج (ويعفى منها الأجنبي المقيم في مصر بالمناسبة!). فالدكتور **علي لطفي**، كما بات معلوما، وبينه وبين من دلطشرا منه الوزارة، ثأر مبيت وهو الآن عضو مجلس الشورى، وعضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني، وصاحب مكتب، ورئيس جمعية الصداقة المصرية الكويتية وأستاذ بجامعة عين شمس.

وقد تحرك على كل هذه الأصعدة.

أما **مصطفى شوقي** فهو رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين ورئيس **الجمعية المصرية للضرائب**. وهي التي قامت رغم المعارضة الظاهرة للرزاز لها. لأنه كان يرى أن «الرابطة» كفاية، خاصة وأنها تضم موظفي المصلحة وهم في النهاية تحت الكنترول وبالمناسبة فإن مكتب شوقي هو محط آمال الموظفين الكبار في مصلحة الضرائب، بعد المعاش، ولذا فإن نشرته الربع السنوية «المرجع» تتضمن بيانات لايستطيع المرء الحصول عليها من الوزارة الرزازية أبدا.

غير أن خريطة معارضة القانون أوسع من ذلك فقد رفضته كل **منظمات رجال الأعمال**، وقسم لايستهان به من **اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني**، وهو القسم الذي أصبح يراهن على قوة البزنس لاقوة الدولة. ورفضته أمانة مهمة، في الحزب الوطني اسمها **أمانة النشاط التجاري والصناعي**، ويرأسها شخص غامض اسمه **د.فتحي محمد علي** (لفترة قصيرة عمل وزيرا للتعليم العالي) وهو صاحب علاقات قوية بالبزنس في جنوب شرق آسيا. ورفض القانون من زوايا مختلفة خبراء بارزون مثل **د.سعيد النجار** و**د.حازم الببلاوي**، وآخرون. وقدر التجمع مبدئيا أن **القانون يجافي العدالة الاجتماعية، ولا يمنع التهرب، وطالب بالمزيد من المعلومات، لبناء موقف متكامل.**

غير أن موقف رجال الأعمال وممثليهم والصحافة المعبرة عنهم كان الأعنف. وهم لايقدمون الرفض هكذا صريح الأسباب، ولكنهم يغلفونه بكلام **عن البعد الاجتماعي، وضرورة المناقشة الديمقراطية الواسعة.** (تأمل: دعا أعضاء في اللجنة الاقتصادية للوطني إلى أن يشترك د.صدقي في مناظرة علنية مع منتقدى القانون). ومن الطبيعي ألا يرفض المتابع هذا، أيا كانت رؤيته السياسية. لكن لابد أيضا أن نعرف الأسباب الحقيقية لرفض رجال الأعمال للقانون بحلوها ومرها.

حصر وربط

* كشفت المعلومات التي حصلها د. **فتحي محمد علي**، بطريقة خاصة كما قيل، وألقاها في مجلس الشورى، بحضور الرزاز، **أن القانون سيرفع الحصيلة بمقدار ٧٠٠ مليون جنيه**. ولنا أن نعرف أن جل هذا المبلغ سيحصل من أصحاب الدخول الكبيرة، من رجال الأعمال وذوي المرتبات الضخمة. لأن القانون يقدم بالفعل بعض المزايا لمحدودي الدخل كالاعفاء الشخصي الذي لايتمتع به غيرهم.

* استن القانون ضريبة، وصفها حتى **د.اسماعيل صبري عبد الله**، بأنها لا مثيل لها في العالم، لأنها مفروضة على إيرادات المنشآت (رقم الأعمال) وبنسبة ١٪، وليس على أرباحها. وفي مؤتمري تجارة عين شمس ونقابة التجاريين، وصف د.**علي لطفي هذه الضريبة بأنها تخريب!**

* القانون لا ينص على استبعاد خسائر، أي عند تجميع مصادر الدخل. يعني ذلك ضمن ما يعني أن صاحب مجموعة شركات لو أراد أن «يتلاعب»! في ترحيل حساب من شركة إلى أخرى لتخفيف العبء الضريبي فلن ينجح!.

* القانون لايضع في اعتباره أنه واحد من منظومة قوانين ضريبية أخرى. ويغيظ رجال الأعمال منها بشكل خاص، كما ظهر **قانون تنمية موارد الدولة (٢٪)** فقد طالبوا أما بدمجه أو الغائه.

* ويرى رجال الأعمال، وقد عبر عن ذلك صراحة في ندوتي عين شمس والتجاريين، **د.حسن محمد كمال** أستاذ المحاسبة الضريبية، بأن الدولة عليها أن تبيع القطاع العام أولا ولو بأي ثمن، ثم تبحث بعد ذلك عما يكمل مواردها!

* فكرة فرض ضريبة ٥٪ على عوائد الأوعية الادخارية في القانون مرفوضة أيضا. وأن ظهر أن خبراء الحزب الوطني مختلفون حولها فقد أيدها مثلا **د. سلطان أبو علي** و**د.وجيه شندي** و**د. سيد عبد المولى** و**د.سعيد عبد المنعم** و**د.عيسي أبو طبل**. وفي تقديري أن رجال المال والأعمال يعارضونها أساسا بغية اكتساب جماهير مناصرة من الطبقة المتوسطة صاحبة الودائع. وقد لوحظ أن هناك خلطا

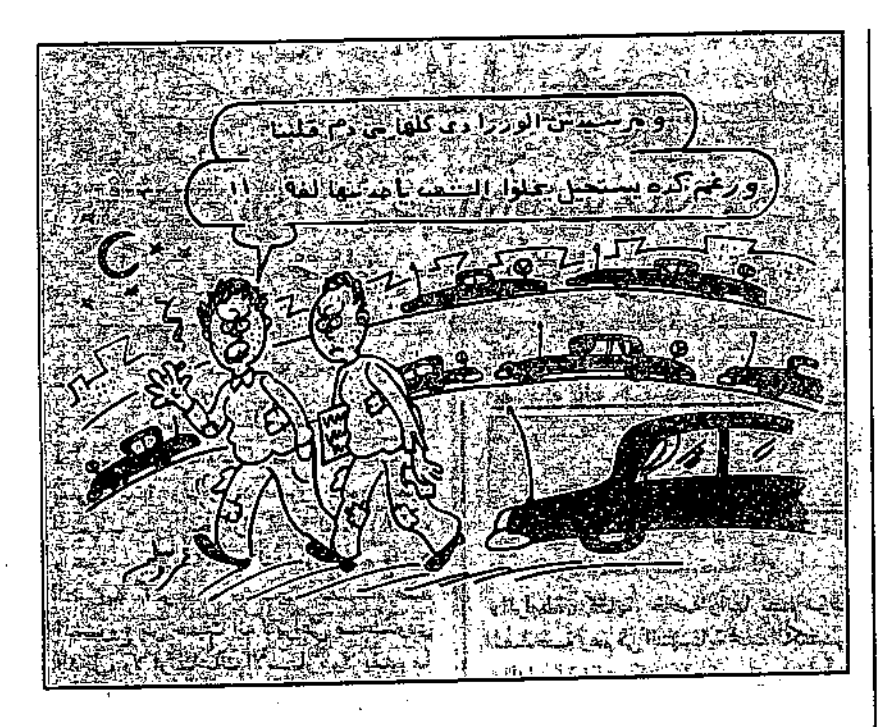
غير برىء، يحدث من خلال تقديم هذه الضريبة على أنها ٥٪ على الأصل ذاته(وقع فى هذا الأهرام نفسه يوم الأربعاء ١٢/١٥) بينما الضريبة على الفائدة وقد وصف د. لطفى هذه المادة بأنها ستؤدى إلى تهريب الأموال، وأنها أيضا تخريب. وقد ردد د. لطفى أن جميع دول العالم تفرض مثل هذه الضريبة، غير أن ظروفنا النفسية فى مصر تختلف!.

* إن رجال أعمال يعتبرون أن فرض ضريبة ٥٪ على الدخل بعد ٣٤ ألف جنيه، نوع من المصادرة وهى ضريبة بحق تشل القدرة على عمل تراكم والملفت أن د. عبد الشكور شعلان دعا من خلال المصور إلى رفع حد الإعفاء من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه، والبدء بـ ١٠٪ بدلا عن ٢٠٪ وجعل الحد الأقصى ٣٠٪ لما يزيد عن ٥٠ ألف جنيه.

هذه المآخذ الجوهرية لرجال الأعمال على القانون ، وبالطبع فإن هناك عشرات المآخذ الأخرى، ضمن مئات الملاحظات المالية والفنية التى لاحظها الخبراء حول هذا القانون. لكن يتمم موقف رجال المال والمعارضة اليمينية ما يلى:

- قال د. **على لطفى**: ليس بالضرائب وحدها يتم علاج عجز الموازنة.

- ذكر د. **حسن محمد كمال** أن حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر قفزت من ١.٩ مليار عام ٨٢/٨١ إلى ١٤.٩ مليار عام ٩٤/٩٣. وغير المباشرة كالجمارك والمبيعات (يتحملها المستهلكون أساسا) قفزت من ١.٤ إلى ١٧.٤ مليار جنيه. وقد قال د. حسن صراحة ما يلخص موقف هذا الفريق بوضوح مثير.. قال إننا بصدد عملية «عامعمة» مالية، أي أن الدولة تبنى **قطاعا عاما ماليا ، من خلال الجباية، لتعوض به القطاع العام الذى ترتكز عليه وستجهز على بيعه** (دولة رأس المال كما يرى المحرر أيضا!).



الكشف الثانى

* على ظهر الخريطة ثمة معلومات هامة أخرى فقد أكد لى مصدر مطلع أن **الإعفاءات الضريبية فى مصر بلغت ٥مليار جنيه سنويا**. وقال أن **الجمعية المصرية للضرائب** ستعقد بالتعاون مع بنك النيل (بنك يرأسه شقيق **مصطفى كامل مراد** وقد شارك الأخير مجموعة د. **على لطفى وفتحى محمد على** حملتهم على د. صدقى) مؤتمرا قبل نهاية ديسمبر عن الاعفاءات وأثرها على التنمية والاستثمار. والملفت أن خبراء وسياسيين من أول د. **سعيد النجار إلى محمود عبد العزيز** رئيس اتحاد بنوك مصر، باتوا يلحون على ترشيد الاعفاءات. واقترح أ.د. **سيد عبد المولى** (لجنة الوطنى وحقوق القاهرة) وآخرون فرض ضريبة ١٪ على المشروعات المعفاة حتى ينتهى الاعفاء. المثير أيضا أن **د. على لطفى سيشارك فى مؤتمر** الاعفاءات، مع أنهم أساسا من الداعين إلى ترشيد النفقات لا الاعفاءات. فهل ياترى يريد اليمين المصرى أن يحرم القادمين الجدد إلى عالم المال والاستثمار فى ظل التحرير من ميزة هذه الاعفاءات بعد أن استفاد هو بها وانتهى؟

* ذكر د. **فتحى محمد على** فيما كشف عنه النقاب أن القانون سيقص ٣٤٪ من دخول الأفراد إجمالا، وقال د. **الرزاز** أنه سيحصل ١٧٪ فقط. وتقول المعلومات أن



إجمالي حصيلة الضرائب على الأجور والمرتبات كان ٤٤٠ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ أصبح ٢١١٠ عام ٩٤/٩٣ (باستثناء القيم المنقولة) أى أن مزاد القانون المقترح لاتمثل إلا أقل من ١٠٪ من حصيلة الضرائب الكلية. وقد نوه إلى ذلك أيضا د. على لطفى أو المختلفين جذريا مع القانون أنفسهم، لكن منهم من يرى أن الخطورة أن القانون سيكرس وضع الدولة «الشمولية» (د.حسن محمد كمال)

* يبلغ عدد أفراد شعبة المحاسبة والمراجعة فى نقابة التجاريين ١٥٠ ألفا يعمل منهم فى المهنة، كحر، حوالى ١٠ آلاف محاسب ومراجع. من بين هؤلاء فإن الكبار لايصلون إلى ٢٠٠. وقد ذكر لى الزميل رجائي بدوى، المحاسب وخبير الضرائب، أن القانون سيضر هذه الشريحة بشكل عام، من زاوية أن ما يحسبه للاستهلاك البشرى ضعيف، وأن الضرائب مرتفعة وسيضر الكبار بشكل خاص، من زاوية أن انعكاسه على رجال الأعمال والاستثمار، سيؤثر على ما ينالونه منهم مقابل خدمات المحاسبة والمراجعة والوكالة أمام الضرائب وتأسيس الشركات ووضعها نظمها المحاسبية ولاننسى أن القانون المقترح- رغم كل شيء- سيؤدى إلى درجة من تبسيط وضبط الاجراءات، وفى هذه الحالة قد تقل الحاجة «للخدمات الخاصة» التى كان بعض المحاسبين يقدمونها للشركات.!.

* كانت الأهالى أو صحيفة أشارت إلى اشتراك مكتب أمريكى فى وضع القانون **بكلفة ٢٢ مليون دولار** وفضلا عما سببه هذا من ضيق لأعضاء لجنة الوطنى الاقتصادية ذاتهم، فقد كانوا يرون أنهم الأولى، فإن د.**اسماعيل صبرى عبد الله** يكشف أن الحكومة استبعدت كل ما توصل إليه الخبراء الأمريكيون. ويقول إننى أنا **اليسارى الماركسى الشيوعى ألح أطالب فورا بالأخذ إلى أبعد مدى بقانون الضرائب الأمريكى أكثر القوانين فى العالم عدالة، وأشدها فى مواجهة التهريب.**

* فى ندوة التجاريين ذكر عضو التجمع الاستاذ **عبد الحميد عطا** (مدير عام بالضرائب) أن الدولة ترفض بندين هما تخفيض أسعار الضريبة ورفع حد الإعفاء، والمجتمع يرفض بندين هما تشديد العقوبة على التهرب وربط الوعاء بإجمالى الدخل القومى. ومن ثم نقضية القانون قضية حوار قومى. ومن المهم هنا أن نشير أن الدولة باتت ترفض ما ترفضه حتى لو غاب المنطق (حد الإعفاء، يعلم الجميع أنه لايصلح للعيش الحاف) لأنها **فقدت الكثير من الموارد بسبب إجبارها على تخفيض التعريفات الجمركية، وعلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، والقطاع العام. ولم تعد عمليات إلغاء الدعم تكفى لتعويض ذلك.**

* ذكرت مصادر متعددة للمحرر أن القانون الجديد بالفعل يخدم رجال الدولة المركزية، دون سواهم فى كثير من المواد دون مبرر، على سبيل المثال فهو يخضع كل المنشآت له ما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وهو يمنح الموظفين ميزة (نسبيا) لايعطيها للصنايعية وللحرفيين وأصحاب الأعمال الهامشية. وقد ذكر الكثيرون أن ٨٠٪ من الممولين (٣,٩٩ مليون ممول) يعيشون على دخل واحد). والقانون يمنح ميزة لمشروعات الصندوق الاجتماعى لايمنحها لآخرين، وهو يحاول بتردد أن ينحاز لرجال الإدارة المتوسطة على حساب الكبار فقد فرض ضريبة قيم منقولة على مكافآت وحوافز عضوية مجالس الإدارات، وضريبة عادية على مرتبات وبدلات الانتدابات، بعد أن كانت تخضع لـ٥٪ فقط إلى آخر مثل هذه الملاحظات غير أن المثير هو ما تم كشفه عمدا فى هذه الأونة وهو مرتب رئيس الجمهورية (٢٠٠٠) جنيه شهريا ورئيس الوزراء ٧٥٠ جنيها شهريا، وبصرف النظر عن أي شيء، فإن هذا يكشف أن هناك ضبقا فى صفوف الدولة، وربما شهادات جهات سيادية من العلاوات الرهيب بين **الأجور الرسمية وبين دخول القطاع الخاص.** فهناك مرتبات فى الخاص تصل إلى ١٥٠ ألف جنيه سنويا، كمال قال د.اسماعيل. بل إن مرتبات المحظوظين فى صندوق التنمية الاجتماعية، تزيد عن ١٠ آلاف جنيه شهريا. ولنا ألا نتصور أن هذا الوضع سيكون موضع قبول بسهولة بين شرائح سيادية عديدة.

* إذن فلنتفق على القانون كما قيل أنه غامض وبراجماتى وفاسد فى صياغته وسيثير مشاكل فى التطبيق، وإن معاييره مزدوجة مرة يراعى زيادات الأسعار ومرة لا، مرة يضع ايراد فى جدول الوحدة، ومرة يخرج إيرادا آخر مشابها والعكس، وهو يفرض ضريبة على الـ٨آلاف جنيه الأولى للنشاط الصناعى والتصديرى، ويرتب اعفاءات معينة للمبالغ الأعلى من ذلك، وعندما سئل رئيس الوزراء عن السر: قال أصل التمانية هية اللى بتجيب الحصيلة.

كل هذا يمكن مناقشته بل ويمكن أن نتوقع أن تقدم الحكومة بعض التنازلات أثناء المناقشة المرتقبة فى مجلس الشعب والتى قال د.**مصطفى السعيد** أنها ستكون قريبة لكن سيظل السؤال الرئيسى إلى أى حد ينحاز القرار لعنصر العمل والعدالة على حساب عناصر الريع والتطفل. هذا هو السؤال الذى لن تخفيه صراعات الدكتورين لطفى وصدقى ولا صراعات غيرهما.

التجمع يناقش الضريبة الموحدة

☆ الاغنياء يدفعون ٤ر١٪ فقط من حصيلة الضرائب المباشرة

☆ خالد محيي الدين: زيادة اعفاء محدودى الدخل والغاء الاعفاءات التى لامبرر لها.

★ د. جودة عبد الخالق: تمرير القانون فى أيام استخفاف بالشعب .

★ عبد الحميد عطا: حد اعفاء ٨ آلاف جنية يريح المصلحة من ٣ر١ مليون ملف!

دفع الاغنياء كضرائب ايراد عام عن دخلهم فى ٩٣/٩٢ ، مبلغا لم يزد عن ٤ر١٩٢ مليون جنيه، أى مايعادل ٤ر١٪ من حصيلة الضرائب المباشرة. الرقم المفاجأة تفجر فى الندوة التى اقامها حزب التجمع حول الضريبة الموحدة يوم ١٨ ديسمبر

يذكر ان سعر ضريبة الايراد العام يصل الى ٦٥٪ لمايزيد عن ٢٠٠ الف جنيه.وتبين أيضا أن حصيلة ضرائب الارباح التجارية كانت ٩٨١ مليون جنيه وغير التجارية (المهن الحرة) ٦٧ مليون جنيه، والقيم المنقولة ٥ر١ مليار جنيه. بينما بلغت حصيلة الضرائب المباشرة من قناة السويس وقطاع البترول ٣ر٦ مليار جنيه!

وأوضحت الندوة أيضا أن حد الاعفاء للاعباء العائلية فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وكان ١٥٠ جنيها للمتزوج ويعول، كان كافيا وقتذاك لشراء فدان من اجود الاراضي. كما تبين ان الحكومة تلقت دراسة تفيد أن حد الاعفاء للمتزوج ويعول فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، وهو ٩٦٠ جنيه، يعادل فى مايو١٩٩١، وبعد حساب قياسات الأسعار ٤٥٩٠ جنيه ، ويعادل الان نحو ٦ آلاف جنيه.

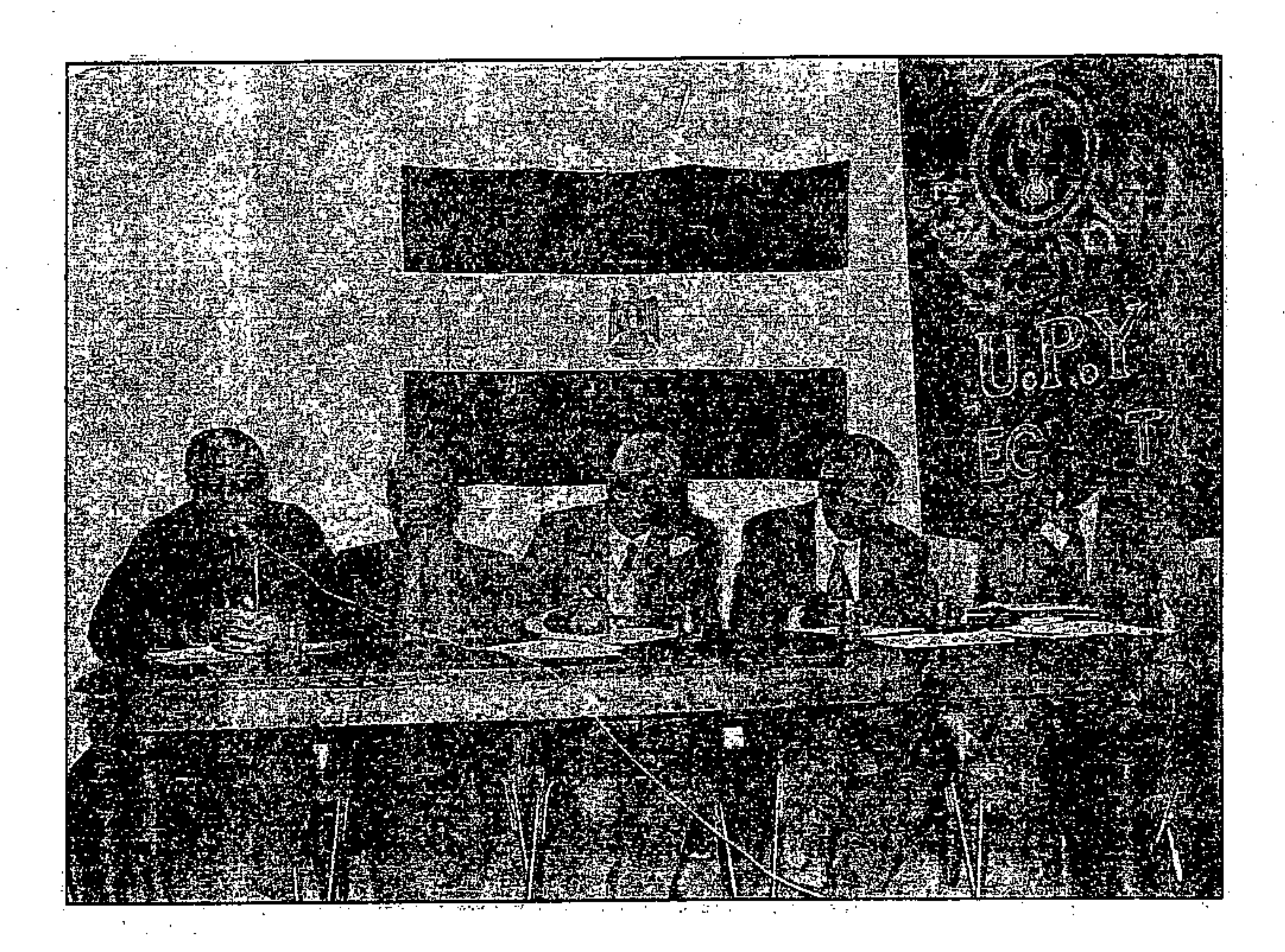
وفى الندوة أكد **خالد محيى الدين** رئيس الحزب وزعيم المعارضة البرلمانية أن قانون الضرائب الموحدة هو أهم مشروع فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية على أن التجمع فى رد، على بيانات الحكومة كان يطالب دائما بالإصلاح الضريبى، وهو يرحب بالضريبة الموحدة، شرط تهيئة السبيل لإنجاحها **وطالب بإلغاء الاعفاءات التى لا مبرر لها، ورفع حد الإعفاء العائلى إلى ٨ آلاف جنيه، وتوسيع القاعدة الضريبية وتقليل المسافات بين الشرائح.**

أما د. ابراهيم الدسوقى أباظة فشدد على أن الترقيع لايفيد، وأنه لابد من الإصلاح الضريبى الشامل، لتحقيق العدالة فى توزيع الأعباء فى الجباية والإنفاق. ودعا إلى ألا يقل حد الإعفاء عن ١٢ ألف جنيه، وتغيير البدايات والنهايات الحادة لسعر الضريبة، وتضييق الشرائح والتدرج. وأشار أن ٥٠٪ على ما يزيد على ٣٤ ألف جنيه تعد مصادرة. وقال لابد من فلسفة جديدة. لأن القانون المطروح سيضر بالإنتاج وبالتالى بمحدودى الدخل. ووصفه الاختلال الموجود فى نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة (العمياء!) بأنه جزء من اختلالات أوسع في حياتنا.

واعتبر رئيس اتحاد الصناعات، **محمد فريد خميس** أن الضريبة الموحدة ستقضى على جزء من الاقتصاد السرى، وستخفف العبء على فئات الشعب وستقلل التهرب، وتحقق قدرا من التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وذكر أن الاتحاد بعد دراسات طالب بأن تكون الشريحة العليا بسعر من ٣٥-٤٠٪ لما يزيد عن ٢٠٠ ألف جنيه، وألا يقل حد الإعفاء عن ٦ ألاف جنيه، مع ضرورة تشجيع المصدرين والتصدير.

وشاركت جمعية الضرائب المصرية بورقة تلاها **هانى الحسينى**، وكشفت الورقة عن أن إجمالى الضريبة على الأشخاص الطبيعيين فى ٩٣/٩٢ كان ١٨١١.٧ مليون جنيه، ومن شركات الأموال ٨.٣ مليار جنيه، وعلى القيم المنقولة ١.٥٣ مليار جنيه، أما ضريبة الدمغة فقد بلغت ٢.٦٧ مليار جنيه!! ومن ذلك استخلصت الورقة أن أى تخفيف فى العبء الضريبى (من خلال الموحدة) على الأشخاص الطبيعيين لن يؤثر كثيرا على الحصيلة. واقترحت الجمعية أن تكون الأسعار من ١٥٪ وتنتهى إلى ٣٥٪ لما يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه. كما اقترحت ملاحظات فنية هامة أخرى وبعضها ذات دلالة معينة.

وعبر منظومة متكاملة قدم **عبد الحميد**



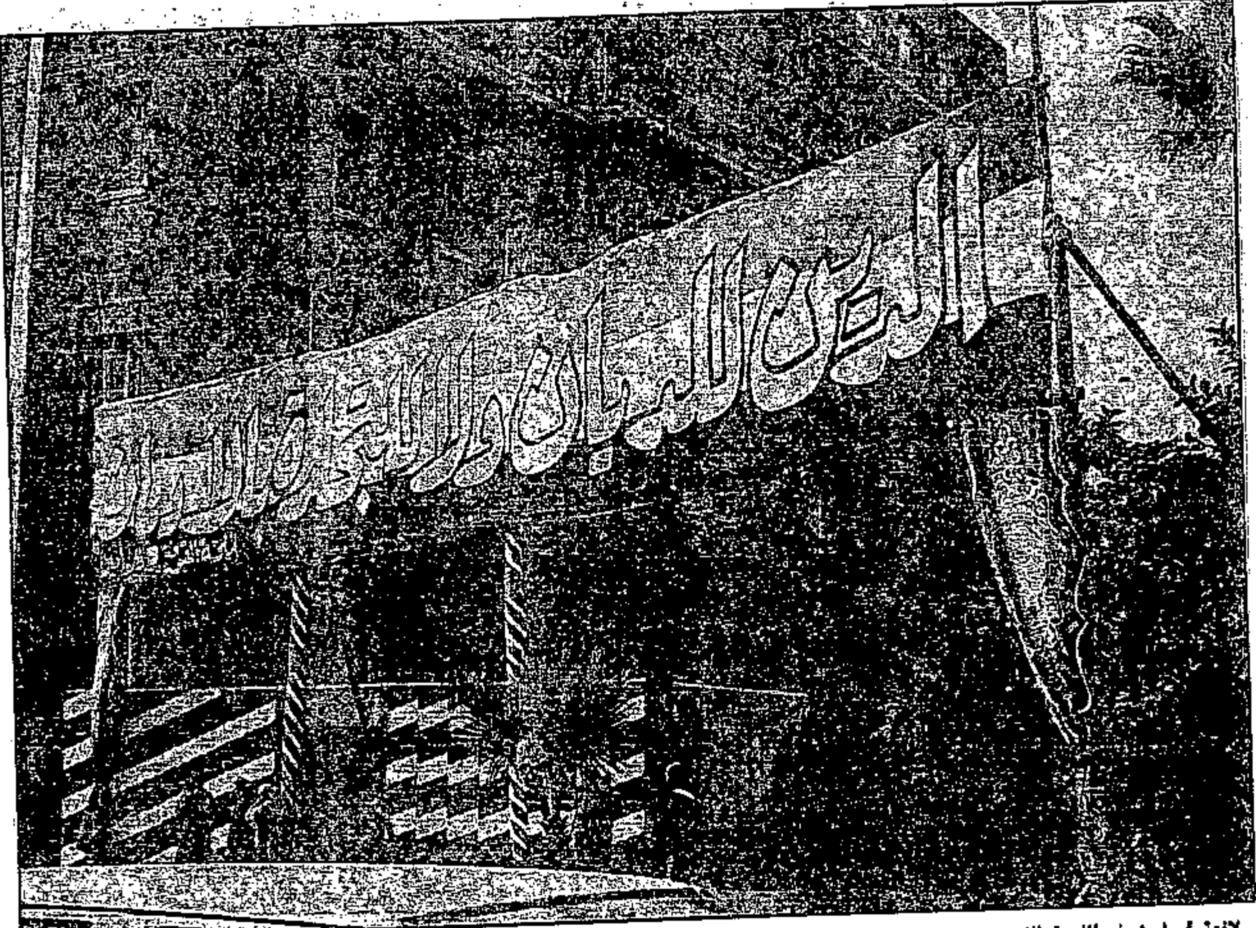
عطا عضو المكتب الاقتصادي للتجمع تصوراته عن كيفية التوفيق بين أهداف التشريع المرتقب وهي : **المالي-العدالة-حياد الضريبة- التبسيط**.كما شرح الآليات التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف حيث أكد على أنه لابد أن تترك الحكومة ٢٠ جنيها لكل مواطن عائل، يوميا وعلى الأقل، معفاة من الضرائب.. وهو بطبيعة الحال سيدفع منها في ضرائب أخرى كالدمغة والمبيعات وتساءل: لست أدرى لماذا لاتأخذ الحكومة بهذا الهدف المنطقي؟.

بل وكشف وهو صاحب الخبرة من عمله في مصلحة الضرائب أن **جعل حد الاعفاء ٨آلاف جنيه يمكن أن يحذف نحو ١.٣ مليون ممول دون أن يضير بالحصيلة، وبالطبع سيجعل المصلحة تتفرغ لمحاسبة الكبار.**

ودعا إلى مراجعة الأسعار لتكون بين ١٠٪ و٣٥٪ واقترح اقتراحا هاما من منطلق عملي بحت هو عمل هيكل عقوبات جديد أساسه العقوبة المالية. وأوضح أنه لم يحدث أن تم سجن ممول بسبب الضريبة رغم أن عقوبة الحبس موجودة في القانون الحالي (١٥٧/ ٨١)وفي تعديلاته (الموحدة) أيضا!. وأكد أن الشعب المصري يقترب خطوتين من الحكومة كلما اقتربت منه خطوة..فقط عليها أن تجرب.

وجرت مناقشات في الندوة أجمعت على **ضرورة التصدي للإعفاءات العشوائية، وضرورة إدخال تكلفة الرعاية الصحية بالذات للمسنين- في جانب الإعفاء، لأنه ليس من المقبول** أن تحرم الدولة الناس من العلاج المجاني وأن تحصل منهم ضرائب أيضا في الوقت الذي تستنزف تكاليف العلاج أموالهم. وشدد د.**فرج عبد الفتاح** عضو المكتب الاقتصادي على ضرورة أن تكون صياغة القانون واضحة ومحددة وقاطعة لأن شأنه شأن قانون العقوبات وندد بالخلط والاعتساف وعدم القدرة على الوصول العادل إلى الطاقة الضريبية الكامنة في المجتمع، كما طالب بفترة انتقالية. وحذر من أن الملفات ستتركز كلها في القاهرة في ظل الموحدة، بينما المصلحة غير جاهزة وحاسبها الآلي معطل.

وأكد **هاني الحسيني** أن العدالة في قانون الضريبة يجب أن تكون جزءا من منظور أوسع لتنظيم المجتمع وللعدالة في كافة المناحي ونوه إلى أن ما سمي بقانون العدالة الضريبية الذي كان يفرض ضرائب على الاستهلاك الترفي معطل. وقال د.**سمير فياض** أن الإعفاءات يجب أن تكون للجميع لأن القطاع العام يدفع ضرائب في مجالات لايدفع عن مثلها القطاع الخاص، بينما ذكر د.جودة **عبد الخالق** رئيس المكتب الاقتصادي إلى أن قرار رئيس الجمهورية بإحالة قانون الموحدة إلى البرلمان صدر في ٢٩ نوفمبر وأنه **ليس من المعقول أن يصدر مثل هذا التشريع الهام في أيام، لأن ذلك ان حدث -وهو المتوقع- يعكس استخفافا بالشعب.** وأكد د.جودة أن القانون سيضر لامحالة محدودى الدخل ومتوسطي الحال خلافا لأقوال الوزاز المستفزة.



لافتة تحمل شعار اللجنة الشرعية

أسباب التراجع الإخوانى فى انتخابات المحامين

قوائم القوى الديمقراطية تتفوق على القوائم الإخوانية بنسبة ٢ : ١

مدحت الزاهد

حققت القوى الديمقراطية المعارضة للاحتكار الإخوانى فى نقابة المحامين التى رفعت شعار «الدين للديان ولا تجارة فى الأديان» فى مواجهة الشعار الإخوانى «نعم نريدها إسلامية» تفوقا على القوائم التى دعمتها كتلة الإخوان بنسبة تقترب من ٢:١ لصالح القوى الديمقراطية.

وقد جرت الانتخابات فى كل النقابات الفرعية للمنافسة على ٦ مقاعد للعضوية ومقعد النقيب، عدا نقابة الاسكندرية التى جرت فيها المنافسة على ٨ مقاعد للعضوية، فيما أصدر المستشار **أحمد سلطان** رئيس الهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات قرارا بتأجيل انتخابات القاهرة، والإعادة فى الجيزة إلى حين استكمال تحقيقات النيابة فى الطعون المقدمة حول التلاعب فى كشوف الجمعية العمومية.

وتشير النتائج التى أعلنت إلى فوز قوائم القوى الديمقراطية فى بورسعيد بكل المقاعد، وفي أسوان ١:٦ وسوهاج ١:٦

والفيوم ٢:٥ والاسماعيلية ٢:٥ والاسكندرية ٤:٥ وأسيوط ٣:٤ ودمياط ٣:٤، في حين فازت القوائم التى دعمتها الكتل الإخوانية بكل مقاعد القليوبية. وفى الغربية ٢:٥ والمنيا ٢:٥ والشرقية ٣:٤ والدقهلية ٣:٤ وحتى كتابة هذه السطور كان مرشح القوى الديمقراطية (اسماعيل رشدى-وقدى) قد فاز بمنصب النقيب فى المنوفية، فى مواجهة شكرى الفيومى الذى دعمته الكتلة الإخوانية، بينما تشير مؤشرات العضوية إلى اقتسام مقاعد المجلس.. وكانت ثلاثة صناديق قد أفرزت فى انتخابات الجيزة- التى لم يكتمل نصابها- دلت على تفوق محمد الطحان مرشح القوى الديمقراطية لمنصب النقيب..واقتسام مقاعد العضوية.

ورغم إدعاء الإخوان أنهم قد أحرزوا انتصارا ساحقا فى انتخابات النقابات الفرعية، إلا أن النتائج السابقة تكشف حقيقة هذا الادعاء، وإن كانت خريطة اللوحة التفصيلية للنتائج يمكن أن تدخل تعديلا طفيفا على هذه المؤشرات فى النقابات التى تغلب فيها أحد الطرفين بنسبة ٣:٤ بسبب لعب بعض المرشحين على الحبال، فاحتسبهم كل فريق لرصيده، وإن كان الادعاء متساويا فى الجبهتين.

ويؤكد هذا المؤشر أيضا التناسب بين الطرفين فى المكاسب الصافية التى تحتل الجدل: ٧/صفر أو ١/٦ أو ٢/٥، إذ تدل على نفس النسبة ٢:١ لصالح القوى الديمقراطية ، ويؤكد نفس النسبة أيضا تراجع وزن الكتلة الإخوانية فى بعض النقابات كالسويس من ٤ مقاعد إلى ٢ وأسوان من ٢ إلى صفر والاسكندرية من ٧(بالنقيب) إلى ٤. فمؤشر التراجع الإخوانى لايمكن أن تخطئه عين أمينه، وإن كانت انتخابات القاهرة والجيزة- المؤجلة- بكل ما لهما من ثقل سوف تلعب دورا فى تأكيد أو تعديل المؤشر.

وتنطوى هذه الانتخابات على دلالة هامة، فهى أول انتخابات تجرى على أساس قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠ والذى اشترط لاكتمال النصاب القانونى تصويت ٥٠٪ من اعضاء الجمعية العمومية الانتخابية، فى المرة الأولى، والثلث على الأقل، فى المرة الثانية.

ومما يلفت النظر فى هذا السياق أن الجمعية العمومية قد اكتملت من أول مرة في كل النقابات التى أجريت فيها الانتخابات، عدا نقابة الجيزة التى كان من المقرر إجراء انتخابات الإعادة فيها يوم الأحد ١٩ ديسمبر الماضى.

ومن هنا فإن دلالة هذه الانتخابات لاتقتصر على إمكانية تعبئة نصف أو ثلث اعضاء الجمعية العمومية للمشاركة فى الانتخابات، كما هو الحال فى نقابة الصحفيين حت من قبل صدور القانون ١٠٠، بل فى كونها تكشف أيضا عن اتجاهات تصويت كتلة الوسط.

كتلة الوسط

ففى الانتخابات السابقة كان معارضو الإخوان يلحون على أن النجاح الإخوانى فى السيطرة على النقابات يتم بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠٪ على أكثر تقدير، بفضل أقلية منظمة، فى حين كانت الدعاية الإخوانية تؤكد على أن هذه النسبة تمثل مجرد عينه عشوائية، وأن توسيع نطاق المشاركة، سوف ينطوى على نفس الدلالات.

وقد أثبتت نتائج النقابات الفرعية خطأ الادعاء الإخوانى، فلم تحرز القوائم التى دعمها الإخوان بأكثر من ٦ أو ٧ نقابات فرعية وهذا معناه أن اتجاهات التصويت بالنسبة لكتلة الوسط، ليست امتدادا بسيطا لاتجاهات المشاركة الأضيق نطاقا.

ويبدو من المؤشرات الأولية أن كتلة الوسط لم تصوت على أساس اعتبارات سياسية أو فكرية، وهى لم تصوت للإخوان أو لغيرهم، بل صوتت على الأغلب على أساس اعتبارات مهنية أو شخصية أو محلية، فاتجاهات تصويت كتلة الوسط أدت فى واقع الأمر، إلى تقويم التفوق الإخوانى السابق وتذويبه، فهى ليست رصيدا جاهزا للإخوان ، فيما يبدو من مؤشرات التصويت. والنتيجة الأهم هنا، هى أن كتلة الوسط قد تلعب دور رمانة الميزان فى المعارك الانتخابية المقبلة، وأن توسيع مبدأ المشاركة ليس عنصرا مواتيا للإخوان، رغم أن مجلس النقابة العامة الإخوانى هو الذى ساهم فى الإشراف.

من المعارضة إلى السلطة

والتراجع الإخوانى فى نقابة المحامين له أكثر من معنى ودلالة، فقد أعقب هذا التراجع الانتصار الكبير الذى حققته كتلة الإخوان فى انتخابات النقابة العامة التى جرت عام ٩١.

وكان لهذا الانتصار مغزى خاص لأنه أضاف إلى مراكز النفوذ الإخوانى فى النقابات المهنية، أعرق نقابة من نقابات الرأى، ولأنه أيضا تم على حساب كل القوى السياسية الأخرى الوفدية والليبرالية واليسارية والمستقلة. وإذا كان من الممكن تفسير هذا التراجع باتجاهات تصويت كتلة الوسط إلا أنه قد يعود إلى أسباب أكثر جوهرية ، تتعلق بوضع الكتلة الإخوانية فى النقابة من جهة، ووضع المعارضة من جهة أخرى.

ففى انتخابات ٩١ كان الإخوان فى المعارضة- أو هكذا بدا- أما فى انتخابات ٩٣ انتقلت كتلة الإخوان إلى «السلطة» النقابية. والفارق بين المعارضة والسلطة قد يفسر أهم أسباب التحول فى اتجاهات - التصويت وفى حقيقة الأمر، فإن الكتل الإخوانية، فى انتخابات ٩١، قطفت ثمرة النقابة جاهزة، بعد سلسلة من الصراعات، مزقت وحدة المجلس السابق «مجلس الخواجة» ،وأدت إلى تراجع دوره على كل الأصعدة فى القضايا القومية والديمقراطية والمهنية، وإلى تجميد نشاطه، وقد ساعد على ذلك أوضاع المهنة المأزومة بعد رواج عهد «الانفتاح»، وقد اتجه سخط المحامين إلى سلطة المجلس، لابما تنطوى عليه من عيوب فقط ، بل باعتباره «دوبلير» لسلطة الدولة نفسه التى كفت عن تعيين الخريجين تنفيذا لتعليمات الصندوق وتحول رواجها الانفتاحى إلى حالة من الكساد.

وقد تخلل هذا الصراع فصول مأسوية حادة شملت ما عرف بحرب الكراسى وحرب المحاكم وحرب المنشورات وبلغت ذروتها بانتفاضة المحامين عام ٨٩ ثم أجهز على ما بقى للمجلس من نفوذ حكم محكمة النقض ببطلان مجلس النقابة وفتح باب الترشيح لانتخابات مجلس جديد.

قطف الثمرة

ولم يكن لكتلة الإخوان فضل فى حركة المعارضة ضد المجلس. فقد اخذت ترقب المشهد من بعيد، ثم تقدمت الأقلية المنظمة لقطف الثمرة فى وضع مزقته الصراعات وانقسمت فيها كل القوى الوفدية واليسارية والمستقلة على نفسها، بينما فقد أحمد الخواجه نقيب المحامين لعدة دورات متتالية مركزه القطبى السابق، فالتفت الحبال أو كادت حول أرجل أمهر الراقصين، وأحرز الإخوان انتصارهم الساحق.

ووفقا لعادة إخوانية، فلم يكن لكتلة



وجيه عباس.. المواجهة



مختار نوح .. الإخوان

الإخوان شعارات سوى «الإسلام هو الحل» «ونعم نريدها إسلامية» لأن الشعارات الدينية تجمع بينما البرامج تفرق، ولأن الشعار كان ينطوى على جاذبية خاصة فى ظل أزمة كل البدائل. ولأنه أيضا كان قد أثبت مفعوله فى انتخابات مجلس الشعب عام ٨٧.

وبعد انتخابات ٩١ تحولت كتلة الإخوان من المعارضة إلى السلطة وقد توقع المحامون من أصحاب الأيدى المتوضئة خيرا وفيرا ولكن الممارسة سارت فى عكس الاتجاه.

مساومات

وتشير وقائع كثيرة إلى أن المجلس الإخوانى قد استمر فى تجميد دور النقابة فى القضايا القومية والديمقراطية، بل إن المعارضة الإخوانية التى علا صوتها فى مواجهة القانون ١٠٠ (قانون النقابات المهنية الموحد) سرعان ما خفتت فى كل مواقع النفوذ الإخوانى فى النقابات، بعد إنذار شديد اللهجة بضرورة فض الاعتصامات والتلويح بإجراء الانتخابات على أساس القانون السابق، وشطب أعضاء مجلس الشعب من المهنيين الذين صوتوا لصالح القانون.. إلى آخر الشعارات عالية الصوت التى لم تصمد لإنذار وجهه الرئيس مبارك من ثكنة عسكرية بضرورة فض حركة التمرد.. وإذا كانت حركة المعارضة قد انكسرت أول ما انكسرت فى نقابة المهندسين، إلا أن حالة التراجع امتدت إلى المحامين، وبدا أعضاء المجالس الإخوانية كفص ملح وداب، بينما استمرت كتلة اليسار فى المواجهة، رغم أن اتجاه ضربة القانون كانت موجهة ضد الاحتكار الإخوانى، عن قناعة بعدم تصفية مساعى الهيمنة بإجراءات إدارية، تستهدف إحلال الحزب الوطنى محل الاحتكار الإخوانى.

وبالطبع فإن الإخوان لم ينسحبوا دون عقد مساومة، وتشير المعلومات أن موضوع المساومة كان تحجيم التحقيقات القضائية والحملات الإعلانية فى قضية سلسبيل فى مقابل أمر التراجع الإخوانى.

نقابة إخوانية

ولكن التحول فى وضع الإخوان من معارضة إلى سلطة لم يقتصر على هذا الجانب، فقد استثمرت كتلة الإخوان وضعها النقابى فى توظيف النقابة فى تنمية المؤسسات المالية للإخوان، ومن ذلك طبع مطبوعات النقابة فى مطبعة يشارك فى ملكيتها **سيف الإسلام حسن البنا**، أمينها العام، وإسناد النشر فى الصحف إلى شركة إعلانات إخوانية، بعد أن كانت تتم بالأمر المباشر، وأعمال البناء إلى شركتى الحرمين والمدينة المنورة وغيرهما من الشركات الإخوانية، وصرف **مختار نوح**، أمين صندوق النقابة، لـ ٥٠ ألف جنيه نقدا من خزينة النقابة، وإيداع شيكين وردا لها بصفة شخصية فى الخزينة! واستخدام الخط الدولى للنقابة، فى مكالمات مع دول كألمانيا والسعودية وسويسرا ليس للنقابة مصالح بها، وإعادة ترتيب الهيكل الإدارى، لتحويل النقابة إلى نقابة إخوانية، وصرف بدل جلسات لأعضاء الكتل الإخوانية، فى أول سابقة من نوعها، فضلا عن مخالفات بالجملة فى رحلات العمرة والحج ورأس سدر، والاصطفائية فى توزيع منح العلاج، والتبرعات للنقابات الفرعية تبعا لطبيعة الانتماء الإخوانى.

وجدير بالذكر أن نيابة الأموال العامة تحقق فى ثلاثة بلاغات حول هذه الوقائع، فى حين رصد بعضها الآخر تقريرا صادرا عن الجهاز المركزى للمحاسبات.

مخالفات انتخابية

ثم أضف إلى هذه الوقائع جميعا ما أثير من مخالفات فى كشوف الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية، بتحريك كتل من الناخبين فى عدة جداول، ونقل ١٤ ألف محام إلى جدول غير المشتغلين، معظمهم من القطاع العام، الذى تخشى كتلة الإخوان من اتجاهاته التصويتيه، ونقل المعارضين إلى جداول أخرى، أو استبعاد أسمائهم من الجداول تماما..

والغريب فى الأمر أن الكتلة الإخوانية رفضت تقديم كشف جدول القيد العام للهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات، لإمكانية التحقق من البلاغات المقدمة لها، حول المخالفات فى كشوف الجمعيات العمومية، كما رفضت تقديم جداول المحامين فى شركات القطاع العام، حتى تعطل احتمال تحديد مقار انتخابية فى مواقع الشركات القابضة، ثم غيرت مواقع المقار الانتخابية فى آخر لحظة لتشمل نقابة المهندسين، مما أدى إلى تعطيل الانتخابات النقابية فى القاهرة، مرتين، لعدم تسليم الكشوف للهيئة القضائية.

حزب الله

وباختصار فإن كتلة الإخوان التى تراجعت أمام القانون ١٠٠، قد عادت للتحايل عليه ضمانا لاستمرار الهيمنة، مع أن إشراف القضاة على الانتخابات يعد مطلبا ديمقراطيا وليس مطلبا سلطويا.

وفضلا عن ذلك فقد تقدم الإخوان بقوائم مغلقة فى الانتخابات تحت شعار «ونريدها إسلامية»، دون أن يفسروا كيف؟ ولا لماذا هذا الشعار مع أن الاسلام دين أغلبية ومعظم المرشحين ينتمون إليه، الأمر الذى اعتبره معارضوهم امتداد لصيغة «حزب الله» و«حزب الشيطان»، واختبارا لموقفهم الحقيقى

من التعددية، خصوصا وأن اتجاهات تصويت القوى الأخرى في النقابات تتم على الأغلب على أساس صيغة الائتلاف أو الجبهة وليس الاحتكار. وقد كانت نقابة المحامين، مثلها مثل نقابات الرأي، وعلى الأخص الصحفيين، في كل عهودها، نقابة ائتلاف، وهنا هو الدرس الذي سقط من الإخوان بسبب المرجعية الفكرية.

هذا فيما يتصل بتحول الإخوان من المعارضة إلى السلطة.. فما هو الجديد في موقف معارضيهم؟.

معارضة إسلامية

يمكن تمييز ظاهرتين جديدتين في مواقف المعارضة المنظمة والتلقائية تتصل الظاهرة الأولى بالمعارضة واسعة النطاق التي مارسها عشرات المرشحين ضد محاولة الاحتكار الإخواني. والجديد في هذه المعارضة أنها تمت من داخل المعسكر الإسلامي، أي من مرشحين يؤكدون انتسابهم للإسلام ويعتبرون التيار الإسلامي، تيار الأغلبية، مع التأكيد على رفض محاولات التكفير ومساعي الهيمنة التي تنظمها كتلة الإخوان تحت عباءة الإسلام.

ولم يكن موقف أقلية تنتمي إلى جماعة الجهاد أو الجماعة الإسلامية وحدها، وإن وزع بعض أنصار الجهاد منشورات تحت عنوان «نعم نريدها إسلامية» ولكنهم لهذا السبب بالذات، دعوا الناخبين إلى رفض القائمة الإخوانية.

وقد يتصل بذلك أن المعارضة اليسارية للإخوان، لم توجه حملتها هذه المرة ضد الإسم الذي يختفي وراءه «الإخوان والتيار الإسلامي» بل ادارت الحملة الدعائية ضد الإخوان، فحرمتهم من رصيد دعائي كبير كانوا يعتمدون عليه في مواجهة الخصوم.

اللجنة القومية

ويتصل التطور الثاني بدور اللجنة القومية، التي ترفع شعار قومية النقابة، وتضم أئتلافا من الوطني والتجمع والناصري والمستقلين وبصرف النظر عن كل ما يثار حول وجود الوطني في هذا الائتلاف، فإن اللجنة القومية قد وجدت ظروفا أكثر مواتاة في انتخابات ٩٣ عنها في انتخابات ٩١.

ولاتتعلق هذه الظروف بانتقال الإخوان من المعارضة إلى السلطة .بل إن اللجنة القومية- وهذا هو الأهم- كانت مشغلة في نشاطها السابق بالدفاع عن قائمة مجلس فرقته الخلافات، ورماه المحامون بتهمة الفساد، وصدر في حقه حكم قضائي.

وقد تحررت اللجنة القومية من هذا العبث في انتخابات ٩٣، وعملت على توسيع نطاق التحالفات وقدمت قوائم مفتوحة تضم كل دعاة قومية العمل النقابي، وسعت إلى تركيز الضربة ضد الاحتكار الإخواني، وكشفت مساوئ مجلس النقابة من خلال سبع أعداد من نشرة «المواجهة» التي استندت فيما نشرته إلى صور زنكوغرافية من وثائق ومستندات، كما أحاطت مبنى النقابة والمحاكم بشعارات «الدين للديان.. ولا للمتاجرة بالأديان» وقد كتب على علم مصر.

ورغم الأثر السلبي لعدم تذييل بيانات اللجنة القومية بأسماء اعضائها، ووجود بعض الرموز التي تسيء إلى شعاراتها وقوائمها الانتخابية، إلا أنها نظمت حملة دعائية واسعة النطاق، ولعبت الدور الأهم في عملية التعبئة لتكتل معارض للإخوان.

وتدين اللجنة بالكثير من نشاطها إلى جهود محمد وجيه عباس المشرف على إصدار المواجهة وإعداد الحملة الدعائية.

تنويهات

وجدير بالذكر هنا أن الوفد، قد غاب عن اللجنة، بسبب ما تردد عن وضع عبد العزيز محمد، عضو الهيئة العليا للوفد، على قائمة الإخوان كنقيب للقاهرة، وإن كانت عناصر الوفد قد نسقت مع القوى الديمقراطية في المحافظات، كما أن «عبد العزيز محمد» كذب عمليا هذه المقولة.

كما أن كتلة من اليسار قد غابت عن هذه اللجنة اعتراضا علي شمولها للحزب الوطني باعتباره أحد المسئولين عن تدهور وضع النقابة، ولما أثير أيضا من ملاحظات حول بعض الرموز التي قدمها في الانتخابات، ولكن الاتجاه العام لضربات هذه الكتلة ضد جماعة الإخوان، التقى مع اتجاه نشاط اللجنة القومية في هذا المجال.

فهل هناك ما يشير إلى أن مؤشر التراجع الإخواني سوف يمتد إلي باقي النقابات؟.

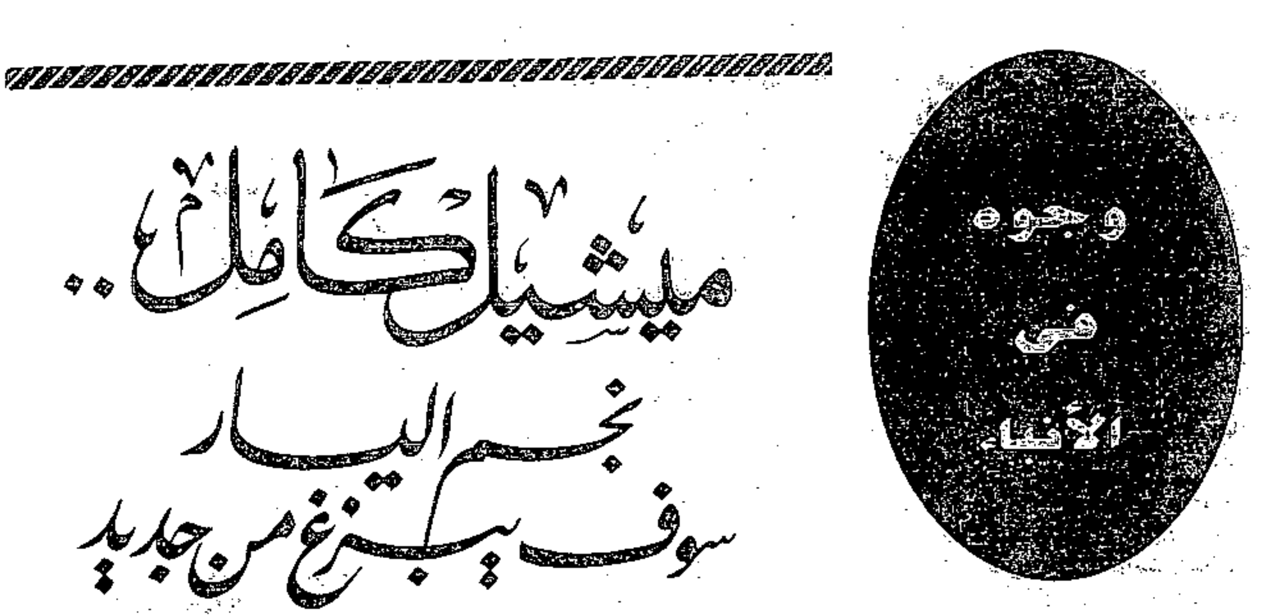
تبدو الإجابة على هذا السؤال مبكرة ، و من الواجب ملاحظة أمرين في وضع نقابة المحامين.

* الأول أنها واحدة من أعرق نقابات الرأي، وكانت مجالسها تمثل تعبيرا عن مختلف الاتجاهات.

* والثاني وجود معارضة نشيطة لسياسة الكتل الإخوانية في المحامين.

سيف الإسلام حسن البنا..ممارسات الإخوان في النقابة العامة





فريدة النقاش



مات «ميشيل كامل» المفكر والمناضل الشيوعى المصرى. مات فى «باريس» غريبا عن وطنه، بعد عملية نفى ضمنية تعرض لها عدد كبير من المثقفين الوطنيين التقدميين منذ بداية السبعينات، حين طردوا من أعمالهم أو جرى تجميدهم ككتاب وصحفيين ومناضلين سياسيين حيث لم تكن هناك منابر شرعية للعمل السياسى سوى الاتحاد الاشتراكى.

وقد تولت لجنة النظام فى التنظيم السياسى الواحد تجميد وطرد عشرات من السياسيين والكتاب والمحامين والفنانين والإذاعيين وذلك قبل شهور من حرب اكتوبر وتحديدا فى «فبراير ..مارس» عام ١٩٧٣.

تلقى ميشيل كامل تربيته السياسية النضالية والفكرية فى صفوف الحركة الشيوعية الوسيطة عضوا فى منظمة «إيسكرا» الشرارة وفى عام ١٩٧٣ كان قد خرج قبل عامين فقط من معركة ضارية فى نقابة الصحفيين مرشحا لعضوية مجلس النقابة التى كان يتنافس على منصب النقيب فيها مرشحان حكوميان هما المرحومان «على حمدى الجمال» و«موسى صبرى». ورغم أن مؤسسة الأهرام التى تكتلت لمناصرة نقيبها الجمال مع عدد من محرريها لم تضع «ميشيل كامل» فى القائمة، فقد حصل حينذاك على عدد كبير من الأصوات جعله يحتل المركز بعد الفائز الأخير مباشرة في قائمة المرشحين ولم ينجح وهو الشىء الذى

أصابه بنوع من المرارة لأن بعض قطاعات من اليسار لم تدع له وربما لم تمنحه أصواتها من الأساس.

وقد شهد العام التالي مباشرة لهذه الانتخابات بروز عدد من المنظمات الشيوعية في ساحة العمل السياسي، وتزايد نشاطها في الجامعات وفي أوساط الطبقة العاملة والمثقفين وفي القلب منها الحركة الطلابية الناهضة التي وصل كفاحها لذروة من ذراه الكبرى في الاعتصام الشهير للطلاب في ميدان التحرير (يناير ١٩٧٢) حيث بقوا في الميدان حتى الصباح حين هاجمتهم الشرطة واعتقلت المئات منهم. وكتب أمل دنقل قصيدته الشهيرة **«أغنية الكعكة الحجرية»**. شكلت هذه الحركة لجنة قيادية لها، وأخذت هذه اللجنة تخاطب العمال الذين شكلوا بدورهم لجنة في حلوان وولدت مرة أخرى نواة للجنة العليا للطلبة والعمال، استلهاما وتمثلا لتراث الحركة الوطنية المصرية في نهاية الأربعينات، والتي توجها ولادة اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال التي قادت البلاد في أعنف هجوم جماهيري شامل على مواقع الاحتلال البريطاني المتحالف مع القصر والرجعية.

كان **«ميشيل كامل»** منغمسا في كل هذا الجيشان الوطني ذي العمق الشعبي المتنامي، احتجاجا على تقاعس نظام السادات في مواجهة الاحتلال الصهيوني وانهيار مستوى معيشة الكادحين وانتقاص حقوقهم في ذات الوقت.

ثم كانت إجراءات لجنة النظام في فبراير ١٩٧١ هي رد قوى الثورة المضادة بما تملكه من إمكانيات إدارية على النهوض الثوري في البلاد. وحين صدرت قوائم العزل كان **«ميشيل كامل»** يقوم بمهمة صحفية خارج الوطن ثم بقي في الخارج منذ ذلك الحين، أي أنه قضى العشرين عاما الأخيرة من عمره خارج وطنه، بعد أن كان قد أسهم منذ عام ١٩٦٥ حتى خروجه في تحرير وتوجيه مجلة **«الطليعة»** التي عمل مديرا لتحريرها تحت رئاسة **لطفي الخولي** وبالاشتراك مع **«أبو سيف يوسف، وإبراهيم سعد الدين، وعبد الرازق حسن، وفؤاد مرسي، ورفعت السعيد، ومحمود الحسيني، وإسماعيل صبري.. وآخرين».**

كانت مجلة **الطليعة** هي مساحة التعبير المتاحة للماركسيين المصريين الذين كانوا قد خرجوا من المعتقلات والسجون قبل عام واحد (١٩٦٤) وحلوا منظماتهم بناء على وعود من النظام بفتح أبواب الاتحاد الاشتراكي



أمامهم، وانسياقا وراء تحليلات نظرية- كانت رائجة في ذلك الحين- حول **«طريق التطور اللارأسمالي»** الذي نظر له بعض العلماء السوفيت، **والقول بوجود مجموعة اشتراكية داخل السلطة الناصرية**، يمكن أن تؤدي مساندتها من قبل الشيوعيين المصريين إلى دفع اتجاهات التطور التقدمية إلى الأمام، خاصة وأن عون المعسكر الاشتراكي للنظام في ذلك الحين كان متواصلا بالرغم من اعتقال الشيوعيين وتعذيبهم حتى الموت في بعض الأحيان.

ويحلل **«ميشيل كامل»** هذه الظاهرة في كتابه **«قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر»** الذي أصدرته دار الفارابي في بيروت باسم مستعار هو ط.ث.شاكر. فيقول

«برع النظام في تخريب الحركات الثورية من الداخل بتقسيم صفوفها، فأجج الخلافات والصراعات الثانوية، وشراء ورشوة بعض عناصرها القيادية باحتوائهم في دائرة **«الطبقة الجديدة»** المتميزة. كما برع في أساليب الخداع لإجهاض الحركات الثورية... وعلى سبيل المثال، لم تكن سياسة القهر هي الدافع الرئيسي على حل المنظمات الشيوعية، إذ أن كل أساليب الإرهاب والتعذيب البشعة، والعدد الكبير من الشهداء الشيوعيين الذين سقطوا في معتقلات عبد الناصر، لم يكن لها أثر يذكر على الروح النضالية للشيوعيين خلال الفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٤، الذين كانت لهم مواقف بطولية مرموقة. فكانت تصفية الحركة الشيوعية نتيجة-بالإضافة إلى انتهازية القيادات- مخطط ذكي للسلطة، عندما أكد عبد الناصر قناعته بالاشتراكية، وتحدث عن الدور القيادي للطبقة العاملة، وضرورة إحداث ثورة في جهاز الدولة، والحاجة إلى حزب اشتراكي يقود الاتحاد الاشتراكي ويوحد «كل القوى الاشتراكية» وشرع في تشكيل التنظيم السري وأشرف بنفسه على التنظيم، وعلى إدخال عدد متزايد من الماركسيين في المراكز القيادية- وذلك قبل حل الحزب- وأتاح لهم حرية العمل، وعلى أساس التزامهم بالماركسية- اللينينية- التي كان يجري تجنيد عناصر جديدة على أساسها دون اعتراض من قيادة التنظيم. وبلغت حبكة الخدعة أنه عندما جرى اعتقال بعض العمال في مصنع الفيوم للنسيج بحلوان، أفرج عنهم في الحال بمجرد اتصال تليفوني من مسئول هذا القسم ووزير الداخلية، وقد خلق هذا المناخ تصورا زائفا عند عديد من هذه العناصر بإمكانية تحويل التنظيم السري تدريجيا إلى حزب للطبقة العاملة، وبعد حل التنظيمات الشيوعية مباشرة، وبدعوى إعادة التنظيم السري على أسس جغرافية تم تسريح الغالبية العظمى من العناصر الماركسية ولم يستمر بداخله إلا عدد قليل مكافأة لهم على دورهم في حل الحزب..».

في بيروت توالت كتاباته في صحيفة السفير التقدمية التي أصدرها **«طلال سلمان»** وأصدر **«ميشيل كامل»** مجلة غير دورية هي **«كتابات مصرية»** وحين غادر بيروت بعد أن اضطرت السفير لإيقاف كتاباته وتعاملها معه سافر إلى باريس، وهناك أصدر مجلة **«اليسار العربي»** التي كانت لسانا لكل القوى التقدمية العربية. ولكن الرقابة العربية منعتها من دخول غالبية البلدان العربية، مما أشعر «ميشيل كامل» وفريق العمل المتفاني الذي كان يعمل معه تطوعا بالمرارة والعجز لأنهم لم يستطيعوا الوصول إلى القارىء العربي الذي ينشدون الوصول إليه في كل مكان، وهي المحنة الدائمة التي تقع فيها المطبوعات التقدمية حيث هي فريسة العجز المالي من جهة والرقابة على المطبوعات من جهة أخرى.

في كتابه عن **«قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر»** والذي أهداه إلى كل المناضلين من ضمنهم «الرفاق في خضرة البراعم من الأجيال الجديدة، امتصوا عصارة الثورة من تربتنا

الخصبة، وتمثلوها ونبحتوا أصلب عودا وأكثر عزما وتصميما على متابعة الطريق واختراق العقبات، تحقيقا، لأهداف شعبنا وتطلعاته إلى مجتمع تجتث فيه كل جذور الاستغلال والاستعباد والقهر.. » ..حاول معالجة مشاكل الوطن بنظرة شاملة تنهض على التحليل الاشتراكي العلمي الدقيق، والتعرف بصراحة ودون أي أوهام على حركة الطبقات وصراعها وطبيعة السلطة الناصرية كتعبير عن البرجوازية الصغيرة الوطنية التي طالما وقعت في وهم إقامة التوازن بين الطبقات والفئات الاجتماعية، وكأنها هي نفسها تقف بمنأى عن المصالح المتصارعة. وتابع تطورها في المراحل المختلفة سواء حين كانت تعبيرا عن الوسط، أو حين انتقل مركز الثقل فيها بعد انقلاب السادات في مايو إلي اليمين بعد أن أطاح باليسار ثم الوسط وكشف الكتاب عن البذور الأولي لعسكرة الدولة وهو ما تفاقم من ظروفنا الراهنة ليشكل خطرا حقيقيا على أي تطور ديمقراطي. ونقد المنظمات الشيوعية نقدا مريرا بسبب انقساماتها وتشرذمها، وتنبه مبكرا لحقيقة تحول الدولة إلى جزء من القاعدة الاقتصادية بحكم مشاركتها الفعلية في الإنتاج بعد حركة التمصير والتأميمات لها، وليس مجرد كونها جزءا من البناء الفوقي، وتأثير هذه الحقيقة الفعالة على تعثر المجتمع المدني وصعوبة تجذره.

وأذكر أنني حين زرت باريس سنة ١٩٨٣- وكنت أحرص كلما ذهبت إلى هناك -ولو عبورا- أن أزوره وأستمع إليه، أنني حكيت له عن رسالة أرسلتها لي الدكتورة «سهير القلماوي»، ردا على يوميات كتبتها في جريدة الأهالي أدين فيها دورها في مجلس الشعب في الحث على استصدار قانون يقيد حرية الصحافة بسبب حملة صحف المعارضة على الطريقة التي حصل بها «جمال أنور السادات» على شهادته من كلية الهندسة.

كانت الفكرة الرئيسية في رسالة الدكتورة «سهير القلماوي» أن أي عمل سياسي أو عام من خارج مؤسسات الدولة والنظام تحديدا يستهدف التغيير ، سوف يكون دائما عبثا يتطلب تضحيات هائلة ممن يقوم به، أما قدرة هذا العمل على إنجاز التغيير المطلوب فمشكوك فيه.

انتبه ميشيل انتباها إضافيا لهذه الفكرة وأخذ يناقشني فيها من كل جوانبها. وكان ذهنه مشغولا في ذلك الحين بما يبدو أنه استقرار ومقدرة للنظام القائم على إهدار

وجوه في الانباء

المصالح الوطنية والقومية وتشديد الاستغلال ضد الكادحين، وعدم قدرة القوى الوطنية والتقدمية على إحداث التغيير المطلوب..

ولعله بسبب غيابه الطويل عن مصر، لم يكن يعرف على وجه الدقة كيف تطور صعود الفئات الطفيلية في السلطة وهو الذي أشار أكثر من مرة في كتابه إلى نمو هذه الفئات مبكرا مع مظاهر الاستهلاك الترفي التي اجتاحت البلاد قبل وبعد هزيمة ١٩٦٧. أي قبل إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي الساداتية وهو الطريق الذي أفضى إلي ما نحن فيه الآن.

ورغم ذلك كثيرا ما كان ميشيل كامل يسقط أحلامه على الواقع، ففي تحليله للخريطة الاجتماعية قبل ثورة يوليو - التي يسميها حركة رغم إقراره بأنها أحدثت تغييرات جذرية في المجتمع المصري.

يقول.. «والواقع أن الطبقة العاملة كانت مهيأة لأن تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية، فقد قامت بنشاط واسع سواء على مستوى النضال الطبقي أو الكفاح السياسي على الصعيد الوطني الديمقراطي، وشاركت بالإضرابات والمظاهرات السياسية. ومن هنا تبرز مسئولية الحركة الشيوعية بانقساماتها وعزلتها نتيجة تعدد البرامج ما بين يسارية انعزالية ويمينيه ليبرالية، مما حال دون تبلور خط نضالي ثوري موحد قادر على كسب الطبقة العاملة وقيادتها..»

وطبقا لهذا التحليل فإن الطبقة العاملة كانت بخير، ناضجة بما يكفي

ولكن العبء كله يقع على عاتق المنظمات الشيوعية. والمنطق العلمي الموضوعي يقول أنه لو كانت الطبقة العاملة التي جاءت غالبيتها في ذلك الحين من أصول ريفية، وانتشرت الأمية في أوساطها لو كانت ناضجة حقا لاستطاعت أن تبرز من صفوفها قياداتها السياسية دون حاجة ماسة لقيادة من المثقفين- أي المنظمات الشيوعية- التي تعرضت للعزلة والانقسام بدورها لأسباب كثيرة، منها وفي قلبها ضعف الطبقة العاملة، وعزل بعض القيادات الشيوعية مثل ميشيل كامل نفسه من الحياة الواقعية لهذه الطبقة..

كذلك فإن نقد ميشيل كامل للانقسامية والتشرذم وهو داء متأصل في الحركة الشيوعية المصرية لم يمتد لنقد النفس وخاصة فيما يتعلق بدوره هو الشخصي في الدعاية للتنظيم الطليعي وحل المنظمات الشيوعية، وهو النقص الذي يصيب تحليله بازدواجية المعايير معيار للآخرين ومعيار آخر للنفس، ولاتنفي هذه الازدواجية أن ميشيل كامل تمتع دائما بالعقل العلمي الصافي المنظم ، الذي حولته الغربة إلى عقل رياضي يتابع تحولات وصراعات الواقع الوطني عن بعد وأحيانا ما يحشرها في الفكرة النظرية إذا ما استعصت الوقائع على الفكرة المسبقة..هكذا رأى في تمرد جنود الأمن المركزي انتفاضة شعبية منظمة ذات أهداف وأساليب واضحة، وأخذ يوزع الإدانات على القوى السياسية التي لم تلتحق بالانتفاضة..

ولكن هذه الملاحظات لاتنتقص من حقيقة أنه كان مناضلا صلبا من أجل الاشتراكية لم ينزلق أبدا إلي سوء الخلق باسم الضرورات السياسية وهو ما انزلق اليه بعض الشيوعيين السابقين الذين سرعان ما تكشفت خياراتهم السياسية عن مصالح صغيرة ضيقة وأطماع شخصية لم تفلح عمليات التنظيم والرقابة في إخفائها.

وداعا ميشيل كامل ومن عميق الأسف أن موتك جاء في زمن بائس هو زمن الانهيارات والتراجعات. .ولكن لعلك بقدرتك الخلاقة وعمق بصيرتك قد عرفت من التطورات الجنينية البطيئة أن نجم «اليسار» سوف يبزغ من جديد..وأن روحك سوف ترفرف على نهوضه القادم. .ليكون الوداع أقل وطأة، وحدة الألم أخف قليلا..

الهجوم على السنة ورموزها

خليل عبد الكريم

الهجوم على السنة ورموزها مثل أبى هريرة وعكرمة مولى ابن عباس والأوزاعى «فقيه الشام» – طيب الله ثراهم – أصبح (موضة) أو صرعة كما يقول اللبنانيون يمارسها البعض هنا أو هناك حتى بين الذين ينسبون أنفسهم إلى الأصولية.

القدح فى الصحابة والتابعين الذين نقلوا الينا السنة يتم بكيفية زائفة بعيدة عن الروح العلمية وعن الموضوعية ،وذلك بانتقاء بعض ما قاله خصومهم فيهم ! فى حين انه لا توجد شخصية : سياسية أو علمية لم تنج من ذكر مثالب ، فالشيخان (أبو بكر وعمر) وذو **النورين عثمان رضى الله عنهم** ما زالوا حتى هذه اللحظة هدف ذم لدى الشيعة الإمامية الإثنى عشرية (ايران) ، وكانوا كذلك عند بعض فروع المعتزلة والخوارج أما الأمام على – كرم الله وجهه- فقد كان موضع سب وقذف على منابر الأمويين مشارقة ومغاربة (ماعدا عمرو بن عبد العزيز رحمه الله) – هؤلاء هم الخلفاء الراشدون.

وفى مجال العلم يكفى أن نذكر أن البخارى صاحب أصح كتاب بعد القرآن الكريم رماه الإمام **ابن حجر العسقلانى** ، وهو من هو – بالتدليس نعم بالتدليس. إذن من اليسير التقاط عبارات التعييب وابرازها وإيهام القارىء -غير المتخصص- إنها هى التقييم الصحيح للشخصية، وغض الطرف عما قاله الآخرون – وغالبا يشكلون الأغلبية – مدحا وإشادة وهذا المسلك مناف لنهج العلماء النزيهين . وهو إن جاز فى جانب بعض الفقهاء، فإنه لايصح فى حق أئمة الأمة الأعلام، الذين حملوا إلينا أقوال وأفعال الرسول عليه الصلاة والسلام والذين تمتلئ كتب الصحاح والمسانيد برواياتهم.

****

ليس صحيحا على الإطلاق ان تدوين السنة تأخر حتى منتصف القرن الثانى الهجرى، بل بدأ مبكراً وكان بعض الصحابة يكتبها فى حياة الرسول عليه السلام منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص – المدفون فى مصر نور الله ضريحه والمجال لايتسع لإيراد الأدلة على ذلك.

إن هدم السنة هدم للإسلام ذاته.

فما الذى عرف المسلمين بـ: الصلاة والسلام والزكاة والحج؟

إن ما جاء بشأنها فى القرآن الكريم ورد مجملا والسنة هى التى فصلته وهذا مجرد مثال .

وكما كان يوصف شعر ما قبل الاسلام (يسمونه الشعر الجاهلى) بأنه «ديوان العرب» فكذلك فى رأينا أن السنة هى «ديوان الاسلام» ولله المثل الاعلى ثم لرسوله وقد ضرب الله عز وجل مثلا لنوره بالمصباح والمشكاة.

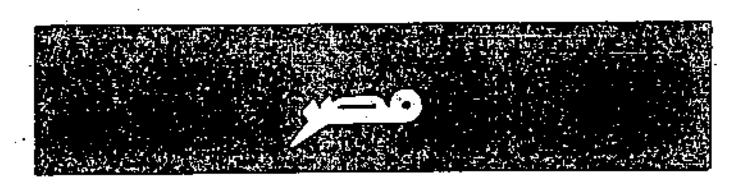
من أراد أن يعرف حقيقة الاسلام فعليه بكتب الاحاديث ومؤلفات السيرة النبوية (التى تمثل الجانب التطبيقى) وخاصة التراثية : وليقرأها بعين مفتوحة وبصيرة واعية وذهن يقظ وعقل نفاذ ولا يكتفى بقراءة سطورها بل ما بينها ، ذلك أن المسكوت عنه فيها لا يقل خطراً عن المسطور ، وليتجرد وهو يطالعها عن كل عاطفة وليتف عن نفسه أية فكرة سابقة ، إنه إن فعل ذلك فسوف تتجسم أمامه صورة شبه كاملة لتلك الفترة النادرة فى تاريخ العرب ونعنى بها فترة ظهور الإسلام والدعوة إليه بالحسنى والكلم الطيب فى مكة ثم نشوء الدولة القرشية فى يثرب -المدينة- وكيف تغير الخطاب كلية لدى النصوص كما مارست موجبات قيام الدولة فعالياتها الطبيعية على التحركات العملية وهو ما يحدث فى أى مكان طوال تاريخ البشرية.

إن اختلاف طور «الدعوة إلى الله» عن طور «الدولة» وتحول الإسلام من دين فى مكة إلى دولة فى يثرب – المدينة وانقلاب لهجة الخطاب فى النصوص وتباين الافعال فى الحقبتين ، كل ذلك صورته السنة بشقيها القولى والعملى أدق تصوير وأبرزته بكيفية محسوسة وهيئة ملموسة ، حتى اننى لطول قراءاتى فى السنة والسيرة أتعجب من الذين يسألون بسذاجة شديدة يحسدون عليها:

كيف ترتكب جماعات العنف فى تيار الاسلام السياسى كل هذه الاعمال؟!

****

إذن الهجوم على السنة ورموزها بقدر ما هو هدم للإسلام فإنه يضر أبلغ الضرر بما ندعو اليه وآخرون كثيرون من ضرورة كتابة التاريخ العربى الإسلامى كتابة علمية موضوعية محايدة ، لأن السنة والسيرة النبوية تمدان الباحثين والدارسين بكنز ثمين لا تقدر قيمته من المادة اللازمة للتاريخ الصحيح لتلك الحقبة على وجه الخصوص، والذى فى نظرنا أنه لم يكتب للآن بموضوعية.



اتفاق الحكومة والصندوق

● الدولة تتوقف عن الإنفاق على التعليم الثانوي والجامعي
● بيع البنوك وشركات التأمين خلال العام الحالي

على مدى عشرة أيام كاملة من ٤ إلى ١٤ ديسمبر الماضي قام وفد من صندوق النقد الدولي بعقد أكثر من ٣٠ جلسة عمل مع كبار المسئولين بالحكومة لمراجعة مانفذته حكومة **د.عاطف صدقي** من إجراءات اقتصادية في اتجاه «تحرير» الاقتصاد القومي علي مدى الشهور الستة الأخيرة لبيان مدى الالتزام ببرنامج المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي وفقا لما ورد في خطاب النوايا بين الحكومة والصندوق في أغسطس الماضي والمطبق بأثر رجعي من يوليو.

أوضح وفد الصندوق في تقرير لرئيسه **د.عبد الشكور شعلان** أن الحكومة المصرية قامت بتنفيذ إجراءات وإصدار قرارات تجاوزت ماتوقعه خبراء الصندوق. الأمر الذي كان سببا في موافقة مجلس إدارة الصندوق على مد برنامج الإصلاح خلال مرحلته الثانية إلى ثلاث سنوات رسميا لتنتهي تلك المرحلة في منتصف عام ١٩٩٩.

وكشفت المراجعة الأولى عن أن الحكومة **اتخذت خطوات سريعة، منها ما هو معلن وغير المعلن، لتحرير الأسعار والخدمات**، واتبعت في ذلك أسلوب عدم الإعلام - بشكل أساسي- لضمان احتواء ردود الفعل الجماهيري وفي هذا الإطار تم **زيادة أسعار الاستهلاك الكهربائي المنزلي والتجاري مرتين في الفترة الأخيرة، بواقع ١٠٪، كما قامت برفع أسعار المواد البترولية من الطاقة على مرحلتين بواقع ٣٠٪**

محمود المصري

إلى ٣٥٪ وكشفت المراجعة من أن الحكومة المصرية قامت حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٣، **بإطلاق أسعار ٩٠٪ من السلع المختلفة- بما في ذلك السلع الغذائية وآخر تلك السلع الأرز والمكرونة والدقيق.** حيث أطلقت أسعارها وفقا للأسعار العالمية- العرض والطلب.-

وأصدر وزير التموين المصري في هذا الشأن قرارا بحرية تحديد أوزان عبواتها كجزء من إطلاق أسعارها.

ويرى الصندوق أن اتخاذ الحكومة المصرية لخطوات سريعة في مجالات تحرير آليات الاقتصاد، كان وراء زيادة حجم الاحتياطي، بالبنك المركزي المصري من النقد الأجنبي إلى ما يقرب من ١٥ مليار دولار، وتدفق استثماري كبير موضحا في ذلك أن الاستثمار أحد أهم وسائل جذبه هو إخضاع آليات الاقتصاد لقوى السعر وتوفير المناخ، مشيرا في هذا الشأن إلى **ضرورة إعادة النظر في مسألة الاعفاءات الضريبية الداخلية للاستثمار المعمول بها في مصر، نظرا لتأثيرها السلبي على حجم الحصيلة النهائية من الضرائب، التي تقل موردا هاما من موارد الدولة.**

ومازال الصندوق يطالب بإجراء مزيد من الإجراءات اللازمة لخفض عجز الموازنة، وذلك باستكمال وسائل ترشيد الإنفاق الحكومي، بحيث يتلاشى ، ما يقع تحت اسم الدعم، على أن يتم البحث عن وسائل جديدة لتعويض مستحق الدعم، ويقترح الصندوق والبنك الدولي في ذلك صرف بدلات نقدية مثل بدل رغيف العيش.

بدائل الدعم

وعلمت «اليسار» أن هناك دراسة تجري حاليا بين الحكومة والبنك الدولي لبحث الوسائل اللازمة لكيفية إعادة توزيع الدعم. وتتركز الاقتراحات في صرف بدلات نقدية **تحت مسميات مختلفة مثل بدل إسكان، وبدل سلع استراتيجية وبدل إنتاج «حافز إنتاج» للمنتج الزراعي والصناعي ، وغير ذلك وأهمها بدل السلع الغذائية.**

وتوصلت جولة المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي خلال جولة المراجعة الأولى إلى إصدار قرارات تنفيذية لاستمرار خفض الحد الأقصى للرسوم الجمركية إلى ٧٠٪

بدلا من ٨٠٪ ليسري تطبيقه مع نهاية ديسمبر المنتهي. على أن يسري التخفيض بشكل دوري حتى يصل الحد الأقصى للرسوم الجمركية إلى ٤٠٪ ويكون معيار الكفاءة الإنتاجية والجودة والمنافسة بين المنتج المحلي والمستورد هو الأساس دون النظر لأية معايير أو وسائل أخرى. وأن تكون الحماية مقتصرة فقط على مدى نسبة المكون المحلي في المنتج حسب أهميته و حاجة السوق له.

ومن المفاجآت التي كشفت عنها مفاوضات المراجعة لبرنامج الحكومة وصندوق النقد للإصلاح أن عام ١٩٩٤ سيشهد بداية إلغاء ما كان يسمى بالقوائم السلبية. ويدخل في ذلك الاستثمار في مجالات استراتيجية بل بعضها يرتبط بإنتاج حربي، وفتح باب **الاستثمار بكافة أنواعه في سيناء أمام رجال الأعمال دون وضع قيود إلا في أضيق الحدود.**

وفي الوقت الذي تؤكد كل من الحكومة والصندوق على أن الإصلاح الاقتصادي يستهدف بالأساس حماية محدودي الدخل ورفع مستوى معيشة يتفقان على **تسعير الخدمات- المجانية- وأن يتحمل المواطنون التكلفة الاقتصادية -الفعلية- لكل خدمة، بما في ذلك** خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، والغاز والشبكات الكهربائية. علاوة على تحميل المنتج تكلفة ما يسمى بمشروعات البنية الأساسية. ويأتي في قائمة ذلك **مصروفات وتكاليف صيانة الجسور والترع والمصارف والصرف المغطى والتي تخدم المنتج الزراعي في أراضي الوادي والدلتا.**

ولم تسلم باقي الخدمات من مطالب الصندوق وتعهدات الحكومة ففي مجال النقل والمواصلات، هناك اتفاق في وجهات النظر بينهما بالوصول خلال فترة زمنية قد لاتزيد عن ثلاث سنوات من الآن إلى سعر اقتصادي «سعر التكلفة» لأسعار النقل العام سواء داخل المدن أو بين الأقاليم، بما في ذلك أسعار النقل بالقطارات.

وكشفت المراجعة الأولى لاتفاق خطاب النوايا بين حكومة د. صدقي وصندوق النقد **عن تدن واضح بنسبة لاتقل عن ٤٥٪ من حجم الصادرات السنوي خلال العام المنتهي.**

والغريب أن الحكومة والصندوق اتفقا فيما يتعلق بهذه المسألة بأنها ترجع إلى حالة الكساد التي تسود العالم منذ سنوات خاصة في أوروبا، واضطراب أسواقها، والتغييرات والاضطرابات التي تشهدها دول الكومنولث والتي كانت من أهم الأسواق الاستيعابية للسلع المصرية.

ويتفق الطرفان- الحكومة والصندوق على فكرة إنشاء مؤسسات خاصة بالتسويق وقادرة على النجاح فيه وتقديم تسهيلات للمصدرين وإصدار قانون خاص بذلك.

وعود وقوانين

وتستمر الوعود من الحكومة للصندوق، فبالرغم من اعتراف صندوق النقد بأن أسعار المنتجات من مشتقات البترول في مصر أعلى من الأسعار العالمية بنحو ١٠٪ على الأقل، إلا أن الحكومة تعهدت بتحريك دائم لاستجلاب موارد جديدة ومتكررة. **ووضع جدول دوري لرفع أسعار السلع البترولية مثل الكيروسين والسولار والمازوت كل فترة.**

وينطبق نفس الوعد على أسعار الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي والبوتاجاز وأسعار استهلاك المياه ورسوم الصرف الصحي.

كما تعهدت الحكومة بإصدار عدة قوانين

**

★ المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات تنفذ قبل منتصف ١٩٩٥.

★ إلغاء الخدمات المجانية .. وتحميل المواطنين تكلفة مياه الشرب والصرف الصحي وصيانة الجسور والصرف المغطى.

★ تراجع الصادرات بنسبة ٤٥٪!

★ بيع أصول لشركات القطاع العام بما قيمة ٢,٥ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٤.

خلال عام ١٩٩٤ تجاوز عددها عشرة قوانين بهدف دعم برنامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والانتقال السريع إلى الاقتصاد التأثيري.

وتشمل قائمة القوانين الضريبة الموحدة وقانون الاستيراد والتصدير والنقد الأجنبي والإسكان بمرحلتيه الأولى والثانية والعمل الموحد لتحرير تجارة القطن.

واعتبر الصندوق ما نفذته الحكومة المصرية في مجال الخصخصة إلتزاما بما تم الاتفاق عليه، حيث **قامت الحكومة خلال عام ١٩٩٣ ببيع أصول تجاوزت قيمتها السوقية ١,٣ مليار جنيه، وستشهد الشهور الأولى من عام ١٩٩٤ بيع أصول تتجاوز قيمتها ٢,٥ مليار جنيه.**

وسيصل خلال شهر يناير الحالي وفد من **البنك الدولي** يضم مديريه التنفيذيين لمراجعة ما تم في مجال الخصخصة باعتبار أن البنك الدولي هو المعني أساسا بقضية بيع القطاع العام.

وأكدت الحكومة التزامها بدراسة **تفصيلية لخصخصة أصول الهيئات الاقتصادية خاصة الصرف الصحي والكهرباء والسكة الحديد والنقل والبريد**، على أن تأتي مرحلة تلك الهيئات بعد مراجعة كافة التجارب المماثلة في دول أخرى.

وكان خطاب النوايا بين الحكومة وصندوق النقد قد كشف عن جوانب جديدة منها التزام الحكومة **بخفض الاستثمارات العامة بواقع ٥٠٪ خلال العام المالي القادم** لتقتصر على مجالات محدودة **واستبعاد الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي والثانوي العام، وقصر الإنفاق على التعليم الفني فقط.**

كما كشف خطاب النوايا عن اقتراح حكومي **بتطبيق المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات بحيث يتم تحصيلها من تاجر التجزئة قبل** منتصف عام ١٩٩٥، بعكس ما أعلنه د. عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزير المالية في هذا الشأن.

وتبين أن الحكومة تعهدت بتخصيص عائد بيع شركات القطاع العام لسداد عجز الموازنة وإعداد شركات أخرى للبيع والالتزام بالدخول خلال عام ١٩٩٤ **لبيع البنوك وشركات التأمين وهو ما نفاه رئيس الجمهورية.**



علاقات عمل جديدة تصاغ في الخفاء

قانون العمل الموحد يوشك على الانتهاء في غيبة النقابات والرأي العام

مازال الصراع حول علاقات العمل الجديدة في ظل الخصخصة ، دائرا في كواليس الفنادق ذات الخمس نجوم، والمقرات والمراكز التابعة لوزارة القوى العاملة.

ورغم مرور عامين تقريبا على تشكيل لجنة إعداد مشروع قانون العمل الموحد، وانتهاء اللجان الفرعية الست لإعداد أبواب المشروع من تقاريرها.. تحرص الحكومة ليس فقط على إبعاد الطبقة العاملة والأحزاب عما يطبخ من نصوص تتعلق بمستقبل العاملين بأجر والذين تجاوز عددهم ١٤ مليون عامل طبقا لأرقام الخطة الخمسية للدولة- ٨٧-١٩٩٢،وإنما أيضا على إخفاء هذه النصوص حتى عن قيادات التنظيم النقابي للعاملين، باستثناء المشاركين منهم في لجنة إعداد القانون، وهما المستشار القانوني لاتحاد نقابات العمال جاد رضوان الذى توفى الشهر الماضي، ود.محمد عبد الله نصار سكرتير الشئون الاقتصادية بالاتحاد.

غسيل مخ أولا

وبينما يشارك خبراء منظمتى العمل الدولية والعربية في المناقشات الدائرة في الكواليس حول مشروع القانون، تتعامل الحكومة واللجنة العامة للمشروع مع الأمر باعتباره من الأسرار العسكرية التى لايجوز إفشاؤها قبل الانتهاء من الصياغة النهائية وتقديمها إلى مجلس الشعب.

وبدلا من مشاركة العمال والنقابيين والأحزاب والرأي العام في مناقشة هذا المشروع الهام، اكتفت الحكومة بالاستجابة لطلب رجال

حسنين بدوى

الأعمال المسجل في الورقة المقدمة منهم إلى اللجنة العامة للمشروع.

تقول الورقة «لانحسب أنه في الإمكان تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية دون تنمية بشرية تعرف بخطوات الإصلاح الاقتصادي- أي التحول إلى الخصخصة..ويقتضي ذلك بالطبع أن نولي قضية التعليم كل اهتمام حتى تتمكن الأجيال المقبلة من المشاركة في مجتمع اقتصادي حر. ولكن هذه الأجيال مازال أمامها سنوات - تطول أو تقصر- للمشاركة في الإنتاج **لذلك فإن الأهم في الوقت الحالي أن نركز على الموارد البشرية المشاركة بالفعل في عملية الإنتاج، حتى يمكن تبديل مفهومها لعلاقات الإنتاج وتدريبها بحيث تستطيع أن تجارى التقدم التكنولوجى الذى سيفرض نفسه على السوق المصرية ما أن يبدأ الإنتاج على أسس السوق والعرض والطلب** .. لابد من تركيز الجهود في المرحلة المقبلة على شرح متطلبات التحول الاقتصادي والدور الذى يلقيه على عاتق الشركاء الاجتماعيين، **وعلى الأخص القيادات النقابية والعاملين في وزارة القوى العاملة ووزارة التأمينات».**

استجابت الحكومة.. وبدأت دورات التدريب، أو غسيل المخ لتطهيره من بقايا الأفكار الاشتراكية كما سنجد في ورقة رجال الأعمال فيما بعد.. وكان آخرها ما سمى بالبرنامج التدريبي للتعريف بقانون العمل الموحد، الذي عقد من ٤-٩ ديسمبر ١٩٩٣ بمركز التدريب الإداري التابع لوزارة القوى العاملة، وحضره خمسة عشر نقابيا من نقابات عامة ولجان نقابية مختلفة، وبعض موظفي وزارة العمل، ومندوبون عن اتحاد الصناعات المصرية.

احتجاج على العسكرة

تصور فريق النقابيين في هذا البرنامج ، أنهم سيتلقون تقارير عما انتهت اليه لجان إعداد المشروع للمناقشة على ضوئها مع الأطراف المختلفة، خاصة وأن أساتذة **القانون وعلى رأسهم د.أحمد حسن البرعي مقرر اللجنة العامة والأساتذة بكلية حقوق القاهرة** شاركوا في هذا البرنامج. إلا أنهم فوجئوا بأن الهدف من البرنامج ليس مشاركتهم وإنما جس نبضهم واستخراج أفكارهم حول المحاور العامة التى يطرحها منظمو البرنامج ومحاولة إقناعهم برؤى مسبقة لا تأخذ في اعتبارها آراء العمال والنقابيين.

طالب فريق النقابيين منذ اليوم الأول بالاطلاع على تقارير اللجان المشكلة لاعداد مشروع القانون، ولم يتم هذا طوال الإسبوع المقرر للبرنامج، مما أثار استفزازهم، فقدموا ورقة في نهاية البرنامج بملاحظاتهم جاء فيها **«ورد ضمن فقرات البرنامج في اليوم الأول قراءة أولية لمشروع القانون، ولكن الجهة المعدة لم تقم بهذا، بل وأصرت على إنكار وجود نصوص تم إعدادها رغم توافر هذه النصوص بين أيدي المشاركين!**

بل وجود معلومات حول الاتفاق على عدم اطلاعنا على هذه النصوص مما يخل بالثقة الواجب توافرها بين لجنة المشروع وفريق العمال».

مخطط مكشوف

المخطط الحكومي لإخراج مشروع القانون بسيناريو عسكري، اكتشفه النقابيون المشاركون في البرنامج المذكور، وصاغه **باسمهم «عبد الرحمن خير» أمين عام نقابة الانتاج الحربى في تقرير موجه إلى السيد راشد رئيس اتحاد نقابات العمال في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣.**

وبدأ التقرير بانتقاد الاتحاد لعدم تزويد فريق العمال المشاركين في هذا البرنامج بالمعلومات حول ما توصل إليه الخبراء الممثلون للاتحاد العام في لجان المشروع وأضاف «وهي ظاهرة نلمسها في غياب وجهة نظر العمال خصوصا وهناك تعديلات يجرى إعدادها في تشريعات الضريبة الموحدة، والتأمين الصحي، كما أن سياسات جديدة للاستثمار تم استعراضها في لقاءات عديدة بين رئيس الوزراء واتحاد الصناعات والغرف التجارية، وجمعيات رجال الأعمال بعيدا عن الاتحاد العام لنقابات العمال.»

ثم أشار التقرير إلى أنه تم خلال البرنامج التدريبي المذكور عرض ورقة مجهولة المصدر تتضمن تجاوزات على حقوق العمال، وبعد انتقاد النقابيين لها أعلنت إدارة البرنامج المشرفة على إعداد مشروع القانون أنها ورقة جمعية رجال الأعمال. ووصف التقرير ذلك التصرف بأنه كان «بالونا للاختبار». كما أشار إلى «أن لجنة اعداد المشروع تزمع عقد مزيد من الدورات تحت مسمى استطلاع الرأي، وهو ما لانطمئن إليه، إذ أنه محاولة لخلق تيارات متضاربة، ولذا نؤكد على ضرورة الوصول إلى وجهة نظر محددة للتنظيم النقابي».

وحدد التقرير ثماني نقاط يجب تحديد وجهة النظر النقابية بشأنها بشكل واضح ومحدد، وهي المفاوضات الجماعية، والحد الأدنى للأجور والمزايا العينية والنقدية، وضمانات التقاضي وسرعة الانتهاء منه، والإجراءات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وتوفير الحماية للذين يصابون أثناء العمل من العاملين بعقود مؤقتة، وضمانات حماية الذين يعملون في سوق العمل السوداء، واعمال مستويات العمل الدولية والعربية، ونظم التدريب وأوضاع العمال المتدربين.

وأكد التقرير «أن أغلب الأساتذة الذين تم التحاور معهم كانوا يحملون منهجا فكريا محددا يشكل أرضية فكرية لقبولنا شطب حقوق العمال».

السلطة لرجال الأعمال

حدد رجال الأعمال في ورقتهم الأهداف التي يسعون لتوصيلها للنقابيين وموظفي وزارتي العمل والتأمينات، وهي اقناعهم بأن التحول الاقتصادي لصالح العمال. واتهموا نظام الاقتصاد الموجه بالفشل في تحقيق معدلات تنمية تجاري الزيادة في السكان مما أدى إلي تدهور مستويات المعيشة، متجاهلين أن هذا التدهور قد بدأ مع الأخذ بسياسات الانفتاح في منتصف السبعينات، وانسحاب الدولة تدريجيا من عمليات التخطيط والدور الاقتصادي والاجتماعي «وفتح الباب على مصراعيه لرأس المال المحلي والأجنبي وقوى السوق العشوائية والعمياء».

كما أكدوا على ضرورة تحول الطبقة العاملة من فكرة «المواجهة» مع رأس المال، إلى فكرة «المشاركة» معه في تحقيق التقدم الاقتصادي.

أما بالنسبة لأحكام مشروع القانون الموحد، فقد طالبوا **بإلغاء التيسيرات الموجودة في القوانين الحالية بالنسبة لحق العمال في التقاضي.. وإلغاء النصوص التي تلزمهم بسداد الاشتراكات التأمينية للعامل وسداد أجر العمال المرضى بأمراض مزمنة، وإطلاق حقهم في فصل العمال دون إنذار وإلغاء اللجان الثلاثية، وفصل العمال الذين يحرضون على الإضراب عن العمل أو يقومون به، وإلغاء تحديد مدد اختبار للعاملين قبل التعيين**، وعدم إلزامهم بالإعلان عن حقوق وواجبات العاملين واشتراطات السلامة والصحة المهنية.

أثار ذلك استفزاز النقابيين المشاركين في البرنامج التدريبي، واعتبروه عودة بعلاقات العمل إلى ما قبل دستور ١٩٢٣، وانتكاسة خطيرة تتعارض مع الاتفاقيات الدولية والعربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإخلال خطير بأسس السلام الاجتماعي، ونفي لفكرة المشاركة بين طرفي الانتاج، ورجوع **إلى السخرة في علاقات العمل**، مما يهدد أمن الوطن وسلامته ووحدة شعبه ولهذا رفضوا هذه الورقة جملة وتفصيلا.

احتجاج موظفي الوزارة

نفس الانتقادات، وجهها موظفو وزارة العمل - ممثلو الحكومة في البرنامج التدريبي- وأكدوا على ضرورة استمرار كل النصوص التي تتضمن حقوقا ومكتسبات للعمال وحماية لهم من الفصل في التشريعات الحالية. خاصة ما يتعلق بالنص على حد أدنى للأجور، وأن يشمل الأجر المنح والمكافآت والعلاوات المنصوص عليها في القانون أو عقد العمل أو النظام الأساسي للمنشأة، أو التي استمر صرفها لمدة لاتقل عن ٣ سنوات. وعدم تحديد مدة عقد العمل في الأعمال ذات الطبيعة المستمرة، والرصيد النقدي للأجازات المتجمعة عند انتهاء خدمة العمل على أساس آخر أجر تقاضاه. وحقه في جميع الأجازات المقررة في القانون الحالي. والإبقاء على اللجان الثلاثية. ومراعاة ساعات العمل والراحة الواردة بالاتفاقيات الدولية والعربية. وحق العامل في العودة إلي عمله إذا قضت المحكمة ببطلان فصله وتعويضه عن فترة الفصل. وشمول مظلة التأمينات لجميع العاملين.

بينما اكتفى ممثل اتحاد الصناعات محمد أبو النصر العزابي رئيس قطاعات التنمية الإدارية بالشركة القابضة للكيماويات، بالمطالبة بالتأني والحذر في إعداد مشروع القانون الموحد، وأخذ رأي شركاء الانتاج الثلاثة. الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال.

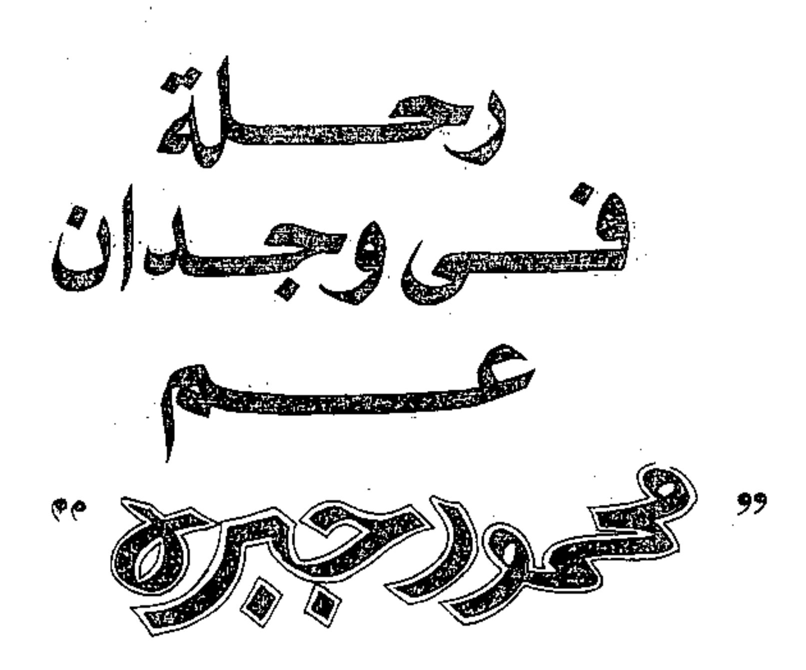
خارج الكواليس

يؤكد الخبراء والمراقبون لكواليس اعداد المشروع أنه لن ينتهي قبل منتصف ١٩٩٤، وخلال الشهور القادمة سيتم تكثيف دورات التمهيد الفكري للقيادات النقابية الحالية لقبول مطالب رجال الأعمال ودعاة الخصخصة وشطب كل حقوق العمال في التشريعات القائمة.

وبينما جموع الطبقة العاملة منشغلة بهمومها اليومية، في البحث عن عمل إضافي لمواجهة متطلبات المعيشة، ومشاكل الأجور وشروط العمل وظروفه التي يجرى الاعتداء عليها واهدارها على قدم وساق من قبل معظم الإدارات وأصحاب الأعمال. فإن تفكيرا جديدا بدأ يطرح بقوة بين القيادات العمالية والنقابية منذ ستة شهور تقريبا- خاصة من المنتمين لأحزاب التجمع والناصري والشيوعي المصري- وبعض القيادات المستقلة، حول صيغة جديدة لحشد حركة عمالية ونقابية قادرة على مواجهة كل تلك المتغيرات والتحديات والمخططات لفرض علاقات عمل جائرة وعاصفة بحقوق العمال.

فهل يمكن لهذا التفكير أن يتحول سريعا إلى رؤية واضحة المعالم، ثم إلى خطوات عملية خلال الشهور القادمة؟ وهل يمكن أن يكتسب قوة تتناسب مع حجم المخاطر والتحديات، بطرحه على جموع العمال واقناعهم به وتحركهم من أجله، حتى يمكن وقف هذه المخاطر قبل استقرارها كوضع قائم، ومن ثم الانتقال إلى فرض علاقات عمل عادلة؟.

فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٣، عقدت الدورة الثالثة للجمعية العمومية لاتحاد الفلاحين المصريين.
وقد شارك فى أعمالها مندوبون من لجان الاتحاد فى ١٣ محافظة.



طويلة هى الرحلة من سوهاج حتى القاهرة، وخاصة اذا كانت قد ابتدأت من أحد النجوع بقرية تابعة لمركز «طهطا».

وبالرغم من ذلك فهى قصيرة بالنسبة «لعم محمود جبرة»، اذا قيست بالرحلة الداخلية فى وجدانه.

***عم محمود ينام فى القطار:**

عندما خطت قدما عم محمود عتبة داره- متوجها الى طهطا لبدء الرحلة- كان قد استخار الله وحسم تردده.

ولم يكن سبب التردد هو تحسبه لمشاق السفر الطويل- وهو الشيخ ذو الخمسة وستين عاما والمريض بالقلب- ولكن بسبب آخر.

فمنذ حوالى الشهر وهو يفكر، هل يذهب إلى «مصر» لحضور هذا الاجتماع الذى يقولون له عنه أنه «مهم»؟.. وماالفائدة؟.. فكم حضر- على مدى عمره الطويل- العديد من الاجتماعات- التى قالوا عنها أيضا أنها مهمة- سواء فى طهطا أو فى سوهاج أو فى «مصر».. وماذا كانت النتيجة؟!

عريان نصيف

ولكنه قد قرر اليوم- والقرار لله- أنه لابد أن يحضر هذا الإجتماع. وسيقول لهم- وأن كان لايعرف بالدقة من «هم».. «كفى ظلما».. وليحدث له بعد ذلك مايحدث، فالعمر واحد والرب واحد.

... وعندما استقر على ذلك.. شعر بالهدوء... وتسلل النوم إلى عينيه، مريحا له عدة ساعات مرهقة تستغرقها رحلة القطار.

وفى الطريق نحو الاجتماع، حدد كلماته التى سيقولها «لهم» بأعلى صوته: «موش حرام عليكم أتعب طول السنة، وفى آخر الموسم أبيع بهيمة علشان أكمل الإيجار»؟!

*** ملاحظتان هامتان لعم محمود:**

اللهم صلى على النبى.. حوالى مائة فلاح من قبلى وبحرى، وجدهم عم محمود فى استعداد للاجتماع. وقبل أن يبدأ- ومن خلال حلقات التعارف وشرب الشاى- لاحظ عم محمود أمرين هامين:

الأول- أن كل الفلاحين الحاضرين معبئين مثله بالهموم والمشاكل.

والثانى- وعم محمود له خبرة بمثل هذه الاجتماعات، أنه لم ير أحدا يمر على الفلاحين ويحاول توجيههم لمايجب أن يقولوه فى الاجتماع!

*** عم محمود يستمع إلى هموم اخوانه الفلاحين:**

اجتماع اتحاد الفلاحين

كان عم محمود قد قرر ألايتكلم إلا أخيرا.. واستمع الى همومه ، على لسان الآخرين:

- **عن العلاقة الايجارية**، تحدث «**محمد أبو رامية**»- من القليوبية «والفدان اصبح بالعافية يجيب قيمة الايجار اللى بقى ٦٦٠ جنيه ، طيب والفلاح كيف يعيش هو وأولاده طول السنة»؟.

ويصرخ «**عبد الفتاح اسماعيل**»- من الجيزة: «بعد شقا عمرى فى الأرض، كيف يسمح القانون للمالك بأن يطردنى منها؟.. هل هذا يرضى ربنا؟ ويحذر «**عبد المجيد الخولى**»- من المنوفية من الخراب: «الملاك لهم وظايف ثانية، وإنما المستأجرين ليس لهم سوى الأرض. لوطردوا منها أو تركوها لعدم قدرتهم على دفع الايجار، من سيزرعها؟.. الخراب سيكون على البلد كلها».

- وعن **تكاليف الإنتاج** وأسعار المحاصيل، تكلم «**حسنى قساح**»- من الجيزة: «مستلزمات الانتاج زادت بشكل جنونى عن السنين الأخيرة بعضها وصل الى ست أو سبع أضعاف». وفى نفس الوقت يؤكد «**محمد عابد**» - من الفيوم: أسعار المحاصيل استمرت زى ماهى، أو نقصت فى السنه الأخيرة.

ويكمل «**مصطفى النحاس**» -من المنيا: حتى القصب وبعد الزيادة البسيطة فى سعره، لايغطى تكاليف زراعته. «وعبد **الله خميس**»- من البحيرة: يحدد القضية. إما أن تزيد أسعار المحاصيل أو تنخفض أسعار مستلزمات الإنتاج.. والافالفلاح سواء كان مستأجرا أو مالكا لن يستطيع الزراعة».

- وعن **التعاون الزراعى** ، يقول «**قطب أبو زلاط**»-من كفر الشيخ: «ماعدش فيه تعاون. التعاون يعنى تقاوى وكيماوى وكافة احتياجاتنا تكون موجودة فى الجمعية وبأسعار نقدر عليها.. إنما دلوقتى التعاون اسم على الفاضى».

ويكمل «**عبد العزيز عبد**»- من الغربية الصورة بقوله: «القطاع الخاص هو اللى مسيطر وماسك الفلاح من رقبته. كل مستلزمات الانتاج أصبحت فى ايد القطاع الخاص ، هو اللى يستوردها وهو اللى يبيعها للفلاحين وبالسعر اللى يحدده».

- وعن **بنك الائتمان الزراعى وبنوك القرى**: يقول «**شوقى عبد**»- من البحيرة: بنك الائتمان الزراعى هو بنك تجارى لاعلاقة تربطه بالفلاحين إلا الفوائد العالية». ويكمل «**عماد عبد**» -من المنيا: «بعد أن كانت القروض المالية اللازمة للزراعة تقدم للفلاحين- من خلال الجمعية- بفوائد رمزية، وصلت فى بنك القرية لحوالى ٢٠٪ ، ولا المرابى»!

- وعن **الضرائب على الفلاحين**؛ يقول «**حلمى الخشاب**»- من الدقهلية: يتم تحصيل ضرائب ورسوم كثيرة على الفلاح كل عام. دون أن يعرف حتى عن أيه، ومتى تقررت». ويثير «**محمد زايد**»- من البحيرة موضوعا هاما: «بالرغم من صدور قانون خاص باعفاء زراع الثلاثة أفدنة فأقل من الضرائب ،فانه منذ صدوره فى عام ١٩٧٣ وحتى الأن لم يطبق».

- وتتوالى الهموم..

***مشاكل المنتفعين بالاصلاح الزراعى**: محمد زهرة- دقهلية.

***مشاكل الرى**: عدلى رمضان- الفيوم.

* **مشاكل الأراضى الجديدة**: عبد الحفيظ عبد الوهاب- مطروح.

***تدهور صحة الفلاحين** : محمد ابو الوفا- سوهاج.

***أوضاع العاملين بالشركات الزراعية العامة التى يتم تصفيتها**: محمد غنيم- الشرقية.

***عم محمود يتكلم أخيرا:**

بعد الانتهاء من عرض الفلاحين لمشاكلهم- فى الانتاج والحياة- ومع استعداد الاجتماع لمناقشة برنامج الاتحاد فى مواجهة هذه الأوضاع ولائحة لتنظيم حركته، طلب عم محمود أن يتكلم.. وكانت كلمته مجرد سؤال واحد- وجهه إلى كل أعضاء الجمعية العمومية«ليه بيحصل لكم يافلاحين مصر، كل ده»؟

.. وتوالت الاجابات:

-«**لاننا ساكتين على حقنا، ونعيب زماننا والعيب فينا**». خليل ابراهيم- الدقهلية.

- «**ولأننا فى انتخابات مجلس الشعب لانكون حريصين إن نجيب نواب فلاحين مننا أو ناس شرفا زى خالد محيى الدين**». عبد الغنى صالح- القليوبية.

-«**ولأنه ليس لنا نقابة تدافع عن حقوقنا، زى كل الناس والطوايف فى مصر**». على عبد العال- سوهاج.

.. ترك عم محمود الميكروفون، وهو يمسح بنظراته المليئة بالحب والأمل اخوانه فى الجمعية العمومية.. «موش مهم يبقى مكتوب إيه فى البرنامج واللايحة.. أنا موافق على كل اللى تلاقوه مفيد وصالح. لكن كان نفسى أسمع الكلام اللى قلتوه فى الأخر.. هو ده «**اتحاد الفلاحين**».

شبكات الأمان الاجتماعى
هل تصلح لحماية الفقراء ؟!

يبدو للبعض أن الفكر الاقتصادى الغربى يعيد نفسه، لكن الحقيقة تؤكد أنه يرتد على عقبيه أزمانا للوراء. فآراء السيد آدم سميث وساى والكتاب الكلاسيكيين عن تقليص دور الدولة، والاستناد لمبدأ « دعه يعمل دعه يمر، وشفافية جهاز الثمن وكل عرض يخلق الطلب الخاص به.. كل هذه الأفكار تعود من جديد على يد **السيد فريدمان** وأتباعه من مدرسة النقديين واقتصاديات العرض. وبات كل ماقاله **اللورد كينز** ودافع عنه بحرارة شديدة عن دور الدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادى خاصة بعد أزمة الكساد الكبير التى اجتاحت أوروبا والعالم « أن الأمر المهم للحكومة هو ألا تفعل الأشياء التى يقوم بها الأفراد فعلا، بل تفعلها بطريقة أفضل قليلا أو أسوأ قليلا، بل أن تفعل تلك الأشياء التى لاتنجز إطلاقا فى الوقت الحاضر ».

ووجه اللورد **كينز** سهام نقده للمدرسة الكلاسيكية فى الفكر الاقتصادى ونادى بضرورة أن **تلعب الدولة دورا هاما فى إعادة التوازن عن طريق خلق المزيد من فرص التوظيف**، كل هذه الأفكار طرحها السيد ميلتون فريدمان وأتباعه أرضا . فمع بداية السبعينات واشتداد الأزمة التى تعانيها الرأسمالية وبروز ظاهرة الكساد التضخمى دفعت بالأفكار القديمة لتطل برأسها من جديد.

وتوجه مرارة نقدها لدور الدولة وموازنتها العامة، ورأت أن كافة المشكلات التى نعانيها ليس راجعا إلى جوهر النظام الرأسمالى الذى يتسم بالبراءة والشفافية إنما يعود فى المقام الأول إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة بسبب إفراط الحكومات فى أنفاقها العام الجارى « **إعانات البطالة، الانفاق الموجه للخدمات الاجتماعية من تعليم، صحة، إسكان** » وليس هناك من حل إلا عن طريق ضغط الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية. كل هذه الأمور تتبدى من خلال برامج **الضبط والربط** أو ماتسميه تخففنا **ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلى** التى يبتاعها لنا صندوق النقد الدولى من خلال وصفاته السحرية ولم تكذب حكومتنا خبرا فقامت على الفور بالتطبيق الحرفى لشروط الصندوق فى مكافحة العجز فى الموازنة من خلال مجموعة من الإجراءات أجملها الدكتور **رمزى زكى** فى الآتى:

أ- **تخفيض الضرائب على الدخول** والايرادات التى يحققها قطاع الأعمال الخاص.

ب- **تقديم اعفاءات سخية من الضرائب** المفروضة على الأرباح والدخول التى يحققها رأس المال الخاص.

ج- **منع الرقابة على الأسعار** والغاء التدخل الحكومى فى مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك الأمر لقوى السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع.

د- **تقديم تيسيرات جمركية محسوسة على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات** ».

ورؤية صندوق النقد الدولى ترى أن هذا العجز إنما يعكس فى التحليل النهائى فائض الطلب الكلى القومى وبالتالى فإن محاصرة العجز بالموازنة والكلام لازال **للدكتور رمزى زكى** إنما يأتى عن طريق إجراء خفض كبير فى بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعى « **فيما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية- الرعاية الصحية- التعليم- بناء المساكن الشعبية للمحتاجين** ».

* **زيادة أسعار مواد الطاقة** وبخاصة تلك التى تستخدم فى أغراض الاستهلاك العائلى والاقتراب بها من الأسعار العالمية فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والخدمات الطبية... إلى آخره.

٣- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظف وذلك برفع يدها عن **الالتزام بتعيين الخريجين** حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة.

٤- **أن تكف الدولة عن الولوج إلى المجالات الاستثمارية** التى يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها وأن ينحصر دور الدولة فقط فى المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية.

٥- **خفض الأجور** ووضع حد أقصى لها وتجميدها والغاء الوظائف الشاغرة، أو المؤقتة وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة وإعادة النظر فى قضية الضمان الاجتماعى عند هذا الحد انتهى كلام الدكتور رمزى زكى.

كما نجد أن تلك السياسات ترتب عليها بإجماع الخبراء الاقتصاديين تفاوت شديد فى توزيع الدخل القومى حيث أن هذه الإجراءات تمت فى وسط مناخ مشوب بارتفاع معدلات الأسعار وبطء نمو الناتج المحلى الإجمالى . فيشير تقرير البنك الدولى إلى أن ٢٠٪ **من الشرائح الغنية تستحوذ على ٥٠٪ من الدخل القومى فى حين يحصل ٢٠٪ من السكان على ٥٪ فقط من الدخل القومى وأن ٤٠٪ من الشعب المصرى يعيشون تحت خط الفقر، وأن ١٣٪ من السكان أي حوالى ٧.٨ مليون مواطن لايجدون قوت يومهم، إضافة لازدياد معدلات البطالة حتى وصلت إلى ٢٠٪ من قوة العمل أي ٣.٥ ملايين عاطل،** وأن سوق البطالة يستقبل سنويا مايربو على نصف مليون مواطن، هذا فى الوقت الذى تتناسى فيه الحكومة أن نصف مصروفات البلاد الأكثر مديونية مثلا فى بعض دول أمريكا اللاتينية تذهب لخدمة الديون وأن خفض العجز فى الموازنة الذى يفرضه صندوق النقد الدولى يستهدف بشكل حتمى برامج التعليم والصحة والدعم والإسكان وبرامج الضمان الاجتماعى، وليس أدل على ذلك ما تشير إليه الأرقام.

فالتقرير العربى الموحد يشير إلى أن نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية إلى إجمالى النفقات العامة قد تقلصت وبشكل حاد فبعد أن كانت ٤٤.٢٪ عام ١٩٨١ تقلصت إلى مادون الـ٢٢٪ عام ٨٧.

ثم توالى انخفاضها إلى مستويات دنيا وصلت كما ورد بتقرير البنك الدولى الذى يشير إلى أن مصروفات الحكومة المركزية على الصحة مثلا عام ١٩٨٩ وصل إلى ٢.٥٪، ولاتشير تقارير البنك الدولى لا من قريب أو بعيد إلى أرقام أخرى عن جملة مصروفات الحكومة المصرية على التعليم أو الصحة أو الدعم أو الاسكان فى الأعوام ٩٠، ٩١، ٩٢ حيث أن المتوقع هو وصول هذه النسب إلى حدود متدنية للغاية. ومن المفارقات العجيبة، أنه فى الوقت الذى يشير فيه التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى نسبة **الانفاق على الأمن والدفاع إلى إجمالى النفقات العامة الجارية قد ارتفعت وبشكل ملحوظ فبعد أن**

كانت ١٧,٥٪ عام ١٩٨١ وصلت إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٧. أضف إلي ذلك مدفوعات خدمة الدين الخارجي «ممثلة في فوائد وأقساط الدين» وأثرها في ازدياد حدة العجز في الموازنة، تصر، الحكومة على أن الفقراء هم سبب عجز الموازنة، هنا يلتقط الدكتور اسماعيل صبري عبد الله استاذ الاقتصاد ووزير التخطيط الأسبق أطراف الحديث بنبرات ممزوجة بالحزن مقمصة بالشجن مثيرة للدهشة عند سماعها للوهلة الأولى فيقول أننا نتحامل كثيرا على الصندوق والبنك الدولي ونضع رؤسنا في الرمال كالنعام نندب حظنا وما آلت اليه أوضاعنا ونهيل التراب والغبار على الصندوق والبنك ونجعل منهم شماعة نعلق عليها أخطائنا، أن التجارب قد أثبتت أن سياسات صندوق النقد والبنك الدولي تضع الفقراء ومحدودي الدخل بل ومتوسطي الدخل في ظروف قد تهدد وجودهم ذاته أن الشروط مجحفة والبرامج والسياسات لا تناسب أوضاعنا، لكن لنا أن نتساءل:

ماذا فعلت الحكومة المصرية؟

ففي الوقت الذي ضيعت الحكومة على نفسها المليارات بسبب سياسات الإعفاءات الضريبية التي توسعت فيها لدرجة لاتعرف أيا من دول العالم الثالث مثيلا لها، فالضريبة **سلاح أساسي في يد الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لتوجيه الاستثمارات المختلفة** وأيضا استخدامها في التوجيه القطاعي والأقليمي، نجد أن الحكومة ضيعت على نفسها نتيجة للاعفاءات **(١٥مليار جنيه سنويا)**. في الوقت الذي عملت فيه على زيادة الضرائب غير المباشرة التي يتحمل تبعتها الغالبية العظمى من أفراد الشعب مثل ضريبة المبيعات، والدمغة. أما بند النفقات فلجأت الحكومات المتعاقبة إلى ضغطه من خلال **اتجاهين الإقلال من نفقات قطاع الخدمات وبالذات، التعليم والصحة**، الاتجاه الثاني: **تخفيض الأجور الحقيقية للعاملين في الدولة عن طريق الزيادة المستمرة في الأسعار، ويشير الدكتور اسماعيل** إلي دراسة صادرة عن البنك الدولي توضح، أن القوى الشرائية لمتوسط أجر العاملين في الدولة قد انخفض من عام ٨٦ إلى عام ١٩٩٠ بنسبة ٥٠٪ بالإضافة لوقف التعينات وتسهيل الإحالة على المعاش. أن الدولة في رأي **الدكتور اسماعيل صبري عبد الله مسئولة عن** تضخيم وتعظيم العيوب في البرنامج الذي يفرضه صندوق النقد الدولي وأتباع سياسات خاطئة، وعن جهل متعمد تفاقم في حدة المشكلات التي نعانيها. ونتوقف الدكتور **اسماعيل صبري عبد الله** ليضعنا في ساحة التساؤل من جديد ماذا يتبقى للفقراء، في ظل ما يسمى ببرنامج الإصلاح **الاقتصادي؟ وماذا قدمت الحكومة المصرية؟**

للأسف لم تقدم شيئا سوى الاستمرار في الانصياع لصندوق النقد الدولي وإصرارها علي مسح أي دعم موجه للفقراء من قاموس الموازنة العامة.

أما البديل الذي يقدمه الصندوق في مواجهة الاعباء التي يتحملها الفقراء فهي ما **يسمى بشبكات الأمان الاجتماعي.**

فماذا عن تلك الشبكات؟

وماذا عن دورها في ظل برامج التحرر الاقتصادي؟ يخبرنا **السيد كي.يونغ شو، وساجيف نحوينا** الخبيران بصندوق النقد الدولي، أن سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو السوق لها آثار سلبية، على الفئات الضعيفة من المجتمع وبالتالي فإن **تصميم شبكات الأمان الاجتماعي يعتبر شرطا ضروريا لإنجاح سياسة وبرامج التحرير**، وهذه الشبكات هي أدوات لمساعدة الفقراء على تفادي أن يصبحوا أكثر فقرا وهي ليست مؤسسات دائمة للضمان الاجتماعي التي تهدف عادة إلى التصدي لطوارئ دورة الحياة العادية وغيرها مثل (كبر السن- امرض.. الخ) فالتغيرات في الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة لسياسة التحرير الاقتصادي تفوق تلك التي تنشأ عن الطوارئ العادية وبناء عليه فإن مؤسسات الضمان الاجتماعي الدائم بالرغم من الحاجة الملحة لتطويرها على مر الزمان، قد لاتكون حلا واقعيا للتصدي للآثار الانتقالية لسياسة الاصلاح الاقتصادي، ولكن الدكتور اسماعيل صبري عبد الله يرى في شبكات الأمان التي يقترحها الصندوق بأنها في الحقيقة شبكات أمان ضد الموت جوعا.

ويضيف الخبيران كي .يونغ شو- **وساجيف نحوينا أن هناك مجموعة من** الاعتبارات يجب الأخذ بها عند تصميم شبكات الأمان تتمثل في توصيه المزايا لأقاليم جغرافية أو لمجموعات اقتصادية محددة فعلى سبيل المثال يمكن ترجيه دعم الغذاء الى مناطق حضرية، وعادة الأقاليم التي تعاني عجزا في الغذاء، أو الى فئات ضعيفة من السكان يمكن تحديدها بصورة يسيرة وعلى سبيل المثال «كبار السن- **الأطفال- المتعطلين**».

- توفير الحد الأدنى من الاستهلاك «واستخدام قياس السعرات الحرارية على سبيل المثال»

- توفير المزايا الاجتماعية أما نقدا أو عينا أو استخدام أداة وسيطة كالبطاقات

ويرى الخبيران أن النقود تعدو وسيلة أكثر كفئا لأن المستفيدين يكونون أحرارا في استخدامها ولكن يتعين تصحيح المبلغ الأسمى من النقود عند اتجاه أسعار الغذاء للارتفاع.

- صياغة برنامج كفء لإعانات البطالة عن طريق حصر المتعطلين وتحديد فئاتهم ومنحهم إعانات البطالة لفترات قصيرة لحثهم بشكل دائم للبحث عن عمل، أيضا يجب تدريبهم، أو دعمهم من خلال برامج الأشغال، «هذا عن اتجاه صندوق النقد الدولي»

فماذا عن اتجاه الحكومة المصرية؟.

يرى الدكتور **اسماعيل صبري عبد الله** أن شبكة الأمان ضد الموت جوعا في مصر تمثلت في إنشاء الصندوق الاجتماعي لمعالجة.

أ- حالات البطالة الناتجة عن الخصخصة.

ب- مساعدة الاسر التي ليس لها عائل «عن طريق تقديم معونات عينية كالمأكولات»

ويضيف الدكتور اسماعيل أن الصندوق مدته محددة بأربع سنوات مدة برنامج التحرير وأن أقصى مبلغ يمكن أن يحصل عليه «الصندوق الاجتماعي» في هذه المدة هو ٦٠٠ مليون دولار، ولكن حتى الآن لم يقم الصندوق الاجتماعي بأداء أية مهمة من المهام المنوط بها وذلك لأن الحكومة تديره بشكل مناف للدستور واللوائح المالية المعمول بها مما أضطر بعض الدول المانحة أن تمتنع عن دفع قرض للصندوق الاجتماعي كان من الواجب دفعه في فبراير الماضي.

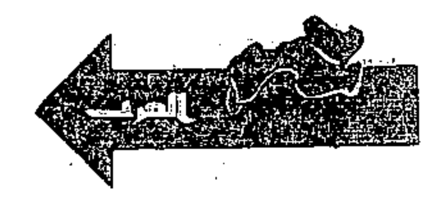
أنني أعيد ما سبق أن قلته مرارا

أن حكومتنا لاتعمل لصالح الفقراء

ولاتعي مشاكل الفقراء

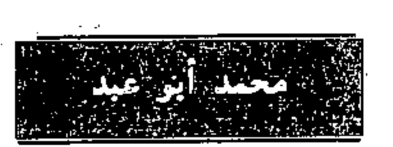
وأن الوضع العام ينذر بكارثة، ولكن سياسة الجهل المطبق لاتسمع دوى الخطر المحدق.

عبد المولى أسماعيل



غسان الخطيب يتحدث عن:

أزمة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية



رسالة القدس

يمر إعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي أو اتفاق غزة- أريحا أولا، ومفاوضات تطبيقه بأزمة حقيقية خاصة في ظل تصاعد الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وممارسة المستوطنين الاسرائيليين للعنف.

وفي محاولة لإلقاء الضوء على آخر تطورات أزمة المفاوضات، والأوضاع في المناطق المحتلة، توجهت «اليسار» إلى د. غسان الخطيب عضو الوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطون (الثنائية) -وممثل حزب الشعب الفلسطيني فيها- وأستاذ العلوم السياسية في جامعة «بيرزيت» لإجراء هذا الحوار. وكان اختيار د. غسان الخطيب بالإضافة لشخصه- يستهدف الإحاطة بالموقف المتميز لحزب الشعب الفلسطيني، الذي أيد الاتفاق وطرح رؤية نقدية متكاملة له وكيفية توفير العوامل التي تؤدي إلى تنفيذه بطريقة صحيحة.

وفيما يلي نص الحوار:

*** ما هو تقييمكم للأزمة الحالية القائمة في المفاوضات العربية- الاسرائيلية في محاورها المختلفة وخاصة المحور الفلسطيني؟**

** العلة الأساسية القائمة الآن في المفاوضات العربية- الاسرائيلية هي **خروجها عن طابع شمولية الحل واستناده إلى قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وغيره.**

أما بالنسبة للمحور التفاوضي الفلسطيني- الاسرائيلي فالمشكلة معقدة بسبب وجود المرحلة الانتقالية كمبدأ أقر في المرجعية التفاوضية. اتفاق إعلان المبادىء كان خطوة إلى الأمام رغم نواقصه في مجالات القدس والاستيطان ورغم وجود تناقضات فيه وهذه المشاكل هي الآن بمثابة قنابل موقوتة في مفاوضات تطبيقه. والأزمة الحالية التي يشهدها الطرفان نابعة أولا من طبيعة هذا الاتفاق، ولكن ثانيا من **محاولة اسرائيل التراجع عن بعض ما التزمت به في إعلان المبادىء. وأيضا سوء الأداء الفلسطيني وغياب استراتيجية تفاوضية واضحة وجهد سياسي وقرارات جماعية وضعف حماسة المفاوضين لنهض الشارع الفلسطيني أيضا لعبت دورا في الأزمة الحالية.**

*** أعلن حزب الشعب الفلسطيني أنه يوافق على إعلان المبادىء وفي نفس الوقت رفض المشاركة في اللجان التفاوضية. ما هي أسباب ذلك؟**

** وافق حزب الشعب الفلسطيني على إعلان المبادىء وصوت في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لجانبه وساهم في حشد الدعم الجماهيري له، ولكن كل هذا كان مقترنا بفهم محدد لهذا الاتفاق وهو أنه يمكن أن يكون مفيدا كخطوة على طريق الاستقلال، فقط إذا تم تطوير الأداء السياسي الفلسطيني ليتناسب مع تحديات المرحلة الجديدة التي جلبها الاتفاق وعندما لاحظ حزب الشعب **أن القيادة الفلسطينية تتعامل في هذه المرحلة الجديدة في مواضيع المفاوضات ونقل السلطة بذات الطريقة والاسلوب الذي كان متبعا سابقا.**

شعرنا أن هذا يمكن أن يؤدي إلى أن يكون الاتفاق مصدر ضرر للشعب الفلسطيني فاشترطنا مشاركتنا في المفاوضات والتطبيق بعدة أمور، أهمها **إيجاد مرجعية جماعية مشتركة ووضع حد للفردية في القرار السياسي** وكذلك الانتقال لاسلوب اختيار الشخص المناسب للعمل بدل الاختيار على أسس فئوية على حساب الكفاءة السياسية والمهنية. كذلك ضرورة أخذ القرارات التي تضمن أن **تستند السلطة الوطنية القادمة إلى قاعدة دستورية وأسس تضمن الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان** وإلا فإن مشاركتنا بدون هذه الضمانات سوف تجعلنا نتحمل تبعات لتطورات قد لا نكون قابلين بها أو حتى عارفين بها.

*** صعدت اسرائيل من ممارساتها في المناطق المحتلة. ما هو تأثير هذه الممارسات على الشارع الفلسطيني؟**

** تصعيد اسرائيل لقمعها في الأرض المحتلة وكذلك عدم حصول تقدم في المفاوضات من شأنه أن يقلل من دعم الجمهور الفلسطيني للمفاوضات والاتفاق. وهذا له تبعات مدمرة على فرص نجاح الاتفاق. **اسرائيل تحاول ابتزاز القيادة الفلسطينية عبر التعامل مع الجمهور كرهينة وهذا يجب أن يكون مرفوضا.** إذ يجب أن لا يسمح الجانب الفلسطيني لاسرائيل بأن تأكل التفاحة وأن تحتفظ بها في ذات الوقت. فأما أن تقر تغيير الواقع بالمفاوضات أو بفعل قوتها وسيطرتها العسكرية على الأرض والسكان.

نتيجة الممارسات الاسرائيلية كما نراها الآن هو تراجع تأييد الشارع الفلسطيني للسياسة الحالية والقيادة الفلسطينية وضعف ثقته بالمستقبل وبالتالي زيادة مظاهر اليأس



عرفات يصافح نائب الرئيس الامريكى

والضعف. والأهم من ذلك تراجع مصداقية العملية السياسية الجارية. وغنى عن الذكر أن يؤدى أيضا إلى ضعف حيز المناورة والمرونة لدى المفاوضين بسبب انحسار التأييد الشعبى مما يهدد إمكانية تقدم المفاوضات أكثر.

* اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارا تحت عنوان قرار الشرق الأوسط. يدعم الجهود المبذولة فى مسيرة السلام فى الشرق الأوسط.. ما هو تقييمكم لهذا القرار؟

** الدعم الدولى للاتفاق والمتمثل بقرار الجمعية العمومية هام ومفيد، ولكن الأهم هو استمرار بذل الجهد الدولى من خلال الأمم المتحدة لضمان أن يكون الحل مستندا على الشرعية الدولية وتحديدا قرار ٢٤٢ وكذلك منسجما مع القانون الدولى.

* الحديث يدور وبشكل مستفيض فى الآونة الأخيرة عن توسيع القاعدة الديمقراطية داخل م.ت.ف..ما هى آليات ذلك؟

** نقل الاتفاق الأخير مع اسرائيل القيادة الفلسطينية إلي مرحلة لها لها مهمات ذات طابع تتطلب آليات عمل متلائمة معها، وأهمها - توسيع قاعدة اتخاذ القرار وخاصة لتشمل القيادة السياسية الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة.

★ طبيعة الاتفاق.. ومحاولة اسرائيل التراجع عن التزاماتها..

وسوء الاداء الفلسطيني.. أسباب للازمة الحالية

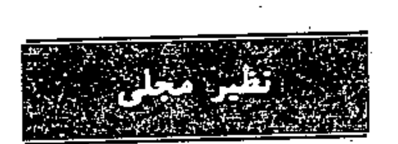
★اسرائيل تضغط على القيادة الفلسطينية بالتعامل مع الشعب الفلسطينى كرهينة.

★ حيز المناورة الفلسطينية يضيق بسبب انحسار التأييد الشعبى للاتفاق.

والآليات اللازمة لذلك واضحة ومقرة ولكنها غير مطبقة وأهمها تفعيل دور اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف لتكون هى وبشكل فعلى المرجعية فى القرارات السياسية الخاصة بترتيبات المستقبل والحاضر. وكذلك تشكيل هيئة السلطة الوطنية الفلسطينية من أبرز القيادات فى الخارج والداخل وتكون هى المسئولة عن إدارة دفة المفاوضات ، وكذلك إدارة شئون المجتمع الفلسطينى فى المرحلة الانتقالية وعلى أسس جديدة وعبر تشكيل أجهزة تابعة لها على أساس مهنى وعلى أساس الكفاءة وبالاستناد إلى قاعدة دستورية مقرة فى الهيئة التشريعية: المجلس الوطنى أو استفتاء شعبى عام. على أن تضمن هذه القاعدة الدستورية الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية واستقلالية الجهاز القضائى. إضافة لذلك، فإن نجاح المستقبل السياسى الفلسطينى يتطلب جهودا ومصالح بين الأطراف الفلسطينية المؤيدة والمعارضة على أرضية ديمقراطية ثابتة.

* سنة جديدة لها نكهة أخرى. هناك من يحاربها عنصريا، دينيا، سياسيا، وأيديولوجيا. لكنها تحمل شيئا جديدا. صلواتها، وإن كانت بالكلمات نفسها، «المجد لله فى الأعالى، وعلى الأرض السلام وفى الناس المسرة»، إلا أن معانيها مختلفة. أكثر عمقا. وأكثر قربا من الواقع.. فكل عام وأنتم بخير.

السلفية الإسرائيلي



رسالة حيفا

رأس السنة الميلادية الجديدة يصادف وقوعه هذه المرة فى يوم السبت، للمحتفلين بهذه المناسبة فى اسرائيل ستكون المصادفة طيبة. والسبب أنهم لن يضطروا إلى الإحتفال بشكل سرى والأمر له هنا أبعاد سياسية ودينية وأيديولوجية.

ففى إسرائيل أيضا، توجد جماعات دينية متعصبة تحاول أن تفرض مفاهيمها وقيمها على المجتمع. ولهذه الجماعات أحزاب ومؤسسات ومدارس وجمعيات و«جيش مقاتلين»..الخ.. وعلى الرغم من أن مبنى هذه الجماعات ومكاتبها الرئيسية وعناصر عديدة من قياداتها تعيش فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ،فإنها تحارب المظاهر الغربية فى المجتمع الإسرائيلى، وتقف بالمرصاد ضد كل أشكال الحرية، بدءا بحرية التفكير والاعتقاد وانتهاء بحرية الأكل والرقص والاحتفال. وتريد ولاتخفى مرادها، أن تجعله مجتمعا يهوديا صرفا، منغلقا ومنطويا على نفسه، طاهرا من «الغوييم» (الأغيار).

لقد نجحت هذه القوى فى أن تصبح لسان الميزان فى الحياة السياسية فى اسرائيل، وتستغل وزنها بأضعاف أضعاف قوتها الفعلية، لابتزاز التغييرات فى القوانين وأنظمة الحياة فى الدولة لصالح مفاهيمها الانغلاقية الغيبية. على سبيل المثال، فإنها خلال إحدى المفاوضات الائتلافية اشترطت أن تمتنع شركة «آل-عال» للطيران عن العمل أيام السبت. وقد تسبب هذا المنع فى تخفيض الدخل بقيمة ٦٠٠ مليون شيكل فى السنة (٢٠٠ مليون دولار).

ولكن هذه الجماعات لاتكتفى بما تحقق من القوانين والأنظمة، وتحاول الضغط أيضا فى الشارع. والاحتفالات برأس السنة الميلادية الجديدة هى نموذج على ذلك. فهى تعتبره عيدا للأغيار، لا شأن لليهود به. وكل من يحتفل به يعتبر داعية «للتبلل» (أى تشويه يهودية اليهود بالاختلاط بالأغيار). ولذلك، وتحت هذه الحجة، راحت تحارب تلك الاحتفالات. كان من الصعب على الحكومة ان تتجاوب مع رغباتهم ، لأن منع مثل هذه الاحتفالات سيوقعها فى مشكلة مع حكومات الدول الغربية الحليفة ، ولذلك توجهوا للضغط المباشر على أصحاب القاعات والفنادق والنوادي ، التى تقام فيها هذه الاحتفالات ، فقد هددوهم بالغاء شهادة «الكشير» التي يعطونهم اياها (هذه الشهادة تمطى بعد فحص طريقة اعداد الطعام فى كل قاعة ، فهناك مأكولات محظورة لدى اليهود مثل الخنزير وفواكه البحر، ويحظر عليهم تناول الالبان مع اللحوم، بل يحظر حتى استعمال الاناء نفسه للحوم والألبان ، فاذا التزم مطبخ الفندق بهذه التعليمات ، يمنح شهادة «كشير» من «الربانوت» اى المؤسسة الدينية العليا ، ويسمح للمتدينين باقامة حفلاتهم وأفراحهم فيها ، واذا لم تلتزم ، تتم مقاطعتها تماما) . ولا يقتصر الموضوع علي الشهادة والمقاطعة فحسب ، بل قد يجر ذلك الى اقامة المظاهرات الاحتجاجية أيضا.

أما ، وقد جاء عيد رأس السنة ليلة الجمعة - السبت فإن المراقبة الدينية ستكون أخف، باعتبار ان اليهود المتدينين يقضون تلك الليلة بالصلوات فى الكنائس واقامة الطقوس الدنية ولذلك ، فإن المحتفلين «سيأخذون راحتهم» هذه السنة.

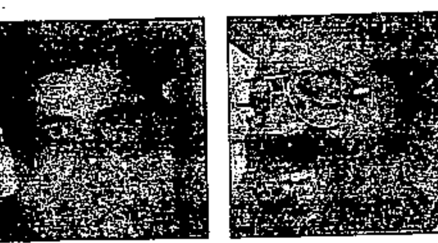
وهكذا فالاحتفالات ستعم وتنظم فى طول البلاد وعرضها وهناك ١٢٠ ألف سائح اجنبى ، جاءوا خصيصا لقضاء فترة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة فى الأراضى المقدسة سيجدون اسرائيل تنتظرهم بالاحضان ، وباللبن والعسل.

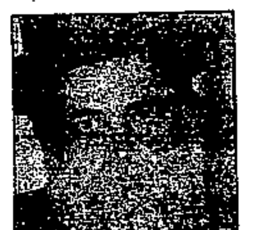
قيادات الأحزاب الدينية: لا... لاحتفالات رأس السنة..











وعندما تنتعش السياحة هنا ، فإن «الامن» يقف على رأسه ، فتمتلئ البلاد بدوريات الشرطة وحرس الحدود والحرس المدني، وتنتشر الحواجز على الطرقات ، وتغلق المناطق المحتلة . صحيح ان الجماعات الدينية اليهودية المتعصبة لا تعتدى على السياح ولا تحاول ابدا خدش السياحة ، فهذه قضية وطنية لا يجوز المساس بها لانها تضر بالشعب كله المستفيد من السياحة وليس فقط السلطة . لكن هناك قوى أخرى تهدد امن السياحة والسياح في اسرائيل ، وهي قوى «حماس» و«الجهاد الاسلامي» ، القادمتين أساسا من المناطق الفلسطينية المحتلة ، فيتجندون جميعا للحيطة والحذر لمنعها من الوصول الي البلاد . وبشكل خاص الي الأماكن المقدسة وحتى شبيبة الانتفاضة الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في القدس وبيت لحم وبيت ساحور ، قررت التجند لحماية السياح ،فنحن في أجواء جديدة في المنطقة ، **وبيت لحم التى امتنعت عن الاحتفال بأعياد الميلاد ورأس السنة منذ اندلاع الانتفاضة سنة ١٩٨٧ ، قررت ان تحتفل هذه السنة ، وكذلك الامر في القدس وبيت ساحور ، والناصرة ، التى امتنعت عن الاحتفال هي أيضا بسبب الانتفاضة ، كانت قد عادت تحتفل منذ مؤتمر** مدريد للسلام وفي هذه السنة قررت اضفاء طابع بهيج بشكل خاص علي احتفالاتها بروح الأمل في تحقيق السلام.

ولكن تبقى الاحتفالات الاساسية خارج المناطق العربية المقدسة . فقد جرت العادة على أن تحرص شركات السياحة والمؤسسات المرتبطة بها على أخذ السياح لزيارة عابرة للقدس وبيت لحم والناصرة ، ومن ثم يتم تحويلهم الى المدن اليهودية الكبرى والسياحية : حيفا عكا ، نهريا ، قيساريا ، هرتسليا ، تل ابيب ، طبرية، إيلات والقدس الغربية وغيرها . هناك تقوم الاحتفالات ولا تعقد ويشارك فيها الناس من مختلف الاجناس والسياح والمقيمين الاجانب والمواطنين ، وتتضاعف اسعار المغنيين والفرق الموسيقية خمسة أضعاف ، عن أسعار السنة الماضية . ويزيد سعر التذاكر بنسبة الربع وليتجاوز المائة دولار للفرد بالمعدل ، ومع ذلك فالغالبية تدفع ...وبسخاء وهذه السنة ، دون السنين السابقة ، السهر يتواصل حتى الصباح اذ لا يوجد عمل في اليوم التالى فهو سبت ، والمدارس أصلا مغلقة ، المصرية بسبب عيد الانوار ، والعربية بسبب اعياد الميلاد ورأس السنة والجامعات مغلقة بسبب اضراب محاضرى الجامعات الذين يطالبون بتعديل اجورهم وحتى تصبح بمستوى اجور تلاميذنا الذين اصبحوا موظفين كبارا في الوزارات» ، كما قال زعيم نقابتهم... وعودة الى المتدينين المتعصبين.

فاولئك يقاومهم حشد كبير من المتنورين ، كالعادة ، وهذه السنة أكثر ، فهناك المتدينون المعتدلون الذين يسمون انفسهم بالاصلاحيين وهم نشيطون جدا في اسرائيل ، ويناضلون بحزم ضد المتطرفين ، ويقولون : **ان المتدينين المتعصبين يتسببون في نفور الجمهور من الدين ومن الكنائس والطقوس الدينية ، ومن أجل تقريب الجمهور من الدين يجب** عزل المتطرفين وصدهم .

وهناك العلمانيون ، الذين يشكلون اكثرية ساحقة في المجتمع الاسرائيلي ، ويحاربون المتعصبين بالعلم وبالتقدم الكنتولوجي وبالجيش الذي يعتبر اقوى مؤسسة علمانية في اسرائيل و يحاولون صبغ المجتمع الاسرائيلي بالحضارة وبالتقاليد الغربية ، باعتبار ان هذا هو الاتجاه المنتصر في العالم والمقبول عند السواد الاعظم من البشرية.

والمتدينون المتعصبون أنفسهم ليسوا معنيين هذه السنة بشن حرب على خصومهم في الدين وفي التدين ، فلديهم معركة أهم وأشد ضراوة ، هي المعركة ضد اتفاق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية ، **انهم يرون في الاتفاق بداية لقيام دولة فلسطينية تسيطر على أجزاء هامة من أرض اسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتؤدى الى افراغ هذه الاجزاء من الوجود اليهودي** ، ولكى ينجحوا في معركتهم ضد الاتفاق ، فانهم بحاجة الى تأييد اوسع قطاع من المواطنين ، خصوصا من قوى اليمين ، وهذه القوى (اليمين) ، هي أيضا تتألف بالأساس من العلمانيين ، والدخول في معركة معها حول الدين سيعنى شق قوى اليمين ، وبالتالى اضعافها ، وعليه فان اتفاق السلام سيطبق ، ومعركتهم ستنتهى الى الفشل.

لهذا كله ، فانهم سيبلعون السلفستر هذه السنة ليواصلوا معركتهم الاكبر ضد الاتفاق ، وبالمقابل تتم احتفالات رأس السنة على هواها ، وتظهر اسرائيل جزءا لا يتجزأ من الغرب ... ليس فقط سياسيا وايديولوجيا (وهذان عنصران لا نتنازل عنهما) بل ايضا اجتماعيا ، وهذا فضلا عن الارباح الخيالية التي تجنيها من وراء الضيوف ، وتقدر مداخيل الميلاد وحدها بمليوني دولار ، اذا سارت الامور على ما يرام ، فالمليونان سيصبحان ملايين الدولارات في المستقبل .. مع التقدم اكثر في مسيرة السلام وقدوم المزيد والمزيد من السياح.

وبالمناسبة ، فقد وضعت المجموعة الاوربية **خطة للتعاون بين المدن المصرية والاوروبية والاسرائيلية والفلسطينية ، في اربعة مجالات ، السياحة واحد منها** . فالمجموعة الاوربية قررت في مؤتمر القمة الذي عقدته في كوبنهاجن ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ ، رصد مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لدعم اقتصاد المناطق المحتلة في ظل السلام ، وفي هذا الاطار اقاموا التعاون بين المدن . وفي المجال السياحي تقرر ان يكون التعاون ما بين المدن الاربع التالية : القاهرة (مصر) ، غرناطة (اسبانيا -أوروبا) الناصرة (اسرائيل) بيت لحم (فلسطين) ، وقد عقد مؤتمر للمدن المذكورة ، في يومى ١١ و١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣ في القاهرة ، نجم عنه قرار بدء الاعداد لمشروعين تطويريين كبيرين لكل بلدة سوف يتم اقراره خلال الجلسة القادمة (ستعقد في الناصرة في آذار / مارس القادم).

... وعودة الى السلفستر

لقد اصبح هذا عيدا للسواد الاعظم من البشرية ، وان لم يكن كذلك ، فانه على الاقل محطة انتقال ما بين عامين (او عقدين او قرنين) ، نلخص فيه تجربة العام الذى مضى ، ونرسم فيه خطط وآمال العام الذى يهل علينا.

وان كان لنا ان نلخص العام الفائت في بلادنا ومنطقتنا فانه دون شك عام الانعطاف التاريخي في العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية .. عام بناء اللبنة الاولى في البنيان الكبير ، الى اى مدى سيكون هذا الانعطاف؟ ومتى تبنى اللبنة الثانية والثالثة؟ واى بناء سيكون هذا ؟ .. كلها امور ستتحدد ، او على الاقل تتضح معالمها في العام الجديد ، لكن السلفستر .. هذه المرة شئ آخر ، أفضل وأبهى ، ما زال قائما ، خصوصا في الارض المحتلة ، لكنه بداية لشئ جديد.

الصلوات فيه ، وان كانت تحمل الكلمات نفسها ،«المجد لله في الأعالي ، وعلى الارض السلام ، وفي الناس المسرة» الا ان لها معاني اخرى .. أكثر قربا وعمقا من الواقع.

السودان

دعوة للبحث عن أساليب جديدة لمواجهة قضية انفصال الجنوب



السودان

فى أكتوبر الماضى، وقع جناحا الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة «جون قرنق» «ورياك مشار» فى واشنطن، اتفاقا، ينهى حالة الاقتتال بينهما، ويقبلان بالوسائل الديمقراطية والسلمية طريقا لحل النزع بين فصيليهما، **ويقضى بقبولهما مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان، وجبال النوبة والمناطق المهمشة**، واعتبار القبول بهذا الحق شرطا للتفاوض مع أية حكومة سودانية حالية أولاحقة.

ومعنى هذا الأعلان بوضوح، أن الدعوة، لانفصال جنوب السودان، التى كانت على أمتداد أكثر من عشرين عاما تنحصر فى تيار سياسى بين الجنوبيين، قد أصبحت الآن هى التيار الوحيد. وليس هذا هو الجانب الجديد الوحيد، فى هذا التطور البارز فى العلاقة بين الجنوب والشمال فى السودان، خلال الشهرين الماضيين ، بل يضاف إليه، أن **الدعوة للأنفصال هذه المرة، تكتسب بعدا دوليا ، بعد موافقة الكونجرس الأمريكى، على حق جنوب السودان ، فى تقرير المصير**، ودخول الأدارة الأمريكية طرفا ، لتصفية الخلافات، بين الفصائل المتحاربة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وإلزامها بوقف الأقتتال، والسعى لترحيدها على أساس **الألتزام بمبدأ حق تقرير المصير، لالجنوب السودان فحسب، بل لشرقة وغربه أيضا!**

وليست هذه هى المرة الأولى التى يطرح فيها الأنفصال، كحل وحيد لأنهاء الحرب الأهلية، التى بددت ثروات السودان البشرية والمادية. فمنذ عام ١٩٥٣ ومطلب الانفصال مطروح بين التيارات السياسية للجنوبيين وحتى توقيع إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، ثم أخذ هذا المطلب يتوارى شيئا فشيئا على امتداد أكثر من عشر سنوات، حتى نقضت حكومة نميرى عهودها فى إتفاق أديس بابا، بتقسيم الجنوب فى عام ١٩٨٣ الى ثلاثة أقاليم ، دون رغبة أهله وقواه السياسية، مما أدى بالعقيد **«جون قرنق»** للأنشقاق على الجيش النظامى السودانى، وتشكيل **«الحركة الشعبية لتحرير السودان»** التى ظلت على امتداد مايقرب من العقد الأخير هى التنظيم الرئيسى المعبر عن الجنوبيين، والتى تمسكت طوال هذا العقد برغبتها فى بناء سودان جديد موحد، يقوم على المساواة التامة بين المواطنين، ويحظر فيه التفرقة بينهم على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الثقافة، وتحترم فيه حقوق الأنسان والحريات الأساسية، ويحفظ فيه للقوميات المختلفة الحق فى تنمية

جون قرنق



رياك مشار



عمر البشير



لغاتها وثقافاتها المحلية، وتسود فيه العدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة والاقتسام العادل للثروة والسلطة، في إطار دستور علماني، يفصل الدين عن السياسة

واكتسبت الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الأعوام الماضية دعما كبيرا لأهدافها التوحيدية والاجتماعية ولبرنامجها السياسي من قبل قوى سياسية شمالية، وأعداد كبيرة من المثقفين الشماليين. لكن هذا الدعم ، لم يحل دون بروز تيار يدعو للأنفصال وسط صفوف الحركة الشعبية، وبالتحديد داخل جناحها العسكري «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، وهو تيار أخذ في التنامي ، ووجد الفرصة سانحة، للأنشقاق تماما عن قيادة «جون قرنق» في عام ١٩٩١ ، في أعقاب سقوط نظام الرئيس الأثيوبي «مالجستو» ، الذي كان يشكل سندا رئيسيا للحركة الشعبية. وخرج الجناح المنشق بقيادة «رياك مشار»، ليضع على جدول أعمال الحركة السياسية في الحكم وفي المعارضة، قضية المطالبة بحق تقرير المصير، واستقلال الجنوب عن الشمال، ليس هذا فحسب، بل وينجح أيضا في استمالة جناح قرنق الى وجهة نظره، في المفاوضات التي جرت في العاصمة النيجيرية «أبوجا» صيف عام ١٩٩٢ بين الحكومة السودانية وبين جناحي الحركة الشعبية المنقسمين. فالمفاوضات بدأت في أبوجا بوفدين منفصلين للحركة الشعبية يسعيان لهدفين متناقضين -الانفصال والوحدة- وأنتهت بتوحد الطرفين المتقاتلين حول مطلب اجراء إستفتاء لمنح الجنوب حق تقرير المصير!

تمنح الظروف الدولية والأقليمية السائدة الآن، الدعوة لحق تقرير المصير سندا قويا، وتدفع الأصوات الداعية لوحدة السودان بين الجنوبيين لأن تتوارى، وتفرض حججها في بناء السودان الموحد!

فالدول الغربية التي تدفع خمسمائة مليون دولار سنويا لأغاثة منكوبي الحرب في الجنوب تململت من أعبائها المالية والحكومة السودانية تقبل بالأنفصال - مهما زعمت بغير ذلك- فقد وقعت مع التيار الداعي اليه في الحركة الشعبية اتفاقا في فرانكفورت يقضي بمنح الجنوب الحق في تقرير المصير، كما أن سياسة التطهير العرقي، وفرض اللغة العربية ونشر الأسلام بالقوة المسلحة في المناطق الجنوبية، كلها عوامل تدعم التيارات الأنفصالية في الجنوب والشمال، وتمنحهم ذرائع قوية. كما أن المرارات التي يحملها الجنوبيون المستنيرون من نكوص أنظمة الحكم السوداني الديكتاتورية والديمقراطية، عن العهود والاتفاقات التي يلتزم بها الجنوبيون، ويتملص منها الشماليون أكثر من أن تحصى بدءا من أتفاقية أديس أبابا ومرورا ببيان كوكادام وحتى المبادرة السودانية.

وفي ظل النظام الدولي الجديد، الأحادي القطب، فإن جزءا من الهيمنة الأمريكية، قام على تشجيع نزعات الأنفصال العرقي، في أوروبا الشرقية والأتحاد السوفيتي وأفريقيا ، ومن غير الطبيعي أن يبقى هذا النزوع بعيدا عن المنطقة العربية.

وفي قلب هذه العوامل والمتغيرات، لم يعد مجديا أن تكتفي القوى الوحدوية في الحركة السياسية السودانية، أن تطرح شعاراتها وتتمسك بها. فقدآن الأوان للتعامل مع الحقائق حيث هي حقائق ، وبينها أن النزوع الموجود لدى الأقليات العرقية للأستقلال بشئونها ، قد أصبح واقعا لايمكن نكرانه، خاصة بعد أن أنهار الاتحاد السوفيتي تماما ، وهو الذي كان يطرح من الناحية النظرية الحل الأمثل لمشكلة القوميات. وقد يكون هذا العامل ورقة تلعب بها قوى خارجية، لكنها على أية حال، ورقة حقيقية، وليست مفتعلة.

كما أن مطالب الجنوبيين، وشكوكهم ومخاوفهم، ومراراتهم، لم توضع أبدا، موضع الأعتبار، فقد طال بحثهم عن حكم ذاتي أو حكم فيدرالي يمنحهم حقوقا متساوية في غمرة الحديث الحماسي في الماضي القريب، عن السودان الموحد.

والقوى السياسية السودانية، وبالتحديد المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي ، مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بالبحث عن أساليب جديدة لمعالجة هذه القضية المعقدة والمتشابكة الأبعاد، ولسد الفجوة الواسعة من عدم الثقة بين الساسة الجنوبيين والشماليين.

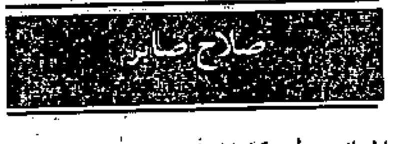
ولتكن الدعوة لمائدة حوار حول هذه القضية بين القوى السياسية الشمالية والجنوبية خطوة أولى لبناء جسور الثقة بين الطرفين للبحث عن مشترك وطني عام يكفل الوحدة الوطنية في نطاق التعدد العرقي والديني والثقافي، والتوزيع العادل للثروة والسلطة، إذ أن البديل المحتمل لهذا الحوار، والذي يصبح لامفر منه، ليس انفصال الجنوب فحسب، بل تمزق أوصال السودان شرقا وغربا!



معسكر في جنوب السودان

أزمة الحوار الوطني في الجزائر

هل يكون البديل لاستئناف المسار الانتخابي رجالاً جدداً يفرضهم الجيش ؟


صلاح صابر

لايكاد يختلف اثنان من المراقبين للوضع في الجزائر، على أن الأخير مفتوح على أكثر من احتمال وصورته محاطة -أكثر من أي وقت مضى- بالتشويش الذى تغذيه التحليلات المتناقضة ، والتي تستند كل منها إلى مؤشرات وشبه مؤشرات تبدو حقيقية للغاية لكنها لاتفسر الحالة الجزائرية.

وفي هذه الفترة الحرجة التي تمر بها الجزائر منذ الإعلان عن الحوار الوطني للمرة الثانية ،تبدو الصورة أكثر تشويشا من ذي قبل، فالجيش يضغط على النخب السياسية في الجزائر لإكمال هذا الحوار ويخيرها بين أمرين..إما تشكيل حكومة انتقالية وتوسيع المجلس الاستشاري ومشاركة كل القوى السياسية، ثم العودة إلى المسار الانتخابي (ربما انتخابات رئاسية مسبقة)، وإما حكم عسكري صارم يجمد الحياة السياسية حتى تستقر البلاد.

ومن ناحية أخرى تستمر وتيرة العنف الذى تمارسه الجماعة الاسلامية المسلحة (وغيرها) تجاه الأجانب المقيمين في الجزائر والدولة والمواطنين، وبشكل مكثف وأقوى من ذي قبل،وهو مايدفع المجلس الأعلى للدولة لتبني الحوار والتعجيل به ، في ظل مهلة صغيرة محددة بانتهاء أجل المجلس الأعلى مع نهاية هذا العام (١٩٩٣)، وفي ظل تباين وجهات نظر القوى السياسية الفاعلة في الجزائر حول شكل الحوار ومضمونه والاطراف المشاركة فيه، بداية من الاسم هل هو ندوة وطنية أو حوار وطني أو لقاء وطني، فيفضل رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي استخدام الأسم الأخير بدلا من الاول نظرا لمايثيره الاسم ..الأول من إشارة إلى نزاع حاد وفرقاء متضادين.


حسين آيت أحمد


علي كافي

ونهاية بتصنيفات الأحزاب المشاركة، هل توضع في خانة الأحزاب الصغيرة أم الكبيرة مروراً بالمعضلة الكبرى في الحوار وهو هل تشارك الجبهة الاسلامية للانقاذ fis أم لاتشارك؟

وفي ضوء هذه الخلافات والاوضاع يمكن الحكم على احتمال نجاح الحوار الوطني في الجزائر من عدمه من خلال النقاط التالية:

تدهور الحالة الأمنية في الجزائر:

في منتصف سبتمبر الماضي عقد المجلس الأعلى للأمن في الجزائر، وهو هيئة مهمتها تقديم مشورة إلى رئاسة الدولة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية خصوصا، ويعد اجتماع هذا المجلس الأول منذ حل المجلس الأعلى للدولة في يناير ١٩٩٢ مكان الرئيس الشاذلي بن جديد.

وقد تردد آنذاك في الأوساط الجزائرية معلومات مفادها أن المجلس الأعلى للدولة يملك اعلان حالة الاستثناء (وهي درجة أعلى من حالة الطوارئ وتقضي بوقف العمل بالدستور) أو توسيع نظام منع التجوال السارى حاليا في عدد من الولايات، وإحداث تغييرات عسكريه تقضي بترحيد قيادة كل قوات حفظ الأمن في مواجهة عمليات التصعيد التي تقوم بها الجماعات الاسلامية المسلحة في أرجاء البلاد.

وتضم تشكيلة المجلس الأعلى للأمن رئيس المجلس الأعلى للدولة، ورئيس المجلس الاستشاري، ورئيس الحكومة ووزراء العدل والدفاع والداخلية والاقتصاد والشئون الخارجية، وهذا المجلس يجتمع بطلب من رئيسه وفق المادة ١٦٢ من الدستور.

ولا شك أن المجلس واجه في أول اجتماع له صورة قاتمة للأوضاع الأمنية فقد قتل العديد من الأجانب منهم عاملان في شركة إيطالية وعدد من العسكريين الروس وعدد من الفرنسيين في إطار حملة تقوم بها الجماعة الاسلامية المسلحة لاضعاف جهاز الدولة أمام الرأي العام العالمي بتهديد حياة الأجانب، حيث أعطت الأخيرين مهله حتى أول ديسمبر ومع نهايتها تعرض العديد منهم لهجوم عناصر هذه الجماعة، رغم اتخاذ تدابير لحماية الأجانب ومؤسساتهم في الجزائر سواء التي تقوم بها الدولة أو تقدمها فرنسا.

وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قد اعلن أنه لايستبعد اجلاء الرعايا الفرنسيين الموجودين بالجزائر على الرغم من أن الرعايا أعلنوا أنهم بخير وفي رعاية كاملة.

وفي هذا الإطار لم يسلم المواطنون ولا المسئولون بالدولة من العنف الموجه تجاههم، فقد أعلن مؤخرا أن مسلحين أطلقوا النار على دبلوماسي جزائري بالقرب من منزلة بالجزائر العاصمة واصيب بجروح خطيرة، كما هاجمت مجموعة أخرى «صلاح فلاح» المسئول بوزارة الخارجية في ضاحية «صولا» جنوب غرب الجزائر العاصمة بثلاث رصاصات ومازال في حالة غيبوبه.

الحوار الوطني.. مخرج للأزمة أم عامل لزيادتها

جاء بيان المجلس الأعلى للدولة بفتح الحوار مع العناصر المعتدلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليشكل تطورا جديدا في موقفه، حيث أشار إلى إدماج عناصر الجبهة الاسلامية للانقاذ في الحوار الوطني وهي العناصر التي سميت فيما سبق «بعقلاء الانقاذ».

قال البيان :«ويؤكد المجلس الأعلى للدولة عزمه الكامل على إدماج التيارات التي لم تشارك حتى الآن في الحوار في المجتمع السياسي شريطة أن تتضمن هذه المشاركة الاحترام التام والصارم من جانب هذه التيارات للدستور في البلاد وسيادة القانون، ومن ثم احترامها لقرارات العدالة»

ويتوافق هذا مع تصريح الرئيس علي

كافى بأنه لن يتردد فى الحوار مع الشيطان اذا كان من شأنه أن يخرج البلاد من أزمتها.

و تتحدث مصادر جزائرية عن لقاء أحد أعضاء لجنة الحوار **بعبد القادر حشانى**، وأخرى تنسب **لرابح كبير وأنور هدام** (من قيادات الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الخارج) اعلانهما عن استعدادهما للحوار.

ورغم فشل الحوار السابق الا أن البعض يبدى تفاؤله لنجاح الحوار الجارى ويبنوا هذا التفاؤل على مايلى:

١- أن لجنة الحوار الوطنى- من وجهه نظرهم- حيادية.

٢- أن المجلس الأعلى للدولة جاد فى الحوار هذه المرة وكذلك الأحزاب وكلا الطرفين يريان فى الحوار مخرجا للأزمة.

٣- أن الجيش طالب الأحزاب بحسم هذه الخلافات لأنه لن ينحاز لأحد وأنه يريد دوله ديمقراطية جمهورية، علاوة على أن الجيش ممثلا بقوة فى هذه اللجنة وذلك باشتراك ثلاثة جنرالات فيها.

القوى التى تقف ضد الحوار والقوى التى تقف معه

والرأى الغالب لدى معظم الدوائر الحزبية هو أنه لاجدوى من الحوار لأنه لايعدو أن يكون مسرحية لكسب الوقت أو تضييعه، لكن هذا الرأى الغالب لاينعكس بالضرورة فى موقف موحد لمقاطعته فمعظم الأحزاب المهمة أى تلك التى فازت بأكثر من ١٠٠ ألف صوت فى انتخابات ١٩٩١ من المحتمل أن تشارك فى الحوار حتى لاتتحمل مسئولية فشله ويمكن تصنيفهم فيمايلى:

قوى ترفض الحوار وهى:

الجماعات المتطرفة سواء خارج السلطة والمتمثلة فى الجماعة الاسلامية المسلحة، او داخل السلطة والمتمثلة فى أحد تياراتها الخفية التى تحتل مراكز حساسه فى أجهزة الحكم وادارات الدولة وتعد اكثر ميلا للغرب وتعتمد على العنف ليس اللفظى فقط، بل العملى أيضا ،وكرد فعل على الجماعات الاسلامية المسلحه صارت تتخذ الاغتيال سبيلا للمقاومة من جهه ولإقصاء الرأى الآخر من جهة ثانية.

علاوة على جماعات أخرى تعد متممة لهذا التيار ومن أصحاب المصالح، والأجهزة المختلفة للدولة والجماعات الخارجة على القانون مثل تجار المخدرات.. ويأتى فى إطار رفض الحوار بعض الأحزاب ايضا مثل **«حركة الأمة»** التى يتزعمها يوسف بن خدة الذى يرى «أن الحوار ينبغى أن يكون مع الجبهة الاسلامية للانقاذ او لايكون»

وحزب التجديد الجزائرى الذى يقوده السيد نور الدين بوكروح، وحزب التحدى (الحزب الشيوعى السابق) الذى يتزعمه **الهاشمى الشريف**، والأخير اعترض على المشاركة نتيجة وضع حزبه فى خانة «الأحزاب الصغيرة».

قوى تفضل المشاركة السلبية:

ويمثلها سعيد سعدى الذى يرفض الحوار أصلا لأنه يعنى فى نظره إشراك منافسة القوى فى الحركة البربرية حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية وكذلك جبهة التحرير الوطنى (الحزب الحاكم سابقا) بالاضافة إلى اشراك المعتدلين الاسلاميين ومغازلة جبهة الانقاذ وقد صعد سعيد سعدى فى الأيام الأخيرة من لهجته تجاه المجلس الأعلى للدولة الذى يتهمه بالمناورة من أجل الاحتفاظ بالسلطة وبالتأهب لمحاورة الجبهة الاسلامية للانقاذ فى سبيل ذلك.

قوى تقبل الحوار وتدعو لتوسيعه:

وهى أساسا جبهة القوى الاشتراكية التى يتزعمها **حسين آيت أحمد** الذى يوجد منذ أكثر من سنة بالخارج وكذلك **جبهة التحرير الوطنى** ،وكلاهما يدعوان للتفاوض بدلا من الحوار والمشاركة فى وضع جدول الأعمال والعودة إلى المسار الانتخابى وإشراك الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الحوار وتشارك كلا الجبهتين فى هذا الطرح حركة الرئيس بن بلا والحركات والأحزاب الاسلامية مثل حركة المجتمع الاسلامى «حماس» التى يتزعمها **الشيخ سحنون** وحركة النهضة الاسلامية التى يتزعمها **الشيخ عبد الله جاب الله**، والأخير يدعو إلى عدم إشراك الجيش فى الحوار وإشراك جمعيات ومنظمات سياسية مختلفة والإفراج عن المعتقلين من قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفى المقابل أعلن أنور هدام (من قيادات الإنقاذ بالخارج) عن استعداد جبهته للأخذ فى الاعتبار كل اقتراح جدى يساعد على إيجاد حل للمأساة الجزائرية وقال نحن متمسكون بالعودة إلى المؤسسات الدستورية ومتأكدون من أن الحركات المسلحة ستقبل ماتتفق عليه.

ولكن هناك عدة عقبات تحول فعليا دون اشراك **الجبهة الاسلامية للانقاذ** فى الحوار الوطنى وهى:

١- أن مسألة الحوار مع الجبهة الاسلامية للانقاذ مستحيلة من الناحية القانونية فى الوقت الراهن حيث أن المحكمة العليا كانت قد



خالد نزار

فصلت فى أمر هذه الجبهة بشكل نهائى . وأن هذا المأزق القانونى يتطلب دخول عناصر هذه الجبهة فى حزب جديد وهو مالايقبلونه.

٢- صعوبة إيجاد عقلاء من جبهة الانقاذ، فالموجودون بالخارج مثل **رابح كبير وأنور هدام** لاسيطرة لهم على عناصر الحركة المسلحة فى الداخل ولايتمتعان بمصداقية لديهم، والقيادات فى الداخل غير بارزة باستثناء **عبد القادر حشانى** المرجود بسجن مركاجى قرب الجزائر العاصمة منذ يناير ١٩٩٢ ولم يصدر حتى الآن حكم بحقه ويؤهله البعض للوساطة بين عناصر الحركة المسلحة والسلطة، ويرى آخرون أن قيمته التاريخية كقائد «للانقاذ» فى انتخابات ١٩٩١ بعد اعتقال القادة مدنى وبلحاج لايعد مبررا لمصداقيته لدى العناصر المسلحة.

٣- صعوبة البحث عن مخرج لشرط «احترام قرارات العدالة» الوارد فى البيان الصادر من المجلس الأعلى للدولة حيث أنه قد صدرت بحق العديد من قادة الانقاذ احكام بالسجن وترى ضرورة، أن يثبت النظام حسن نواياه أولا بإصدار عفو عنهم.

٤- رفض بعض القوى السياسية للحوار مع الاسلامين مثل حزب «التحدى»

٥- العقبة الأخيرة والمتمثلة فى المراهنة على احترام «الانقاذ» للدستور، حيث أنه لايوجد مايضمن أن تلتزم هذه الجبهة بتغيير الدستور والغاء مبدأ تداول السلطة اذا ماوصلت للحكم وذلك باستفتاء للشعب على ذلك.

وأمام هذا يصبح فشل الحوار عاملا لفتح الباب للجيش بالتدخل المباشر او بإيجاد رجل قوى على قمة مجلس أعلى جديد مصغر والمرشح لذلك خالد نزار وزير الدفاع السابق **وحسين آيت أحمد** زعيم جبهة القوى الاشتراكية.

ثلث الشعب الكويتي تحت الحصار



رسالة الكويت

لم يتوصل مجلس الأمة إلى إتفاق حول تعديل قانون الجنسية، واضطر رئيس لجنة الداخلية والدفاع إلى سحب تقرير لجنته تحت ضغط القوى السياسية بالمجلس والهيئات الشعبية خارجه، وذلك للمرة الثانية منذ بدء مجلس الأمة عمله في العام الماضي..

كانت اللجنة تطالب في تقريرها بمد حرمان المتجنسين بالجنسية الكويتية من مباشرة حقهم في التصويت الانتخابي حتى عام ٢٠٠٠، وهو ما يتفق مع المرسوم الذي أصدرته الحكومة بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٨٦.

وقانون الجنسية في دولة الكويت هو واحد من أكثر القضايا الشائكة والمزمنة، وترتب على تطبيقه منذ إصداره عام ٥٩ العديد من الإشكاليات صعبة الحل، وتم إدخال العديد من التعديلات تسع مرات على مواده، وكان محل خلاف وصراع مستمر بين الحكومات المتعاقبة والنواب والهيئات الشعبية والمواطنين خاصة بعد الغزو والتحرير ومطالبة الرأي العام بتوحيد الجنسية التي تتعدد درجاتها وأنواعها. فهناك جنسية بالتأسيس لمن كان في الكويت قبل عام ١٩٢٠، والجنسية الأصلية لمن اكتسبها بحق الدم عن الجيل الأول، والجنسية بالتجنيس وهي نوعان للمتجنس والحاصل عليها عن طريق الزواج ثم الجنسية للاتباع من أولاد المتجنس بالإضافة إلى الحاصلين عليها بالاستثناء..

وفي الجولة الأخيرة بمجلس الأمة اتفقت رؤية القوى الليبرالية والديمقراطية وبعض أجنحة الاسلاميين على رفض التعديلات المقدمة من لجنة الداخلية.. وخارج المجلس قامت لجنة التنسيق بين الهيئات الشعبية بشن حملة مضادة على المستوى الإعلامي والجماهيري لرفض التعديل. وتضم لجنة التنسيق ٢٨ هيئة شعبية بينها اتحاد عمال الكويت وروابط الأدباء والمثقفين وجمعيات الاقتصاديين والأطباء واتحادات الطلبة وغيرها..وعلى صعيد القوى السياسية تميز موقف **المنبر الديمقراطي** الذي خرجت جريدته بعنوان **«باللعار»** لتقرير لجنة الداخلية، وأصدرت الحركة الدستورية **(الإخوان المسلمين)** بيانا عارضت فيه تقرير اللجنة..

وأعربت دوائر المعارضة عن استهجانها لتمسك لجنة الداخلية بالمجلس بالتمييز والتقسيم بين أبناء البلد الواحد الذي يتنافى مع المبادىء الشرعية والإنسانية والدستورية والقانونية. وقال المعارضون أن موقف اللجنة تناسى أثر هذا على هدم وتمزيق الوحدة الوطنية، وقالوا أن تجميد حرمان المتجنسين من حقوقهم السياسية،يعني بأن المتجنس لن يشارك في التصويت بالانتخابات قبل الخمسين من عمره. ودعت الهيئات الشعبية إلى ضرورة تصحيح الأخطاء الشائعة في تطبيق القانون الذي يمس أغلب الشارع الكويتي ولا يقف عند حد الـ ٢٠٠ ألف مواطن من المتجنسين وإنما يتعداهم بمن يرتبط بهم من أخ وابن وعم أو زوج وزوجه.

وكان للهيئات الشعبية مواقف مشابهة في مايو الماضي عندما طالبت في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمة بوضع حد للتفرقة بين أبناء الكويت وإلغاء المواد التي تفرق بين المواطنين وتميز بينهم. كما طالبت باعتبار الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أفضل معيار لاعتماد صفة الكويتي بدلا من القانون الحالي الذي يرجع بها إلى عام ١٩٢٠.

وعلى المستوى الحكومي فإن المسئولين التزموا الصمت وتركوا مهمة التراجع **لمسئول لجنة الداخلية النائب عباس مناور..** وهي المرة الثانية التي تسحب اللجنة تقريرها. وكانت قد تقدمت به في دور الانعقاد الماضي وأعلنت موافقتها على ما جاء بمرسوم قانون أصدرته الحكومة أثناء حل المجلس وقضى بتمديد حرمان المتجنسين من ممارسة حقوقهم السياسية حتى عام ٢٠٠٠، لكن المعارضة أجبرتها على سحب التقرير..وكررت اللجنة المحاولة هذه المرة بأمل أن تلقى الدعم الكافي..لكنها لم تفلح واضطرت إلى سحبه.

ويأخذ المراقبون على تقرير الحكومة الذي تتبناه لجنة الداخلية بالمجلس أنه يعني موافقة المجلس الضمنية على الممارسات المجحفة لوزارة الداخلية بحق أبناء المتجنسين.

وبالعودة إلى الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ نجد أن أغلب النواب الحاليين وضعوا قضية توحيد الجنسية والقضاء على التمييز بين المواطنين

الشيخ جابر أمير الكويت



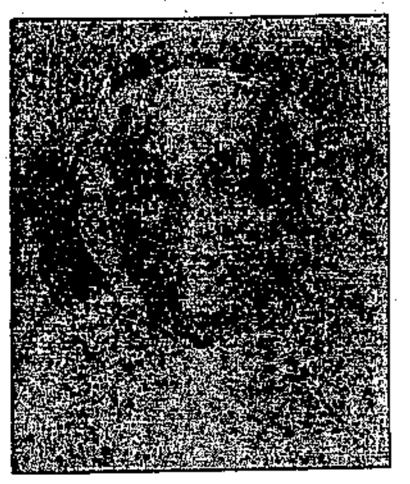
على رأس برامجهم الانتخابية.. وهو ما يضع النواب دائما في وضع حرج يكون فيه التأجيل هو الحل المرضي لتأجيل الصراع مع الحكومة لدورة أخرى.

لكن التأجيل الذى أسفرت عنه مناقشات النواب لايضع حلا لتلك القضية الشائكة. وتقول المصادر البرلمانية أن أصل المشكلة يعود إلى وزارة الداخلية التي تسببت ممارستها في تفاقم قضية المتجنسين.. ومن **تلك الممارسات ما ذكره أحمد السعدون رئيس المجلس الحالي أثناء** حملته الانتخابية ٩٢ وتحديه للحكومة في إثبات تجنس كويتي واحد وفق المادة الثانية (الجنسية الأصلية) وقال إن جنسيات الكويتيين المتجنسين لم يذكر فيها عبارة وفق المادة الثانية وذلك لتفويت الفرصة عليه في ممارسة حقه في الانتخاب والترشيح كما نص عليه قانون الجنسية.

لكن قراءة سريعة لقانون الجنسية توضح أن أصل المشكلة يكمن في صياغة القانون ذاته.. وأن الحكومة تستفيد من الغموض والتمييز الوارد بالقانون لتضمن به دعما دائما من الناخبين محدودي العدد، وهو وضع يمكن أن يتأثر كثيرا بدخول **فئة المتجنسين البالغين ثلث الشعب الكويتي** ومباشرتهم لحقوقهم السياسية. ومن هنا تأتي المخالفات الميكانيكية لوزارة الداخلية لبقاء الوضع على ما هو عليه..وقد سبق أن عبر عن **ذلك الدكتور أحمد الربعي** عندما نادى بضرورة رفع الصوت عاليا وخاصة من السياسيين والمرشحين للانتخابات المقبلة من أجل توحيد الجنسية حتى لو لم تكن هذه المسألة مفيدة انتخابيا فهي قضية مبدئية قد يخسر فيها البعض بعضا من الأصوات لكن الرابح الحقيقي هو الوطن.

ويقسم قانون الجنسية المواطنين إلى عدة فئات يخضع كل منهم لمادة تختلف في الحقوق وأن كانت تتفق في الواجبات وهو يختلف عن حقوق المواطنة والجنسية في كل دول العالم.

صدر القانون عام ١٩٠٩ وتم تعديله بعدها ٩ مرات.. وتقول مادته الأولى وهي التي تعطي البعض الجنسية الكويتية بالتأسيس، أن الكويتيين أساسا هم المستوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون. وقد اختيرت سنة ١٩٢٠ كنقطة بداية في منح جنسية التأسيس باعتبارها السنة التي بني فيها سور الكويت دفاعا عن البلد وساهم في بنائه القاطنون في الكويت.


احمد الربعي

أما حق اكتساب الجنسية بصفة أصلية للأجيال اللاحقة فهو بحق الدم فقط بتسلسل الولد عن أبيه ولايعترف القانون بحق الاقليم أو حتى الميلاد أي اكتساب الجنسية بمجرد الميلاد على الأرض أو أقاليم الدولة كما في الكثيرمن التشريعات بالدول الأخرى. ويمكن وفق القانون أن يتبع الابن أمه الكويتية في حالات استثنائية.

أما النوع الآخر من المواطنين وهم من يطلق عليهم حاملي الجنسية الثانية سواء بالتجنس أو الزواج فلا يكون إلا بمرسوم يصدر بمنحها بناء على عرض وزير الداخلية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ويشترط في المتجنس بلوغ سن الرشد والإقامة في الكويت لمدة ١٥ عاما تبدأ من وقت نشر المرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ لا من وقت بداية الإقامة. وفي إحدى التعديلات التي صدرت على هذا المرسوم عام ١٩٦٦ شدد القانون على شرط التتالي في سنوات الإقامة فإذا خرج طالب التجنس من الكويت لغير مهمة رسمية مع احتفاظه بنية العودة خصمت المدة التي يقضيها بالخارج عند حساب مدة إقامته في الكويت.

ويشترط القانون الحد الأقصى لمنح الجنسية خلال العام بخمسين شخصا فقط يتم اختيارهم بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية.

وكعادة القانون الكويتي في وضع الاستثناءات أجاز قانون الجنسية منح الجنسية للأجنبي الذي يقدم خدمات جليلة للكويت بغض النظر عن توافر الشروط السابقة.

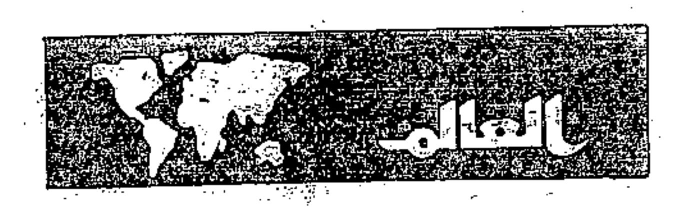
وتأتي بنود الحقوق والواجبات لتحرم المتجنس من ممارسة الحقوق السياسية. فحرمته من الترشيح أو التعيين في أية هيئة نيابية، وهو ما يعني على سبيل المثال حرمانه من تولي منصب الوزارة طوال حياته لأن الدستور يقضي في المادة ٨٠ باعتبار الوزراء اعضاء في مجلس الأمة بحكم وظائفهم فضلا عن كون المادة ١٢ من الدستور تشترط في الوزير أن يكون كويتيا بصفة أصلية.

أما الحقوق المقيدة بفترة زمنية فمنها حق الانتخاب أو الإدلاء بصوته في الانتخابات حيث يشترط القانون- بعد تعديلاته- ثلاثون عاما اعتبارا من ٦ يوليو ١٩٦٦ تاريخ نشر القانون وذلك بالنسبة لمن تجنس في تاريخ سابق.. ومن هنا كان الخلاف بين القوى الليبرالية والديمقراطية واليسار والهيئات الشعبية وبين الحكومة والتيارات الموالية لها.. وهو ما يفسر قول بعض المصادر البرلمانية أن الحكومة تريد أن يقضي المتجنس خمسين عاما قبل أن يحصل على حق الانتخاب ومن الممكن أن تلحقه المنية قبل حصوله على هذا الحق..

ونأتي إلى أولاد المتجنس فنجد أن القانون يبقيهم على جنسية أبيهم الأصلية التي كان يتمتع بها قبل تجنسه حتى بلوغهم سن الرشد ليطلبوا بعدها الجنسية وفقا للدائرة السابقة.

ولايكتفي القانون بذلك بل يضيف بنودا أخرى تخول سحب الجنسية بمرسوم بناء على عرض من وزير الداخلية من الحاصلين عليها وفقا لأحكام المواد ٤، ٥، ٧، ٨.. ومن بين الحالات إذا عزل المتجنس من وظيفته الحكومية بعد عشر سنوات من تجنسه وإذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتيةممن يكون قد كسبها معه بطريقة التبعية (الأولاد مثلا) أو إذا كان قد تم منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة وإذا حكم عليه خلال عشر سنوات من منح الجنسية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة..

وهكذا فإن المتجنس يبقى طوال عمره تحت سيف الداخلية.. وتكفل نصوص القانون وإدارة الداخلية بقاء أكثر من ثلث الكويتيين تحت الحصار وتضمن معها ألا يتسبب هؤلاء المتجنسون في هز التوازن السياسي القائم وتتيح للحكومة السيطرة على مقاليد الأمور لأجل غير مسمى..



«الحزب الشيوعى الروسى»..
الفائز الأول فى الانتخابات



رسالة موسكو

عندما يهدأ غبار المعارك السياسية الراهنة فى روسيا، سيتوقف الباحثون طويلا عند إحدى أهم حلقات انهيار أول دولة اشتراكية فى العالم: أى **انقلاب أغسطس ٩١**، وستظل الاحداث المقبلة تنثر الضوء على قصة ذلك الانقلاب. وقد جدد انتهاء الصراع بين **يلتسين** وبرلمان **«حسبولاتوف- روتسكوى»** معنى ذلك الانقلاب، مؤكدا مرة أخرى أنه اذا كان قادة الاتحاد السوفيتى قد اتفقوا مع **جورباتشوف** على اجراء التحولات العميقة التى تصوروها مخرجا لأزمة النظام، فأنهم **قد اختلفوا معه على هدم الدولة بواسطة المعاهدة الاتحادية، وكان رأيهم أن تتم التحولات فى إطار الدولة القوية التى قد تجمع بين أنماط اقتصادية متعددة، أو تتجه كلية نحو الرأسمالية.** واعتقد أن ذلك كان أيضا جوهر الصراع بين برلمان «حسبولاتوف- روتسكوى» وسياسات «**يلتسين**» التى يطلق عليها الحزب الشيوعى الروسى «**الكوسموبوليتية**»، وبعبارة أخرى سياسات التبعية الكاملة للغرب.. وكان البرلمانيون الروس يأملون- مادامت الدولة الاتحادية قد دمرت - أن يضعوا بروسيا على الأقل على درب الدولة الرأسمالية القوية، بعد أن تجاوزت الأوضاع فكرة الاصلاح الى فكرة الرسملة.. وبينما ضربت فى المرة الأولى فكرة «الاصلاح» ضربت فى المرة الثانية بتصفية برلمان «حسبو اللاتوف- روتسكوى» فكرة «**الرأسمالية الروسية القومية**» فى أكتوبر من هذا العام، ومن ثم فإن الصراع الذى بدأ عام ٩١، لم يتوقف عمليا الا فى أكتوبر ٩٣ عندما تمكن يلتسين من أحفاد **المارشال جاروف، وأناتولى لوكيانوف، ونيقولاى ريجكوف**.. وكان الوجه الأكثر تعبيرا عن الانتصار شبه الكامل لجناح **جورباتشوف** وخطه هو المسارعة باجراء أهم التعديلات السياسية التى شهدتها روسيا أى أقرار دستور جديد، وهيئة سياسية جديدة فى البرلمان، بينما لم تكن دماء البرلمان السابق قد جفت بعد، ولم يكن أحد قد لحق بإزالة أثار القصف من فوق جدران مبنى البرلمان المطل على نهر موسكو. وقد أجرت السلطة عملية التعديلات تلك بعد ضرب البرلمان مباشرة، وفى ظل اضرابات عمال المناجم التى اتسع نطاقها للمرة الأولى فى روسيا، بينما **كان عمال المناجم هم إحدى القوى الأساسية التى ساندت يلتسين من قبل فى صراعه ضد قيادة الاتحاد السوفيتى.** وقبل الانتخابات والاستفتاء على الدستور الجديد مباشرة عمت مدينة «تاديم» العمالية ثورة عارمة أضرب خلالها عن العمل عشرون ألف عامل من عمال البناء والغاز والمواصلات، وهى المدينة التى تبدأ من عندها أنابيب الغاز لتمتد الى الأورال ومنطقة الفولجا والمناطق المركزية. وعندما أرسلت الحكومة وفدا للتفاهم مع العمال، استقبلوه بالهتافات: **«لا لحكومة النهب والسرقة»، و«خيار روسيا ليس خيارنا»** وكان تكتل خيار روسيا الحكومى قد شرع فى الدعاية الانتخابية لنفسه باعتباره حزب الاصلاحات الذى يضم رجال الرئيس وفى الخامس من ديسمبر التقى **جايدار** نائب رئيس الوزراء بعمال المناجم عله يقنعهم بتأجيل الاضرابات التى أعلنوا عنها، لكن اللقاء لم يسفر عن شئ، وافتتح عمال المناجم اليوم الاول من الاضرابات فى أحواض مناجم الفحم فى **بعشورا** بوسط روسيا، **وتشيليابينسك** فى الأورال، **وبالكوزباس** فى سيبيريا وفى مناطق أخرى. وأعلن قادة العمال عن أنهم يسحبون ثقتهم من الحكومة ومن وزراء الحكومة الذين سيشاركون فى الانتخابات وهم الوزراء الذين ضمهم تكتل خيار روسيا ومن بينهم **كوزيريف** وزير الخارجية، **وجايدار**، وغيرهما. وهدد عمال المناجم بتنظيم إضراب سياسى واسع بالتنسيق مع عمال الغاز يرتفع بالمطالب الاقتصادية الى المطالب السياسية كاقالة الحكومة ورئيس الوزراء، وكانت اضرابات عمال المناجم فى **أوكرانيا** وتركيع العمال للحكومة فى **كييف** مازالت حية فى الذاكرة، تنذر بوضع مماثل خطر فى روسيا. لكن الحكومة عشية الاضرابات بالضبط صرفت لعمال المناجم عدة مليارات من دين الحكومة للمناجم والذى وصل الى حوالى تريليون روبل.

كان الاستعداد لأول انتخابات على أساس التعددية الحزبية يجرى فى ظل مرسوم يلتسين الذى أوقف به عمل أكثر من ١٦ حزبا ومنظمة سياسية، وعطل به صدور أكثر من ١٦ صحيفة ومجلة سياسية وفى ظل حل المحكمة الدستورية التى أعلن

فلاديمير جيرنوفسكي

رئيسها فاليري زوركين: «لقد أصبحت روسيا تعيش في ظل الحكم المطلق بعد أن انتصرت العبثية على أي منطق». وكان قادة البرلمان المحلول في غياهب السجون قبل أن يخرج من تلك السجون قادة الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى هذا النحو كانت روسيا تستعد في آخر شهور هذه السنة لكي تطوى صفحة من الصراع السياسي بفتح صفحة جديدة ببرلمان جديد ودستور جديد يعيد ترتيب العلاقة بين مجموعة يلتسين والمعارضة على نحو مختلف تماما، بعد أن أسدلت السلطة ستارا ناريا بينها وبين معارضيها الذين كانوا قسما من بنية النظام نفسه. واتجه المواطنون يوم الأحد ١٢ ديسمبر لانتخاب نواب الجمعية الفيدرالية (البرلمان) بمجلسيه : مجلس الدوما (٤٥٠ نائبا)، ومجلس الفيدرالية (١٧٨ نائبا)، يختص الأول بالنظر في التشريعات والقوانين، بينما ينظر الثاني في عدم تعارض القوانين مع مصالح الأطراف والمقاطعات والجمهوريات التي تتكون منها فيدرالية روسيا. وفي نفس الوقت كان على المواطنين أن يصوتوا في الاستفتاء على الدستور الجديد الذي قالت عنه أحدى الصحف الروسية: «انه يشبه تمام الشبه الدستور الفرنسي، ولكن في عهد نابليون بونابرت»، لأنه في الوقت الذي يمكن فيه الرئيس من حل البرلمان، فأنه لايمكن البرلمان من سحب الثقة من الرئيس الا بمعجزة سماوية تقتضى أن يوجه البرلمان اتهاما للرئيس بالخيانة العظمى، أو أية جريمة أخرى خطيرة، ويجب أن يتخذ هذا القرار من قبل ثلثي مجموع النواب، بمبادرة يقوم بها لا أقل من ثلث البرلمان، مع توافر قرار من لجنة خاصة يشكلها البرلمان بملاحظة أن كيفية تشكيل اللجنة مسألة مجهولة، وبعد ذلك لابد للمحكمة العليا أن تثبت صحة الاتهام الموجه للرئيس، كما يجب على المحكمة الدستورية أن تصدر قرارا باعتبار أن التهمة قد استوفت الشروط اللازمة، وبعد ذلك لابد من قرار من مجلس الفيدرالية بثلثي الأصوات.. الخ!. وفي نفس الوقت فأن من حق الرئيس وفقا للدستور أن يقترح رئيس الوزراء على البرلمان، مرة وثانية وثالثة، فإذا رفض البرلمان الاقتراح حله الرئيس!. وهناك صيغة أكثر بساطة، أن يطرح رئيس الحكومة أمام البرلمان مسألة الثقة في الحكومة، فأذا لم يعبر البرلمان عن ثقته في الحكومة يصبح من حق الرئيس إقالة الحكومة، أو حل البرلمان خلال أسبوع واحد!.

وبحكم مواد الدستور الأخرى التى تمنح يلتسين صلاحيات غير محدودة فى مواجهة المعارضة، فأن البرلمان فى اللعبة السياسية القادمة لن يحدد الكثير من شئون البلاد. ولهذا كان تركيز يلتسين على مسألة تمرير الدستور قبل تركيزه على مسألة : أى الأحزاب هى التى ستفوز فى الانتخابات؟ . وقد صوت على الدستور حوالى ٣٥ مليون مواطن، وهو مؤشر هام على هبوط شعبية يلتسين. فإذا كان يلتسين قد حصل على تأييد ٤٦ مليون مواطن عندما رشح نفسه رئيسا للجمهورية، فإنه لم ينل سوى تأييد ٤٠ مليون مواطن عندما جدد الثقة فى شخصه باستفتاء ابريل هذا العام، أما الآن فأن ٣٥ مليون فقط هم الذين صوتوا معه للدستور الذى اقترحه هو. من ناحية أخرى فقد أسفرت الانتخابات عن لعبة فاز فيها الرئيس -الدستور- وهو الأساس بينما حصلت المعارضة على البرلمان.

وعلى أية حال فإن الانتخابات التى تمت مع الاستفتاء على الدستور فى نفس اليوم لم تكن انتخابات بالمعنى الذى نعرفه ونتابعه فى أوروبا، تخوضها أحزاب عريقة. لكنها كانت أساسا استكمالا لعملية قصف برلمان حسبوللاتوف، فقد كان القصف تعديلا لقواعد الصراع بالقذائف الصاروخية، بينما كان البرلمان الجديد صياغة سياسية ودستورية يتم بها تسجيل حقيقة موازين القوى بعد القصف. ومع ذلك فأن المفاجأة التى أسفرت عنها الانتخابات كانت فوز الشيوعيين وليست كما يتصور البعض فوز «الحزب الليبرالى الديمقراطى الروسى الذى تحيط الشبهات به وليس بمن صوتوا معه وله.

وقد دخل الانتخابات ١٣ حزبا وتجمعا سياسيا هى:

* تكتل «خيار روسيا» بزعامة يجور جايدار رئيس الوزراء السابق ونائب رئيس الوزراء الحالى ، والاقتصادى المعروف بدعوته للانتقال الى الرأسمالية التابعة بسرعة وحزم. وعلاج أوضاع الاقتصاد الروسى بالصدمات، وضم ذلك التكتل كوزيريف وزير الخارجية، ونائب رئيس الوزراء السابق بوربولوس، ونائب رئيس الوزراء الحالى تشوبايس، ورئيس ديوان الرئاسة فيلاتوف، وغيرهم من رجال الرئيس يلتسين. وقد عبر يلتسين عن جوهر ذلك التكتل الحكومى حين قال: «إننى معهم قلبا وقالبا». وأهم مايميز هذا التكتل هو ارتباطه الوثيق بهياكل السلطة وسيطرته على وسائل الإعلام.

*ائتلاف يافلينسكى/ بولديريف/ لوكين. والأول هو الاقتصادى المعروف من دعاة السوق الحرة الرأسمالية ولكن بمراعاة خصائص الوضع الروسى، والثانى كان من العاملين فى ديوان الرئاسة، الثالث كان سفيرا لروسيا فى واشنطن. ويطلق على ذلك الائتلاف اسم «التفاحة» من الأحرف الأولى لاسماء زعمائه الثلاثة.

*حركة الاصلاحات الديمقراطية الروسية التى يتزعمها أناتولى سابتشاك عمدة مدينة لينينجراد وهو قانونى معروف، من أنصار الاصلاح، وتضم الحركة أسماء مثل بوبوف عمدة موسكو السابق، والكسندر ياكفليف المعروف فى الغرب باسم: «أبو البير سترويكا».

*«حزب الوحدة والوفاق الروسيين» بزعامة سيرجى شاخراى نائب رئيس الوزراء وهو تكتل مثله مثل التكتلات المذكورة كلها تشكل عشية الانتخابات فقط. ويرى الكثيرون أن شاخراى قد شكل هذا التكتل لأنه يتطلع لمنصب رئيس البرلمان، ويركز شاخراى على فكرة الدور السياسى الخاص للاقاليم والمقاطعات ومنحها حقوقا أوسع فى الحكم الذاتى.

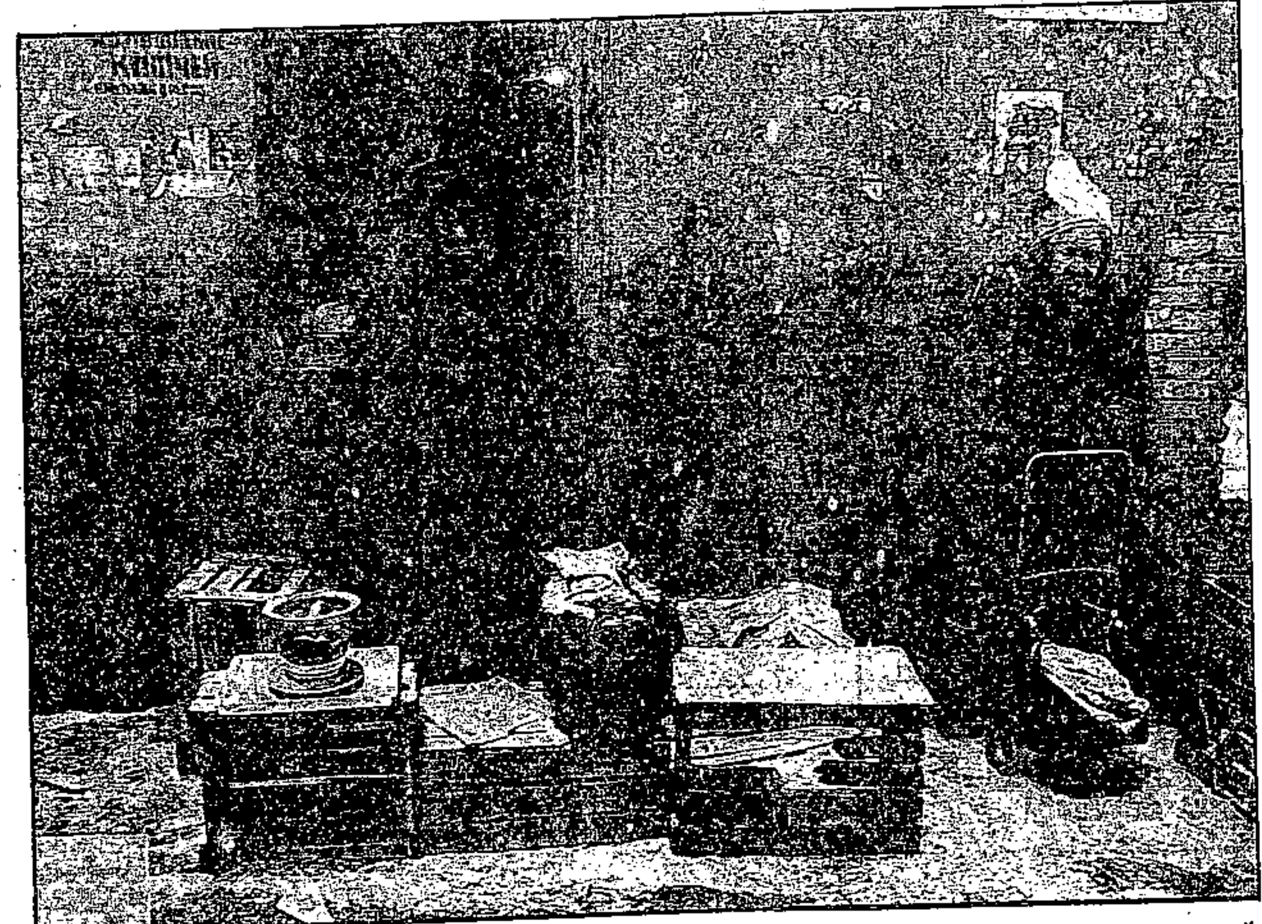
وقد اعتبر كمسومولسكايا برافدا» أن تلك التكتلات الأربعة هى «توزيع لرجال الرئيس على أشكال مختلفة». وعندما ركز الكثيرون- بعد ظهور النتائج- على أن سبب فشل الديمقراطيين من رجال الرئيس هو أنهم تشرذموا، وتفرقوا، ولم يتحدوا، فأن أحد المعلقين وهو «فلاديسلاف تشيرنوف» نبه على صفحات جريدة «نيزافيسيميا» الى أن «الديمقراطيين» قد نجحوا فى تخفيف الضربة التى تلقوها بتوزيعهم لأنفسهم على عدة تكتلات، وأنهم لو كانوا قد تجمعوا فى تكتل واحد لكانوا قد أصبحوا هدفا سهل المنال للناخبين!!.

* وفى مواجهة التكتلات الأربع المذكورة كان «الحزب الشيوعى» عمليا هو الحزب الوحيد الذى وقف ببرنامج مختلف عن كل ذلك أيا كانت ملاحظاتنا على ذلك البرنامج.

* ومابين الحزب الشيوعى، وأحزاب وتكتلات رجال يلتسين، برزت تجمعات لقوى الوسط السياسى فشلت كلها فى أن تمثل وزنا انتخابيا، وفى مقدمتها «الاتحاد المدنى» ، و«الحزب الديمقراطى الروسى» بزعامة ترافكين.

* وماعدا تكتلات الرئيس- والشيوعيين- وحركات الوسط ظهرت مجموعات من الحركات الاجتماعية المعنية بالبر والتقوى مثل «جماعة الكرامة والرحمة»، وجماعة معنية بشجرة الأرز حرصا منها على البيئة، وماشابه.

وعلى أية حال فأن التيارات الأساسية تشكلت من رجال الحكومة ومن الشيوعيين، ثم من قوة ثالثة غريبة ومشوهة هى «الحزب الليبرالى الديمقراطى» الذى اكتسح الانتخابات لمغازلته المشاعر القومية المهانة لدى الشعب الروسى، ولأن زعيمه «جيرينوفسكى» قدم نفسه على أنه رجل الشارع الذى لم تربطه صلة أبدا لابالشيوعيين ولابالاصلاحيين. وقد غازل ذلك الحزب التطلع الروسى القومى لعزة وكرامة روسيا، وقد فسر جيرنوفسكى هذا النجاح بقوله: «إن الشعب يتطلع لقوة ثالثة ليست من الشيوعيين ولا من الديمقراطيين، وقد وجد فى حزبنا هذه القوة». إلا أن المراقبين الروس يشيرون بشك كبير الى المصادر التى مكنت جيرنوفسكى من تمويل حملته الانتخابية، ويصرح البعض بأن مصادر تمويله هى المخابرات الأمريكية والموساد الاسرائيلى والمخابرات العراقية. بينما تجزم صحف وطنية كصحيفة برافدا بأن حزب جيرنوفسكى يخدم أول مايخدم بشعاراته الفاشية هدفا واحدا هو تمكين النظام الروسى من اجهاض الحركة الوطنية قبل نضجها، كما أنه قد يخدم الغرب الذى سيجد فى تلك الفاشية سببا للتدخل فى شئون روسيا. ولكن نجاح جيرنوفسكى محدود بدلالاته الاجتماعية لا أكثر. ويكتب يورى جنرخوف فى البرافدا: «أن السبب الحقيقى لفوز جيرنوفسكى هو عملية التحقير المستمرة والطويلة التى قامت بها أجهزة الاعلام للشعب الروسى، بحيث أن الناخبين قد ردوا على كل ذلك، وردوا على كراهيتهم للديمقراطيين، بأن قدموا دعمهم كله لأول من قال لهم إننى سأدافع عن الشعب الروسى». واعتبر صحفى آخر هو ايجور تيموفيف أحد أسباب فوز جيرنوفسكى هو منع الحكم لأحزاب كثيرة من دخول الانتخابات مما جعل أصوات تلك الأحزاب تنتقل الى جيرنوفسكى. لهذه



الروس يعانون من إصلاحات يلتسين

الأسباب فأنني أضع فوز الحزب الليبرالي موضع التحفظ، لأنه من الناحية السياسية احتشاد مؤقت وراء زعيم مشبوه وديماجوجي، وهو احتشاد لن يلبث أن ينفض بمجرد أن يصل جيرنوفسكي للبرلمان، وبمجرد أن تتعرض شعاراته لمحك عملي. ومن هذه الزاوية فأن جيرنوفسكي لم ينتصر بقدر ما انتصرت وارتفعت أشواق المواطنين الروس نحو وطن محفوظ الكرامة، وهي أشواق ستحفر لنفسها طريقا آخر، وستجد متنفسا آخر غير ذلك الحزب المشهور.

ولهذا فأنني أتوقف عند الانتصار الذي حققه اليسار الروسي، بعد أن حصل على المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات التي وقفت معه، والتي يبلغ مجملها سبعة ملايين صوت تكفل للحزب الشيوعي حوالي ٦٧ مقعدا في البرلمان من أصل ٢٢٥ مقعدا مخصصة للقوائم (وهناك ٢٢٥ أخرى للمقاعد الفردية لم تعرف نتيجتها كاملة بعد). فقد انتزع الشيوعيون تلك الأصوات بعد حملات ضارية على الفكر الاشتراكي لم تتوقف لحظة واحدة على مدى حوالي ثمانية أعوام كاملة، وبعد تشويه يومي لتاريخ ذلك الفكر، كما أنهم حصلوا على ماحصلوا عليه بشعارات الاشتراكية نفسها دون أن يسقطوا في الديماجوجية. ويكفي في هذا الصدد أن فيتشيسلاف كوستيكوف الناطق الرسمي باسم يلتسين كتب في ١٦ أكتوبر في مقالة له بصحيفة الاخبار الروسية يقول: «ليس لدينا تعددية حزبية بعد بالمعنى الحقيقي للتعددية أما الحزب الوحيد الحقيقي في روسيا والذي يمكن أن يقال أنه حزب فهو الحزب الشيوعي الروسي الذي تصل عضوياته لنصف مليون شخص». حقا إن أحدا لم يكن يتوقع أن يفوز حزب جيرنوفسكي بالأصوات التي فاز بها، ولكن هل كان هناك من يتوقع أن يشغل الشيوعيون المرتبة الثالثة في الانتخابات؟، والثانية إذا تحفظنا على حزب جيرنوفسكي، بل والمرتبة الأولى إذا اعتبرنا أن التأييد الذي ناله تكتل خيار روسيا هو تأييد الأوساط الحكومية وبالأساليب الحكومية؟ بل وباستخدام الاموال الأمريكية لشركة أمريكية في موسكو، مما أثار فضيحة لم ينكرها تكتل خيار روسيا نفسه؟.

وتعد تلك الانتخابات التي خاضها الشيوعيون رابع انتخابات يشاركون فيها في تاريخ روسيا، كانت المرة الأولى عندما تشكل مجلس الدوما (البرلمان) في أبريل عام ١٩٠٥، وحينذاك قاطع الشيوعيون تلك الانتخابات اعتقادا منهم على أن الحركة الجماهيرية في لحظات مد، ولكنهم مع انحسار المد الجماهيري قرروا أن يشاركوا في انتخابات الدوما الثاني في أوائل عام ١٩٠٧ ليكون منبرا لهم يفضحون منه القيصر، وشاركوا للمرة الثانية في انتخابات الدوما الثالث بنفس

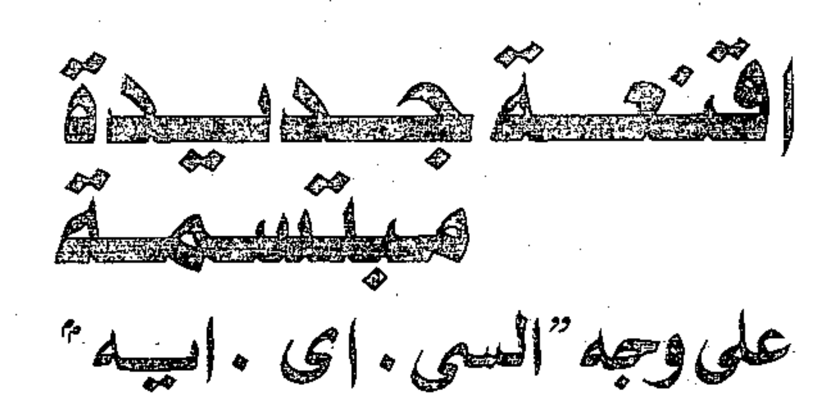
السنة، وكانت المرة الثالثة فى فبراير عام ١٩١٧ عندما خاضوا الانتخابات لمجالس السوفييت فى مواجهة المناشفة والاشتراكيين الثوريين. وتعد انتخابات هذا العام هى المرة الرابعة لهم. **والملاحظ أنه بعد انهيار الشيوعية مباشرة لاقت الحركات السياسية الداعية للاقتصاد الحر نجاحا فى كافة بلدان الشيوعية، لكن الموجة الثانية من الانتخابات قد أسقطت تلك الحركات.** ففى ليتوانيا على سبيل المثال انتصرت حركة «سيوديس»، الا أن **حزب العمل الديمقراطى** (الشيوعى سابقا) فاز على «سيوديس» فى أكتوبر ٩٢، ثم تعزز ذلك الانتصار بفوز «برازاوسكاس» سكرتير الحزب الشيوعى السابق برئاسة البلاد. وفى **لاتفيا** انتصر فى انتخابات يونيه هذه السنة اتحاد الطريق اللاتفى وهو **اتحاد للصناعيين والشيوعيين** بزعامة **أناتولى جوربانوف** المنظر السابق للحزب الشيوعى. وفى بولندا فى سبتمبر فاز الحزبان الشيوعيان السابقان بأكثر من ثلاثمائة مقعد فى البرلمان من أصل ٤٨٠ مقعدا وهما: **الاتحاد الديمقراطى لقوى اليسار، وحزب الفلاحين. وفى استونيا لقى «حزب الوطن»** الحاكم الداعى للسوق الحرة هزيمة نكراء، ولم يحصل الا على أقل من ٥٪ من أصوات الناخبين، ونجح فى مواجهته الزعيم السابق للدولة الشيوعية أرنولد رووتل وترأس بلدية العاصمة، وحصل على المركز الثانى فى الانتخابات الزعيم السابق للحزب الشيوعى الموالى للاتحاد السوفيتى **«ليمبيت أنوس»**.

ويرى البعض أن أحد أسباب تلك الظاهرة أن اقتصاد السوق قد أضر اضرارا بالغا بمصالح الفلاحين، مما دفع جموع الفلاحين للوقوف مع الشيوعيين. من ناحية أخرى فأن روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة لاتعرف ظاهرة أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، لأن تلك الأحزاب التى تشد اليها عمال المدن تعتمد فى الغرب على مؤسسات الضمان الاجتماعى والارستقراطية العمالية. هنا بينما تنعدم تلك المؤسسات فى روسيا كما **لاتعرف الطبقة العاملة شرائح الارستقراطية الأوروبية.** وفى أول انتخابات فى الدول الاشتراكية السابقة وقف سكان المدن أساسا مع دعاة الطريق الرأسمالى أملا منهم فى أن أوضاعهم ستتحسن، بينما ظل الريف محتفظا بولائه لليسار. الا أن تطبيق الاصلاحات وماجلبته من بؤس على جماهير المدن بالذات دفع بالمدن للتصويت مع اليسار فى الموجة الانتخابية الثانية، وهو عكس ماحدث عام ١٩٩٠ عندما جرت أول انتخابات فى عهد جورباتشوف لرؤساء الجمهوريات والبرلمانات.

وقد خاض **«الحزب الشيوعى الروسى»** بزعامة زيوجانوف الانتخابات بشعارات محددة أولها: رفض الدستور الجديد، وتشكيل حكومة ائتلاف وطنية لانقاذ روسيا، وكان شعاره الأساسى: **بعث روسيا على أساس المبادئ الاشتراكية.** وكان موقف الحزب من حل يلتسين للبرلمان بمرسوم ٢١ سبتمبر موقفا واضحا أيضا فقد صدر بيان عن قيادة الحزب تعتبر فيه أن قرار الرئيس بحل البرلمان غير شرعى ولايترتب عليه سوى: «انتقال السلطة التنفيذية الى **الكسندر روتسكوى** نائب الرئيس طبقا للدستور» . ودعا البرنامج الانتخابى للحزب الى:

- التخلى عن علاج الاقتصاد بأسلوب الصدمات، واستخدام أساليب تحكم الدولة من أجل وقف هبوط معدلات الانتاج، ومكافحة التضخم والبطالة.
- رفع مستوى معيشة السكان وتأمين حقوق الجماهير فى التعليم والرعاية الصحية المجانية والضمانات الاجتماعية، وتوفير السكن، والمواصلات الرخيصة
- تعدد الانماط الاقتصادية مع اعطاء الأولوية للملكية العامة
- العمل على استعادة الدولة الاتحادية على أساس طوعى جديد.
- **ويقول جينادى زيوجانوف** سكرتير الحزب الشيوعى الروسى إننا نعتبر أن أحدى أولى مهامنا هى **النضال فى وجه اقامة السلطة الاحتكارية لرأس المال، وتفكيك روسيا كدولة موحدة.** والتصدى لكوسموبوليتية الكومبرادور الروسى، ونحن نسعى لبناء روسيا على أساس المبادئ الاشتراكية التى حققت الكثير للشعوب، لأننا واثقون أنه لايمكن الحديث **عن وجود روسيا دون عدالة اجتماعية.** وعلى هذا الدرب فأننا نرى أنه لابد من الأخذ باقتصاد متعدد الأنماط يدار بواسطة التوجيه الحكومى مع تحديد دقيق لعمل قوانين السوق، **أن احتكار الملكية العامة شأنه شأن احتكار الملكية الخاصة هو حالة تصرى غير مفيدة.** وفى نفس الوقت فأننا لاندعو لديكتاتورية البروليتاريا، ولنتذكر أن الحزب الشيوعى الفرنسى كف عن تلك الدعوة، دون أن يكف عن كونه شيوعيا، **إننا نناضل مرة أخرى من أجل حق الإنسان فى العمل والراحة وشيخوخة مؤمنة، وسيعترف المجتمع بهذه الحقوق أن آجلا أم عاجلا،** ألم يعترف بابا روما نفسه مؤخرا بقوله: لا يجب نبذ ماهو مفيد فى الاشتراكية؟!. ويتحدث العالم الاقتصادى «أورولوف» عن برنامج الحزب الاقتصادى فيقول: «يجب أن تكون الملكية العامة هى الشكل الاقتصادى السائد، والا تقل حصتها عن خمسين بالمئة، كما لاينبغى أن تزيد حصة القطاع الخاص عن عشرة بالمئة، أما النسبة المتبقية فيجب أن تكون من نصيب الأشكال المختلفة للملكية الاجتماعية». ويقول **زيوجانوف** بذلك الصدد: **«ان التحويل الشامل لجميع أشكال الملكية الى ملكية الدولة يقود الى طريق مسدود، فلابد من العثور على صيغة للجمع المعقول بين ملكية الدولة والملكية الخاصة الفردية. ونحن نعتقد أن هناك مائة حالة من حالات الرأسمالية، ولابد أن هناك عددا مماثلا من حالات الاشتراكية أيضا**، وقد عثرت الصين على طريقة خاصة بها للجمع بين أشكال الاقتصاد الحكومية والخاصة حققت بها معدلات نمو واضحة. **ولايعنى ذلك أن تعتبر تنمية النزعة الفردية الاستهلاكية مخرجا للاقتصاد الروسى،** فالمخرج الوحيد هو أولوية المصالح العامة والفكرة الاشتراكية، ومن دون تلك البوصلة نكون قد حكمنا على أنفسنا بالهلاك الحقيقى وفى مجال القضية الزراعية وقف الحزب ضد تحويل الأرض الى الملكية الخاصة أو جعلها موضوعا للبيع والشراء وفقا لقوانين السوق الحالية.

وبغض النظر عن التعديلات النظرية التى يقوم بها الحزب الشيوعى الروسى هنا أو هناك، والتى دفعت صحفيا مثل فلاديسلاف تشيرنوف لاعتبار أن الحزب ينتقل الى مواقع الديمقراطية الاشتراكية، والاقرار بالاصلاح، فأن الأمر الاساسى يظل- أن لم يكن الحزب- هو اولئك الذين أعطوا أصواتهم لتلك الأفكار، ولطاقة الايمان بتلك الافكار، الطاقة التى تثبت أنها لم تتبدد.. ولعل هذه الطاقة هى المنتصر الحقيقى، الوحيد، فى الانتخابات التى أجريت، وهى طاقة لاتحتسب بعدد مقاعدها فى البرلمانات.



أقنعة جديدة مبتسمة على وجه "السي. آي. ايه"

شعار وكالة المخابرات المركزية





رسالة واشنطن

قبل أسابيع قليلة وقع داخل المقر الرئيسي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ما لم يقع منذ أن أنشئت في عام ١٩٤٧، (باسمها الحالي.. حتى لا يتصور أحد أن الولايات المتحدة كانت تعيش بدون «مخابرات» قبل ذلك).

ولأن ما وقع كان الأول من نوعه كان من الطبيعي أن يكون مصحوبا بضجة كبيرة.. خاصة وأن الحدث كان «إعلاميا»..ومن أقدر من الإعلام على إحداث ضجة حول أي حدث!.

لقد دخلت كاميرات التليفزيون إلى داخل المبنى. تجولت بين المكاتب بصحبة مدير الوكالة «جيمس وولسي»ووصلت معه إلي مكتبه ودار حديث بينه وبين مراسل شبكة تليفزيون إن.بي.سي. التي أتيحت لها هذه الفرصة غير المسبوقة.. حديث عادي لم تتخلله أي أسرار أو «فرقعات» أخبارية من أي نوع. .وفيما عدا ذلك فإن جولة الكاميرا داخل المبنى لم تكن لتستطيع أن تعطى شيئا يختلف عن دخول أي مبنى آخر. كلية جامعية مثلا.. أو جناح في متحف للفن الحديث.. أو حتى بيت لأحد الأثرياء. هذا إذا اعتبرنا أن تصوير أرفف محفوظات الوكالة اختراقا لأسرار المخابرات الأمريكية.

مع ذلك فقد ظلت شبكة «إن. بي. سي» لعدة أيام تردد بفخر هذا السبق التليفزيوني الخطير قبل أن تقدمه وبعد أن قدمته.. إلى حد أن بعض اللقطات من جولة الكاميرا داخل مبنى المقر الرئيسي للوكالة في منطقة «لانجلي»- التي تعد واحدة من ضواحي العاصمة واشنطن- أذيعت ضمن نشرتها الإخبارية المسائية ومرة ثانية في صباح اليوم.

كان هذا نوعا من الاحتفال على الشاشات الصغيرة بعهد جديد لوكالة المخابرات الأمريكية، «عهد الانفتاح» بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية الخطر السوفيتي. وقد لعب المدير الحالي للوكالة وولسي دوره على أكمل وجه، مكنته من ذلك تقاطيعه الدقيقة وملامحه الهادئة التي تليق بأستاذ جامعي أو محلل نفسي أكثر مما تليق بـ«الجاسوس الأول»، وهذه هي التسمية التي تطلق على مدير المخابرات المركزية في الأدبيات «المخابراتية الأمريكية».

وهكذا كانت استجابة المخابرات الأمريكية لمطالب الرأي العام- التي وجدت من يتبناها حتى داخل الكونجرس الأمريكي، وهو أمر نادر الحدوث حين يتعلق الأمر بمسائل «الأمن القومي»- بتغيير الوكالة وأهدافها وأساليبها وخفض ميزانيتها وإعلان بنودها وكشف أغطية السرية حولها.. بل وإلغاء الوكالة من الوجود. وهذا المطلب الأخير تبناه السناتور الأمريكي باتريك مونيهان قبل نحو عامين عندما كانت الرئاسة للحزب الجمهوري.. ولم يلبث أن خفت صوته منذ أن انتقلت الرئاسة إلى بيل كلنتون الديمقراطي. فالسناتور ديمقراطي، بل وديمقراطي بارز.

فيما عدا ذلك فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كما هي، لم يتغير شيء. ولن يظن أمريكي واحد يملك قدرا بسيطا من الحس السياسي أن دخول كاميرات التليفزيون مقر الوكالة، يمكن أن يعني أنها ستكف عن ممارسة عملياتها السرية- والعلنية أحيانا- داخل أوطان الشعوب الأخرى.. أو أنها ستقلع عن تجنيد جواسيس لها من الأمريكيين وغير الأمريكيين بكافة أشكال «جمع المعلومات» -التعبير الأكثر تهذيبا عن «الجاسوسية»). أو- وهذا أهم كثيرا - أن نفوذ الوكالة، يتراجع على صانعي القرار من الرئيس نزولا إلى أدنى مستوى بين صناع القرار ومخططي السياسة الأمريكية، الخارجية.. والداخلية أيضا.

*** من حرب فيتنام إلى دعم المجاهدين في أفغانستان ..لعبت المخدرات دورا خطيرا في عمليات السي. آي. إيه.**

*** الفضيحة الأخيرة في مسلسل فضائح الوكالة: هربت طنا من الهيروين إلى داخل أمريكا..ولم يعاقب أحد من رجالها.**

لكن المطلوب طبعا - من هذا العرض التليفزيوني- أن يصدق الأمريكيون أن الوكالة غيرت جلدها وفي طريقها إلى تغيير ممارساتها.. حتى وإن كان مديرها الهادىء الخفيف الصوت قد دافع بضراوة عن دورها وميزانيتها وسريتها أمام الكونجرس، مؤكدا أن العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أخطر مما كان قبله. وأن العالم مليء الآن بالثعابين والحيتان والثيران والوحوش المفترسة من كل نوع.. وأنه لابد أن يكون مفهوما أن مسئوليات المخابرات الأمريكية زادت ولم تنقص كما يظن بعضهم بنهاية الحرب الباردة خاصة وهي تواجه الآن حرب المنافسات الاقتصادية مع الحلفاء والأصدقاء في أوروبا واليابان والمنافسة على أسواق العالم الثالث واستثماراته.

باختصار الوكالة الأمريكة هي الآن بصدد «حملة علاقات عامة» لتحسين صورتها لدى الرأي العام الأمريكي..وبالطبع لدى الرأي العام العالمي، لكن دون أن تغيير شيئا من داخلها. ومعنى هذا أن الوكالة تريد أن تدفن ماضيها بعيدا عن ذاكرة الأمريكيين وغير الأمريكيين.

غير أنه يبدو أن سوء الطالع الذي أصاب المخابرات الأمريكية في كثير من نشاطاتها على المسرح العالمي لعشرات السنين وأوقعها في فشل وراء آخر- ابتداء من الإخفاق في معرفة توصل السوفيت إلى أسرار القنبلة الذرية، إلى الفشل في غزو كوبا. إلى الفشل في توقع دخول القوات السوفيتية أراضي تشيكوسلوفاكيا، حتى الفشل في توقع الهجوم المصري والسوري على جبهتيهما في حرب ١٩٧٣. على سبيل المثال- لايزال يتعقبها حتى الآن في عمليتها الجديدة. عملية تغيير أقنعتها بقناع مبتسم.

لقد أصيبت الوكالة بنكسة خطيرة في محاولة تجميل ملامحها منذ بداية رئاسة كلنتون وبداية قيادة وولسي لعملياتها.

ما الذي حدث؟

ما أكثر الاتهامات التي وجهت إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .اتهامات من كل نوع، من التزييف إلى الاغتيال إلى تدبير الانقلابات إلى اختلاق المعلومات.. إلى إثارة الحروب الأهلية وغير الأهلية.. وطبعا انتهاك الحريات والحرمات وحماية الأنظمة الظالمة وافتراس الأنظمة العادلة.

أكثر من هذا لقد اتهمت الوكالة - أو «السي. أي ايه» كما هي معروفة لكل طالب جامعي في أمريكا.. حتى أبسط ريفي في حقول أندونيسيا أو أي ربة بيت في شيلي- بانتهاك الدستور الأمريكي، والخروج على حدود دورها الذي رسمه قرار انشائها في عام ١٩٤٧.

وليس خافيا أن هناك كثيرين:مؤلفين ورجال سياسة وسينمائيين ورجال إعلام- يعتقدون أن الوكالة هي التي اغتالت جون كنيدي..أو على الأقل لعبت دور العقل المدبر في اغتياله.

واتهمت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بأنها تسببت في تبديد آلاف المليارات من الدولارات على مدى السنين للإنفاق على برامج هائلة للأسلحة الاستراتيجية.. وذلك من خلال وضع تقارير كاذبة ومبالغ فيها إلى حد مذهل عن قوة الاتحاد السوفيتي العسكرية وقدراته الاقتصادية ومناعة نظامه وخطره على الأمن القومي الأمريكي. لتثبت الأحداث في التطورات الأخيرة أن «السي.أي. ايه» كانت تلفق وتزيف وتبث الذعر في نفوس الرؤساء الأمريكيين ومستشاريهم والرأي العام الأمريكي من «امبراطورية كانت في الحقيقة في حالة احتضار».

كثيرون من الأمريكيين- من مختلف التيارات و الميول، ليبراليين ومحافظين، رجال دين ورجال ثورة- يعتقدون أن «السي.أي.ايه» تحولت إلى امبراطورية خاصة داخل الامبراطورية الأمريكية. إذ يبدو أن تعبير دولة داخل الدولة لايكفي لحجم امبراطورية السي.أي .ايه، بجيوش الجواسيس والعملاء والخبراء والمحللين الذين تملكهم في محطات تنتشر في أركان الأرض... فضلا عن أقمار التجسس الألكترونية التي تجوب الفضاء، خاضعة للتوجيه من مقر الوكالة في «لانجلي» الضاحية الفيرجينية القريبة من واشنطن..

> *** امبراطورية المخابرات المركزية الأمريكية تحاول دفن ماضيها الأسود.. والاحتفاظ بكل ما عدا ذلك: دورها- أهدافها- أسرارها- ونفوذها المطلق على صانعي القرار.**

وإن لم يكن ضمن أي من محطات المتابعة على الأرض أو في أعالي البحار.

في عام ١٩٧٥ استيقظ الأمريكيون بعد كابوس «ووترجيت» الفضيحة الشهيرة التي لعبت فيها الوكالة دورا أثبت أن الديمقراطية الأمريكية بمؤسساتها العريقة قابلة لأن تصبح لعبة في أيدي الوكالة..إذا وضعت الوكالة يدها في يد رئيس يخضع لتوجيهاتها داخليا وخارجيا، منفذا قسما مختلفا عن قسم الخضوع للدستور الأمريكي وحمايته. ونتيجة لهذه اليقظة القاسية على الحقيقة خضعت السي.أي.ايه لتحقيقات حقيقية- للمحققين طبعا وليس للوكالة- من جانب الكونجرس.

كشفت تلك التحقيقات عن انتهاك الوكالة المستمر لحقوق الأمريكيين الدستورية والمدنية والإنسانية..وكشفت عن مؤامراتها الخارجية، مانجح منها وما فشل لاغتيال زعماء دول أجنبية. وكشف عن تغلغل نفوذ الوكالة في الإعلام الداخلي والخارجي.. وفي النقابات والاتحادات والتنظيمات السياسية والنقابية.. وحتى في الجامعات التي تحولت إلى مراكز تجنيد لتحويل ألمع العقول الشابة إلى جواسيس للداخل والخارج..ونتيجة لذلك أصدر الكونجرس في عام ١٩٧٦ مجموعة قوانين حددت من جديد إطار عمل الوكالة وصلاحياتها، وأساسا منعها تماما من ممارسة أي نشاط سري داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وقصر مهامها على الخارج، سواء بالنسبة لجمع المعلومات أو تنفيذ العمليات السرية. ومنع بصورة قاطعة اشتراكها-أو اشتراك أية جهة رسمية أو غير رسمية أمريكية- في مؤامرات لاغتيال رؤساء دول أو زعماء أجانب.. أيا كانت التبريرات.

وعندما تولى جيمي كارتر الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٧ كان لديه القدر الكافي من الشجاعة لكي يعين مديرا للوكالة- هو الأدميرال ستانسفيلد تيرنر- مؤمنا بضرورة تطهير السي أي. ايه، بعد كل ما كشفته تحقيقات السنوات الماضية.. وبالفعل تولى الأدميرال المهمة التي اعتبرها كثيرون مهمة تقليم أظافر الوكالة الشرسة. مع ذلك فقد ظل هناك بين الأمريكيين المعنيين بهذه القضايا من يعتقد أن الوكالة أصبحت أضخم من أي إمكانية للتحكم فيها.

كل هذا ولانزال نحاول أن نعدد الاتهامات الموجهة من الداخل إلى وكالة المخابرات المركزية.. فهذه كلها اتهامات أمريكية تضمنتها تقارير رسمية وجامعية. وكتب . ودراسات ومقالات.. صادرة كلها في داخل

الولايات المتحدة.

واتهامات غير الأمريكيين للوكالة تتجاوز ذلك، لكن ليس كثيرا إلا في حالات جزئية.

ولعل من أخطر الاتهامات الخارجية التي وجهت إلى المخابرات المركزية أنها هي التي صنعت فيروس «الإيدز» وأنها اخترقت الاحتكارات الكبرى كتجارة المخدرات العالمية وأعجبتها اللعبة وأعجبتها المكاسب أكثر، فشاركت أكثر مما منعت عمليات هذه الاحتكارات. وأنها - أيضا - اخترقت عددا من المنظمات والجماعات «الإرهابية» الدولية وغير الدولية. وأيضا أعجبتها اللعبة وساعدت فيها واستخدمتها لأغراض خاصة بها.. أو لأغراض تعتبرها هي أغراضا أمريكية «مشروعة». وليس بين هذه العمليات ما هو أكثر شهرة من عمليات **استخدام المخدرات والأموال الناتجة عن تهريبها في تمويل الأنشطة العسكرية ضد القوات السوفييتية في أفغانستان طوال عقد الثمانينات.**

غير أن الاسبوع الماضي حمل مفاجأة، اتهام جديد. من نوع آخر. يفوق التصور ولايمكن توقعه.

ماذا؟

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية متهمة بأنها هربت طنا من المخدرات. نعم طنا كاملا (٢٠٠٠) رطل (باوند). كمية تعادل في الحجم عند تحميلها علي سفينة أربعين قدما مربعا. إلى أين؟ إلى داخل الولايات المتحدة. حيث نزلت إلى شوارع المدن الأمريكية ووزعت بين الشباب وغير الشباب من الأمريكيين وفعلت فعلها فيهم.

كان المظنون، حتى كشفت هذه الفضيحة مؤخرا، أن الوكالة المركزية تمارس نشاطاتها في مجال تجارة المخدرات خارج الولايات المتحدة..وفي هذا الإطار -كما في غيره من أوجه أنشطة الوكالة- فإنها تتمتع بأوسع وأقوى حماية من أجهزة السلطة الأخرى، التنفيذية والتشريعية على السواء.

لاتوجد وكالة رسمية في الولايات المتحدة تحميها وتحمي أسرارها وممارساتها كل الوكالات الأخرى والسلطات الأخرى مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

ويبدو أن هذا الوضع غير قابل للتغيير.. حتى بعد أن تبين أن الوكالة تورطت إلى ما فوق اتهامها في جريمة تهريب طن مخدرات إلي داخل الولايات المتحدة.

الجريمة وقعت في عام ١٩٩٠..ولم يعرف شيء عنها إلا عندما قررت مسئولة في وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية اسمها «أنابيل جريم» الكشف عنها في حديث تليفزيوني على شبكة «سي. بي.اس» قبل عدة أسابيع «وتبين من تصريحاتها أن الشحنة وكلها من الهيروين النقي- وتقدر قيمتها بعدة عشرات من ملايين الدولارات- قد تمت بترتيب بين مارك ماكفارلين وهو مسئول في وكالة المخابرات المركزية وجنرال رامون جيمس ديفيز أحد قادة الحرس القومي في فنزويلا.

وعندما كان لابد من «تبرير» أو تفسير من جانب الوكالة نفسها بعد أن تأكد أن ماحدث قد حدث فعلا، قال المسئولون في الوكالة أنهم فعلوا ذلك «من أجل كسب ثقة مهربي المخدرات في كولومبيا».

من أجل كسب ثقة مهربي المخدرات في كولومبيا تعاونت الوكالة معهم- ومع مسئولين في بلدان أخرى يثق بهم كثيرا هؤلاء المهربون- في تهريب طن- ألف كيلو غرام- من الهيروين إلى داخل الولايات المتحدة مستخدمة سلطتها وسرية أنشطتها وهيمنتها على باقي الأجهزة في الولايات المتحدة.

ولن يصدق أحد خارج الولايات المتحدة إلى أي حد عوملت هذه الجريمة- الفضيحة- وكأنها خبر عادي..حدث قليل الأهمية من جانب الإعلام الأمريكي. ربع ساعة في البرنامج التليفزيوني الذي كشف عنها في البداية.. وبعد ذلك تغطية ثانوية في «**نيويورك تايمز**» في اليوم التالي.. وبعد «**نيويورك تايمز**» بيوم كانت التغطية أقل مساحة وعلى الصفحات الداخلية في الصحف الأخرى من «**واشنطن بوست**» إلى «**لوس انجيلوس تايمز**»..حتى أصغر الصحف المحلية.

عندما أذيع هذا السر الخطير لأول مرة تصورنا أن بركانا قد تفجر.. وأننا بصدد موضوع خطير سيتطلب استعدادات ونشاطا خاصا لمتابعته إخباريا والبحث عن خلفياته وخباياه. لكن الأيام مرت، عشرة أيام كاملة من ٢٠ نوفمبر حتى ٣٠ منه، ولم تظهر تفاعلات من أي نوع. طبعا لم نتوقع مظاهرات احتجاج في الشوارع. لكننا توقعنا أوامر عليا بتحقيقات واسعة في الجريمة. توقعنا أن يقطع الكونجرس عطلته. بالأحرى أن لايبدأها أصلا.. فقد بدأت بعد خمسة أيام فقط من إذاعة الخبر.. على الأقل أن تتابع الصحافة الأمريكية الموضوع بتحقيقات متلاحقة يوميا. أن تصدر المنظمات والجمعيات الأهلية المعنية بيانات تطلب باطلاع الرأي العام على الحقائق.

كأن بالونا مما يلعب به الأطفال انفجر وأحدث حملة الإزعاج التي يحدثها صوت الانفجار..وبعدها ينصرف الجميع عنه يستأنفون نشاطهم العادي.

عندما تعرضت سيارات موظفي الوكالة المركزية لطلقات رصاص من مهاجم فرد في صباح يوم من أيام شهر فبراير الماضي، وهم في طريقهم نحو بوابة المقر الرئيسي للوكالة، قامت الدنيا ولم تقعد. كان رد الفعل صارخا وحادا بالقدر الكافي..وأكثر ..لمدة أسابيع ظلت قصة «الهجوم» على موظفي الوكالة تتصدر الأخبار حتى خبت تحت تأثير فشل السلطات في القبض على الجاني. حتى وإن كانت قد حددته بالاسم وعرفت أنه هرب عائدا إلى بلده الأصلي باكستان.

أما هجوم الوكالة على الأمريكيين بأسلحة الهيروين الفتاكة فلم يبد في تقرير السلطات الرسمية والإعلام جديرا بمتابعة مماثلة. ومع أن هناك جريمة كبيرة واسعة النطاق وضحايا بالآلاف لتأثير الهيروين الذي جلبته الوكالة إلى المستهلكين الأمريكيين. «ولكسب ثقة المهربين في كولومبيا» بهدف الإيقاع بهم.. إلا أنه لايوجد متهمون. هناك أسماء مثل **ماكفارلين والجنرال الفنزويلي**، لكن أحدا لم يطلق عليهم أبدا وصف «متهمين». وتبقى المسألة غائمة، مع أن من المؤكد أن عشرات من المسئولين في الوكالة لابد وأن يكونوا قد أدوا أدوارا محددة- مختلفة المستويات في المسئولية- حتى أمكن أن تتم هذه العملية الخطيرة..وأن يتخطى طن الهيروين كل الحدود ويدخل إلى مدن أمريكا ويوزع فيها تحت أعين السلطات.

واسم ماكفارلين- رجل «السي.آي.إيه» الذي لعب الدور الأساسي في ترتيب هذه العملية على الجانب الأمريكي- هو اسم مألوف لمن يتابع قضايا المخابرات الأمريكية وأدوارها في منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية. إنه واحد من أبرز المسئولين في الوكالة فيما يتعلق بتسليح عصابات مثل «الكونترا» في **نيكاراجوا**.. وتسليح وتدريب الحكومات والجماعات اليمينية ضد الجماعات المناهضة للنفوذ الأمريكي. يعتبره كثيرون من خبراء المنطقة واحدا من المسئولين عن جرائم قتل فيها آلاف من المدنيين في **السلفادور وهايتي**. يقال عنه أنه لعب دورا في الانقلاب العسكري الذي أطاح برئيس هايتي المنتخب **جان برتران أريستيد**. وأن له

ضلعا في تكوين وتسليح عصابات «فيالق الاغتيال» في السلفادور التي قتلت - ضمن من قتلت- عددا من الراهبات الأمريكيات في أوائل الثمانينات. وعددا من القساوسة في أوائل التسعينات. في إطار الحملة الواسعة في السلفادور التي أودت بحياة أكثر من ٧٠ ألف مدني.. معظمهم من الفلاحين الفقراء.

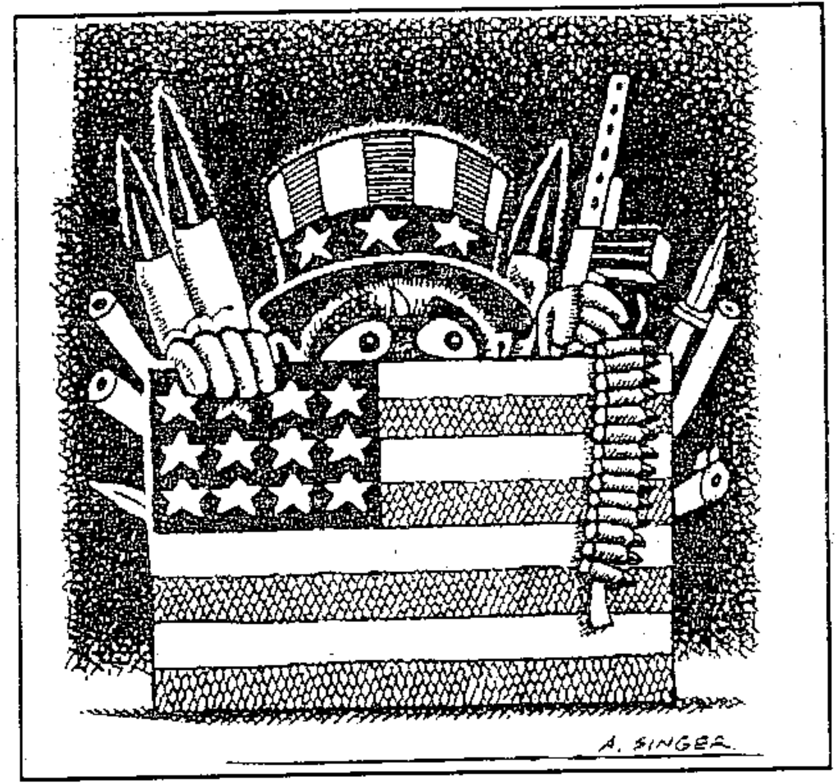
حكام هايتي العسكريون- ومثلهم حكام السلفادور وكثيرون من العسكريين في فنزويلا وكولومبيا وجواتيمالا وبيرو.. وغيرها- يعرفون بعلاقاتهم الوثيقة باحتكارات تهريب المخدرات. وفي الوقت نفسه علاقاتهم الوثيقة مع السي.أي.إيه.

قضية الجنرال مانويل نورييجا حاكم بنما الذي غزت القوات الأمريكية بلاده في مثل هذا الوقت من عام ١٩٨٩ وألقت القبض عليه ونقلته إلي الولايات المتحدة حيث حوكم وأدين وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ٤٠ عاما، كانت بأكملها «قضية مخدرات». ويذكر الذين شاهدوا علي شاشات التليفزيون لحظة القبض عليه مكبلا بالسلاسل الحديدية أن الأمريكيين الذين قاموا بهذه المهمة كانوا من رجال وكالة مكافحة المخدرات. فالاتهامات التي وجهت إليه تتعلق جميعا بما «ارتكبه بحق الولايات المتحدة» بتعاونه مع احتكارات تهريب المخدرات في المنطقة..

الاتهامات نفسها التي كان لابد أن يواجهها المسئولون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذين تورطوا في تهريب طن من الهيروين إلى داخل الولايات المتحدة.

وبصرف النظر عن صحة الاتهامات التي حوكم عليها الجنرال نورييجا أوعدم صحتها.. فإن الحقيقة التي لاينكرها أحد أن الرجل كان يرتبط بعلاقات وثيقة بوكالة السي.أي ايه، لفترة طويلة قبل أن تفسد علاقته بالولايات المتحدة لأسباب سياسية تتعلق بسيادة بنما على قناتها وتتعلق بعلاقات بنما مع الدول الأخرى.

أما علاقة الوكالة نفسها بعمليات تهريب المخدرات فلا يكاد أحد يعرف على وجه التحديد متى بدأت.. لكن دورها في التهريب أثناء حرب فيتنام موثق بما لايدع مجالا لأى شك.. وقد كان تحت تصرفها طوال عقدي الستينات والسبعينات أسطول كامل من الطائرات كانت تستخدمها في التهريب (الأفيون والهيروين على وجه التحديد) في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا. وليس هناك ممن تابعوا تاريخ الحرب الأمريكية في فيتنام ولايعرف



«الأمن القومى الأمريكي» بريشة أ. سنجر عن مجلة «زى» الأمريكية

أن شركة «إير أمريكا» كانت مجرد غطاء لما كان في الحقيقة الخطوط الجوية للسي.أي.إيه لنقل المخدرات(...).

وقد أصبحت المخدرات مشكلة أمريكية كبرى بعد ذلك الوقت بالتحديد. وقيل أن المشكلة انتقلت مع المحاربين الأمريكيين لدى عودتهم من الحرب في فيتنام. فهل يكفى هذا لنشر المشكلة على هذا الحد في أنحاء الولايات المتحدة.. أم أن السر الذى كشف أخيرا يمكن أن يشير إلى أن السي.إيه.إيه ربما كانت تمارس تهريب المخدرات إلى داخل أمريكا منذ ذلك الوقت.. أي منذ ثلاثين عاما؟

ليس هذا هو السؤال الوحيد الذى تثيره الفضيحة الأخيرة «المكتومة» حتى الآن. وإلى أجل غير مسمى. فهناك أسئلة عديدة أخرى تتردد في الأوساط غير الرسمية التى تتخذ موقفا مناهضا لنشاطات السي إي.إيه. سواء كانت ضد قوى خارجية أو قوى داخلية أمريكية. ولعل السؤال الأكثر إلحاحا بينها: من أين جاءت النقود التى اشترت بها وكالة المخابرات المركزية طنا من الهيروين لتهريبه إلى أمريكا؟ إن أحدا لايمكن أن يظن أن تجار المخدرات الكبار في كولومبيا أو وسطاءهم الكبار أيضا، ممن يحملون رتبة جنرال، قد قدموا طن الهيروين «هبة» للشعب الأمريكي. أو حتى ضمن برنامج مساعدات لأصدقائهم في السي. إي.إيه.(...) ولا بد أن يكون قد دفع ثمن هذا السم الأبيض نقدا.. إن لم يكن بالكامل فعلى الأقل جزء كبير منه كضمان لإتمام العملية. فمن أين؟.

وتتداعى سلسلة تساؤلات عن هذا السؤال نفسه: ماهي البنوك الأمريكية المشتركة في عملية «غسيل النقود» التى أمكن بها تحويل المبالغ اللازمة لإتمام الصفقة؟. ثم، وهنا هو الأهم من قبض أثمان طن الهيروين.. ملايين الدولارات التى يتم تحصيلها نتيجة لبيعه (بواسطة الموزعين) في شوارع واشنطن وسان فرانسيسكو ولوس انجلوس وبوسطن وشيكاغو ودالاس.. الخ.

إن من «الأسرار المكشوفة» للسي. أى. إيه يقول الباحث الأمريكى درايدي جريزولد أن الوكالة تودع أموالا ضخمة في حسابات جارية في البنوك الأمريكية كبيرها وصغيرها.. ولكن بأسماء شركات وهمية.. شركات تلعب دور الواجهات. تماما مثل شركة طيران «إير أمريكا». ومن الأسرار

المكشوفة أيضا أن المسئولين الكبار في هذه البنوك ينفذون بدقة تعليمات مشددة بمنع أي تحقيق رسمي أو صحفي للتدقيق في مصادر الأموال المودعة أو التحويلات التي تتم بواسطة هذه الشركات. وعند الضرورة فإن حجة «صيانة الأمن القومي» تبرز في وجه أي معترض.

في أوائل شهر يناير ١٩٨٥ في ذروة رئاسة ريجان التي كانت بداية تحطم القيود على أذرع السي.أي.إيه وعودة حريتها المطلقة اليها. أصدر القضاء الأمريكي حكما بتغريم «بنك أوف أمريكا» مبلغ ٤,٥ مليون دولار لانتهاك القوانين الأمريكية بعد الإعلان عن إيداعات نقدية (كاش) بمبالغ كبيرة.. الأمر الذي يدل دلالة أكيدة على أن هذه المبالغ جاءت عن طريق غير مشروع. غالبا تجارة المخدرات أما عدا ذلك فإن التحقيقات انتهت عند هذا الحد. فلم تبذل أية محاولة لمعرفة مصادر هذه النقود السائلة التي دخلت خزائن «بنك أوف أمريكا» ولا نشاطات مودعيها.. وكان عدد هذه التحويلات الضخمة ١٧ألف تحويل نقدي (..).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن «بنك أوف أمريكا» واحد من أكبر البنوك الأمريكية. وأنه ليس باستطاعة أية سلطة في الولايات المتحدة حجب التحقيقات في أية مخالفات من هذا النوع سوى السي.إي.أيه.وبالمناسبة فإن هذا البنك هو أول مصرف أمريكي أصدر «بطاقات الدين» (كريدت كارد) في تاريخ الولايات المتحدة. وكان ذلك في عام ١٩٥٨. والأجدر بالذكر هنا أنه كان المصرف الأمريكي الوحيد الذي سمحت الحكومة الأمريكية برفع حد مديونيته لهيئة الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) عندما وقعت في عام ١٩٩٠ أزمة الأفلاس الكبرى التي تعرضت لها مئات من المؤسسات الخاصة بالتوفير والإقراض، وساد شعور بأن الأزمة توشك أن تمتد إلى البنوك العملاقة. ويدل هذا على أن لهذا المصرف مكانة خاصة، وهو مؤشر آخر إلى قوة علاقته بأقوى أجهزة السلطة في أمريكا ، وبينها السي أي أيه.

وكان المسئولون في وزارة الخزانة الأمريكية أعلنوا في عام ١٩٨٩ أنهم يقدرون قيمة النقود التي يتم «غسيلها في البنوك الأمريكية» (أي تحويلها إلى نقود شرعية بإخفاء مصادرها الجنائية) بنحو ١١٠ مليارات من الدولارات. سنويا. وقتها وعدت إدارة بوش- الرئيس السابق والمدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية- بأن تقيم «مركز جمع معلومات» الكتروني لمراقبة التحويلات النقدية والإيداعات الخارجية بصورة أشمل وأدق.. لكن هذا الوعد بقي وعدا ولايزال. والأحرى أنه نسي تماما. أو أنه كان قرارا مع وقف التنفيذ منذ صدوره.

هل حصلت الولايات المتحدة - نتيجة خطة السي.إي.إيه. لكسب ثقة مهربي المخدرات في كولومبيا بمساعدتهم في تهريب طن هيروين إلي داخل الولايات المتحدة- على معلومات ترقى في أهميتها وقيمتها إلى حد الدخول في هذه المخاطرة الرهيبة؟.

سؤال آخر. لكن إجابته ماثلة في الواقع الحقيقي وهو أن كميات المخدرات التي تهرب إلى أمريكا من كولومبيا ومن غيرها في تصاعد. إن الوحدات العسكرية -المزودة بطائرات الهليكوبتر والأجهزة الالكترونية المتقدمة- والتي أرسلتها الولايات المتحدة إلى عدد من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية لخوض الحرب ضد المهربين في قواعدهم الأصلية، مصابة بفشل مزمن.

على أي الأحوال فإن مسئولي السي.إي.إيه ليسوا من الغباء بحيث يغفلوا الحقائق إغفالا تاما عندما تكون واضحة وقاطعة. إنهم لم ينكروا ما حدث. لكنهم قالوا أن نشاطات الوكالة في فنزويلا كانت «مؤسفة» وكانت نتيجة «أحكام خاطئة» وقالوا أيضا أن مسئولي الوكالة ربما كانوا ضحية خداع الجنرال رامون جيين دافيلا رئيس شعبة مكافحة المخدرات في الحرس القومي الفنزويلي.. لكن مسئولة في وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية- التي كشفت تحقيقاتها سر هذه العملية من الأساس- قالت أنها تعرف يقينا أن الجنرال لم يكن يتحرك خطوة واحدة دون علم السي.إي.إيه وبالتحديد دون علم رجل الوكالة المركزية في فنزويلا مارك ماكفارلين.

بل لقد ذهبت هذه المسئولة إلى أن الجنرال دافيلا لم يكن يذهب إلى دورة المياة قبل أن يأذن له مكفارلين بذلك(...).

يوم ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي- بعد أربعة أيام من إذاعة خبر الفضيحة- كان جيمس وولسي مدير السي.إي.إيه في الإدارة الحالية يلقي خطابا أمام «نادي المديرين التنفيذيين» في شيكاغو. وكانت مناسبة أكيدة للدفاع عن الوكالة، ماذا قال وولسي؟

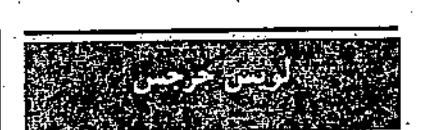
قال بالحرف الواحد: «إذا سمعتم أخبارا في أجهزة الإعلام بأننا نجند عملاء- مخبرين- لهم علاقات مع بعض الجماعات غير الجنائية، مثل تجار المخدرات في أمريكا الجنوبية وخلايا الإرهابيين والمجالس العسكرية القمعية الحاكمة، فإنني آمل للغاية أن تكونوا على حق. إن بعض عملائنا أو مخبرينا يختلفون بعض الشيء عن الأشخاص الذين يحضرون -مثلا- اجتماع مجلس الآباء المحلي. إننا لانحتاج إلى التجسس على الناس الفضلاء. إننا نقوم بعملنا في سرقة الأسرار من الناس الذين يمكنهم أن يلحقوا الأذى بأمريكا.. في بعض الأحوال فإن مخبري السي.إي.إيه. سيخونونا في محاولتنا لاختراق واعتراض طريق المخدرات حتى لاتدخل الولايات المتحدة أو لاختراق جماعات الأرهاب الدولي».

«برافو مستر وولسي».. دفاع ما كان يمكن أن يتبجح أي مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية. حتى مستر بوش . لافرق إذن .السي.إي.إيه ومديرها في أي عهد وأي رئاسة هي هي. وإذا كنا قد شاهدنا الرئيس كلنتون يحاول أن ينأى عن الوكالة المركزية عندما أعلنت تقريرها عن رئيس هاييتي الشيوعي آريستيد- الذي وصفته فيه بالجنون- فلا يعني هذا أنه يستطيع أن يختلف مع السي.إي.إيه مرتين خلال فترة وجيزة. حتى وإن تحدت سياسته الرسمية، حتى وإن تبين أنها في عهد الرئيس الذي سبقه هربت إلى داخل أمريكا طنا من المخدرات. وعلى أي الأحوال ففي الحالتين: حالة التقرير عن آريستد وحالة تهريب الهيروين- لم يقع بأي من مسئولي الوكالة أي عقاب. ولم يرغم أحدهم على الاستقالة.

قبل شهور طويلة من انكشاف هذه الفضيحة كان بعض قادة الرأي العام- وبينهم كما ذكرنا أمريكيا ذو نفوذ كبير هو السناتور باتريك «موينيهان- قد دعوا إلى الاستغناء عن وكالة المخابرات المركزية، باعتبار أن الأغراض التي من أجلها خلقت قد انتفت بانتهاء الحرب الباردة وتحول روسيا إلى حليف وصديق لأمريكا.. فضلا عن أنها أثبتت فشلها المتكرر. ولم تلبث هذه الدعوة أن خفتت واختفت أصوات الذين دافعوا عنها. لكن حتى قبل أن تختفي هذه الدعوة كلية من الساحة، كتبت المعلقة الأمريكية المرموقة ماري ماجروي تعليقا في صحيفة «واشنطن بوست» قالت فيه: «إن رؤساء أمريكا وزعماء الكونجرس لايستطيعون أن يتصوروا الحياة بدون السي.إي.إيه.. إنهم يحبون الإثارة ويحبون الشعور الذي تعطيه لهم الوكالة بأنهم يعرفون مالا يستطيع غيرهم أن يعرفه.».

ايطاليا الى أين ؟

فى الانتخابات المحلية .. فاز اليسار.. ودعمت الفاشية مراكزها..



ايطاليا الى أين بعد انتهاء الحرب الباردة؟

سؤال يجيب عنه الايطاليون فى مارس القادم أمام صناديق الانتخابات حيث تجرى أول انتخابات تشريعية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى ظل غياب كامل للقوى السياسية التقليدية والتى يمثلها الحزبان الديمقراطى المسيحى والاشتراكى

هذا الغياب لقوى الوسط وضع المجتمع الايطالى أمام اختيار حاد، الاستقطاب بين أقصى اليمين وأقصى اليسار.. ارهاصات هذا الاستقطاب بدت واضحة فى الانتخابات المحلية التى اجريت على مرحلتين فى نوفمبر وديسمبر الماضيين ونتج عنها فوز واضح ومتساوى القوى لحزب اليسار الديمقراطى **(الشيوعى السابق)** وحركة الفاشية الجديدة.

فرغم فوز اليسار بمنصب الرئاسة فى المدن الايطالية الست الكبرى، فان الفاشيين تمكنوا من الفوز برئاسة أكثر من مدينة متوسطة، كما حصلوا على أغلبية المقاعد فى بعض المدن التى فاز اليسار برئاستها.

نتيجة الانتخابات جعلت كلا من رئيس حزبى اليسار واليمين يصرح: بأن معركة الانتخابات التشريعية فى مارس لن تكون سهلة، ويسعى كل منهما حاليا إلى تكوين تحالف مع القوى السياسية الأقرب اليه لتدور المعركة فى النهاية بين جبهتين متقابلتين ويحسمها الناخب الايطالى الباحث عن الاستقرار وفرص العمل.

ورغم أن إيطاليا لم تعرف استقرارا سياسيا بعد الحرب الثانية حيث تشكلت فيها ٥٢ وزارة الا انها كانت كلها وزارات تدور فى فلك الحزبين الشريكين فى الحكم وهما المسيحى والاشتراكى.. واستقرت الأمور على هذا الحال متأثرة بالتدخل الامريكى فى السياسة الايطالية- من خلال الحزب المسيحى الذى ساهمت واشنطن فى ظهوره بعد الحرب- وأيضا بمتطلبات المواجهة مع الشرق الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفييتى.

جيانفرانكوفينى
الفاشية الجديدة لن تنعزل بعد الآن..



بداية التغيير

بعد سقوط حائط برلين ، وانتهاء الحرب الباردة، وتغيير شكل المواجهة العالمية ومتطلباتها كانت ايطاليا- بحكم دورها فى هذه الحرب- أول دولة غربية تتجه نحو التغيير حتى تتلاءم مع الوضع الجديد الذى فقدت فيه القوى التقليدية مبررات وجودها.

بدأ التغيير بالأحزاب حيث تحول الحزب الشيوعى بزعامة اكيللى اوكتو فى فبراير ١٩٩١ الى حزب **«المسار الديمقراطى»** بينما كون بقية الشيوعيين حزب إعادة التأسيس.

ونشطت الحركة الديمقراطية الفاشية واتجهت إلى توسيع نطاق عضويتها مستغلة ظروف الازمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وخاصة فى ضواحى المدن وبين الفئات الهامشية فى المجتمع وقد بلغ عدد اعضائها حاليا ١٥٠ ألف عضو.

وظهرت رابطة الشمال ذات النزعة الانفصالية فى شمال البلاد.. وفى العام الماضى سقطت شعبية الحزبين التقليديين **(المسيحى والاشتراكى)** بفعل انكشاف أسرار مرحلة مابعد الحرب العالمية وخاصة علاقات رئيس الوزراء الديمقراطى المسيحى جوليو أندريوتى مع عصابات المافيا، وظهور فضائح الفساد والرشوة التى اضطرت الوزارة الاشتراكية برئاسة جوليانواماتو إلى الاستقالة بعد توجيه الاتهام الى خمسة من وزرائها.

اليسار.. منافس مشترك

فى ظل هذه الأجواء جرت الانتخابات المحلية لأول مرة بعد استحداث نظام التصويت على جولتين يتنافس فى الثانية المرشحان الفائزان بأعلى الاصوات فى الجولة الاولى دون أن يحصلا على نسبة ٦٠٪ من الاصوات. ظهرت النتائج لتؤكد فوز اليسار الديمقراطى باكبر عدد من الأصوات ورئاسة المدن والمقاطعات.

بالنسبة للمدن الست الكبرى لم تحسم الجولة الاولى المعركة سوى فى باليرمو عاصمة صقلية معقل عصابات المافيا حيث فاز ليولوكا اورلاندو رئيس رابطة الشمال وقد دعمته قوى اليسار وفاز بـ ٧٥٪ وحصلت منافسته من الحزب الديمقراطى المسيحى على ١٦٪ فقط.

* فى روما انحصرت المنافسة فى الجولة الثانية بين فرانشيسكو روتيلى مرشح الخضر

والمدعوم من اليسار (حصل على ٣٩٪ في الجولة الاولى) وجيانفرانكو فيني أمين عام الحركة الديمقراطية الفاشية (٢ر٣٥٪).

بين الجولتين ركز روتيللي على اجتذاب أصوات الوسط- الديمقراطي المسيحي- الذين فشل مرشحوهم في الجولة الاولى. كما ركز على تدعيم خوف أهل روما من «اللصان السوداء» شعار الفاشيين، ويذكر روتيللي الجماهير بمآسي الفاشية في السابق ويقول «من لايملك ذاكرة الماضي يبني مستقبلا سيئا». وتحرك عدد كبير من المثقفين والفنانين في اجتماعاته الانتخابية للتعبير عن مساندتهم له ورفضهم للفاشية حتى حسمت المعركة في الجولة الثانية ليحصل روتيللي على ٥ر٥٤٪ وزعيم الفاشيين على ٥ر٤٥٪

(للمقارنة: نجد أن انتخابات ١٩٨٩ أسفرت عن حصول الحزب المسيحي الديمقراطي على ٩ر٣١٪ والشيوعي ٦ر٢٦٪ والاشتراكي ٨ر١٣٪ والفاشيين٨ر٦٪)

* في نابولي بالجنوب وفي الجولة الاولى حصل انطونيو باسولينو المرشح اليساري على ٧ر٤١٪ والساندرا موسوليني (الفاشية) حفيدة موسوليني ٤ر٣١٪.. وقد وضعتهما استطلاعات الرأى قبل الجولة الثانية على قدم المساواة، وأكد المقربون من مرشحة الفاشية انها تمكنت من اجتذاب اصوات الوسط. ثم قفز باسولينى قبل الانتخابات بأيام إلى القمة نتيجة تركيز دعاية اليسار على مآسي الفاشية ورغم ذلك كان القلق يساور لوجود.. حزب غير مرئي في المدينة يستطيع أن يفرض سيطرته» وحسمت الجولة الثانية لصالح مرشح اليسار بنسبة ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ لحفيدة موسوليني.

(في انتخابات ١٩٩٠ حصل المسيحي على ٨ر٢٩٪ والشيوعي ٥ر١٩٪ والديمقراطي اليساري ٧ر١٢٪ والفاشية ٢ر٩٪)

* في فينيسيا حصل ماسيموكاشياري مرشح اليسار على ١ر٤٢٪ والدوماريكوندا مرشح رابطة الشمال على ٣ر٢٧٪ وفي الاعادة حصل الاول على ٥٧٪ والثاني ٤٣٪ (في ١٩٩٠ حصل المسيحي على ٩ر٢٥٪ والشيوعي ٦ر٢٣٪ والاشتراكي ٦ر١٧٪ والرابطة ١ر٣٪ والفاشية ٣٪)

وفي جنوا حصل ادريانوسانسا مرشح اليسار على ٨ر٤٢٪ وانريكو سيبررا مرشح الرابطة على ٦ر٢٦٪ وفي الإعادة حصل الاول على ٦٠٪ والثاني على ٤٠٪ (في



انطونيو باسولينو مرشح اليسار الديمقراطي في حملته لمنع وصول موسوليني الى عمودية نابولي

١٩٩٠ حصل الشيوعي على ٧ر٣٠ والمسيحي على ٨ر٢٢٪ والاشتراكي ٧ر١٥٪ والرابطة ٨ر٥٪ والفاشية ١ر٣٪)

* في فريستا حصل ريكاردو ايللي مرشح اليسار على ٧ر٣٣٪ وجوليو ستافيري مرشح اليمين (الفاشية) على ٢ر٣٣٪ ومرشح الرابطة ١ر٢٢٪ وفي الإعادة حصل الأول على ٥٤٪ والثاني ٤٦٪ (في انتخابات ١٩٩٠ حصل المسيحي على ٢١٪ والحركة الفاشية على ١٣٪ والرابطة ٦ر٩٪ والاشتراكي ٩٪ واليسار الديمقراطي ٣ر٧٪)

الخريطة الجديدة والانتخابات القادمة

الخريطة السياسية الجديدة التي ظهرت عقب الانتخابات تعطي مؤشرا لحركة الاحزاب قبيل الانتخابات التشريعية في مارس القادم، فالرابحان الاكبر وهما اليسار الديمقراطي والفاشية الجديدة لديهما الرغبة في تأكيد فوزهما بفوز أكبر يتيح لهما حكم البلاد.

المهمة ليست سهلة لأن الانتخابات التشريعية تجرى بنظام الاغلبية من جولة واحدة.. هذا النظام يحتاج الى تحالفات سياسية قوية ولذلك يتوقع المراقبون أن يتجه الحزبان الرئيسيان الجديدان الى الوسط لاجتذابه نحوهما.

جيانفرانكو فيني زعيم الفاشيين الجدد من ناحية يقول إن اليمين لن يبقى معزولا من الآن فصاعدا. وهو يستند في ذلك إلى النتائج التي تحققت والتي جعلت «الحركة» - ولأول مرة منذ ١٩٤٦ - الحزب الأول في روما ونابولي حيث حصلت على ثلث الاصوات. ويقول «إن هذا النجاح استند على الفئات الأدنى من المتوسطة وخاصة في الضواحي تلك الثائرة على النظام القائم، كما استند - في رأيه- على الخوف من صعود اليسار».

بينما اكيللى اوكتو سكرتير عام اليسار الديمقراطي يكرر أن اليسار جاهز لتسلم البلاد وهو يسعى لذلك إلى تكوين تجمع تقدمي واسع يضم الخضر والليبراليين وكل المعادين للفاشية بمآسيها القبيحة والتي لايمكن أن تمحى من الذاكرة

ويؤكد اوكتو أن اليسار الديمقراطي هو القوة السياسية الوحيدة المنظمة على المستوى القومي والقادرة على الوقوف سدا منيعا أمام «الكتلة» ذات النزعة الانفصالية في الشمال وضد الفاشية الجديدة في الوسط والجنوب.

إن الورقة الرابحة لليسار الديمقراطي هي تجسيد الرغبة القوية في التغيير والتواصل مع الجمهورية الأولى التي تأسست من النضال القومي ضد الفاشية.

(ونعود إلى السؤال الأول.. إلى أين تتجه ايطاليا.. الى اليسار أم إلى الفاشية؟ هذا ما سيجيب عنه الناخب الإيطالي بعد شهرين.

المؤسسة العسكرية تسيطر على الساحة السياسية في العالم الثالث وأمريكا وروسيا !

د. محمد عصفور

بقدر علمي- وهو حتما قاصر- لم تحظ **ظاهرة العسكرة** باهتمام كبير في الدراسات والأبحاث والمؤلفات والكتابات باللغة العربية.. فالمنشور في هذا الموضوع الخطير قليل للغاية إذا هو قورن بعشرات الكتب التي ظهرت باللغات الاجنبية ألجليزية وفرنسية بصفة خاصة.

ويستحيل أن يقتصر تناول ظاهرة العسكرة على أحد وجوهها، وهو وجه الانقلابات العسكرية . طبيعتها وأسبابها ونتائجها.. وإنما لابد وأن تشمل أية دراسة جادة لهذه الظاهرة، بحث الدور التاريخي للعسكر في نشأة الامبراطوريات والدول.. وكذلك انهيارها أوسقوطها، و إبراز الدور الأساسي أو الثانوي للعسكر في الدولة الديمقراطية المعاصرة و ماتدعيه بعضها من تحجيم العسكر وإخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.

فهل يتقلص حقيقة دور المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات ؟!

أم أن لهذه المؤسسة دورها الجوهري في الداخل- والحاسم -في الخارج؟

ويتطلب الأمر عندئذ بحث الظروف التي هيأت للمؤسسة العسكرية اختراق الدولة الدستورية ومؤسساتها وكيف أمكن «للشعب» أن يتقبل هذه الهيمنة..؟! وماهي الصيغ القانونية والأعلامية التي سخرت لتسويغ الهيمنة العسكرية؟!.. الخ.. الخ..

وكتيب **أحمد حمروش** عن الانقلابات العسكرية يمثل جهدا مشكورا، وإن كان في نطاق محدود للغاية وهو الانقلابات العسكرية التي تعددت واختلفت طبيعتها من دولة الى أخرى، وتطورت أهدافها كما يتطور كل شئ في الحياة. الانقلابات العسكرية اصبحت ظاهرة معاصرة (امتدت لتشمل أوروبا وأفريقيا وآسيا بعد أن أتخذت من أمريكا اللاتينية موطنا). وعلى الرغم من أن حمروش قد اعتنق التفسير الماركسي في شرح الانقلابات في العالم الثالث، الا أنه لم يبلغ درجتي الشمول والعمق البارزتين في المؤلف الهام الذي أصدره «جاك ودوبر» بعنوان الجيوش والسياسة حتى وإن كنت لا اتفق معه في كثير من النتائج التي استخلصها من دراساته المتعمقة في «الجيش ، والسلطة السياسية» وما اذا كان باستطاعة الجيش أن يعمل مستقلا عن طبقات الضباط والطبقة الاجتماعية والانقلابات اليمينية واليسارية والوسطية؟!.. ولماذا تحدث انقلابات عسكرية تقدمية؟ ولماذا تنجح الانقلابات الرجعية؟!.. وفضلا عما ضربه من أمثلة في السودان وأندونيسيا وشيلي والبرتغال.. وفي الفصل قبل الأخير حاول ايجاد تفسير لعدم قيام انقلابات عسكرية في أوروبا الغربية بما أسماه «اصطفاف الجيش مع الشعب».

وهذا المؤلف الهام الذي صدر عام ١٩٧٧ (ولست أدري ماإذا كان قد أعيد تنقيحه أو طبعه)، وإن صلحت بعض أفكاره أساسا لتفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية ، إلا أنه يبدولي أن هذه الأفكار لم تعد كافية لتفسير ظاهرة العسكرة في الامبراطوريتين الأمريكية- والسوفيتية سابقا.. فقد قامت حتى عام ١٩٧٧ (تاريخ نشر الكتاب) عوامل هامة شجعت ماأسمي بحق «عسكرة السلطة» وقيام دولة المعسكر أو الثكنة. GARRISON STATE التي أبرز خصائصها وسماتها المميزة عالم الاجتماع السياسي لاسويل LASSWELL ..الا أنه خلال الحرب الباردة التي نشبت بين الغرب والشرق. (بين أمريكا وأوروبا من جهة وبين الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى). توزع ولاء الدول ونظم الحكم في العالم الثالث بين المعسكرين الايديولوجيين الرأسمالية والشيوعية.. وكانت الاداة المستخدمة من المعسكرين هي الانقلابات العسكرية.. و هو ماانعكس بفظاعة على كافة مستويات العالم الثالث، وتمثل ذلك في القهر والنهب والصراعات الدموية التي تتصاعد في بعض الأحيان لكي تبلغ حد الحرب الأهلية! ويدعو ذلك الى طرح الكثير من التساؤلات منها:

* كيف يتفق ذلك مع كل من الأيديولوجيتين الديمقراطية الغربية ، والماركسية السوفيتية.. هل يتفق معهما تشجيع نظم الحكم العسكرية؟ وألا يعد ذلك «خيانة» للمبادئ أو القيم ديمقراطية أو ماركسية التي تدين القهر المادي، وترفض الاستغلال أو النهب الطبيعي حتى وإن تخفى وراء أقنعة زائفة للثورية!!



جمال عبد الناصر وعلي يمينه زكريا محيي الدين وحسين الشافعي، وعلى يساره عبد الحكيم عامر وحسن ابراهيم والسادات واقفا، "العسكريون وصيغة التحالف"

* إذا كانت الدول العظمى - مهما كانت أيديولوجيتها - تستسيغ تصدير الانقلابات العسكرية الى دول العالم الثالث ، فهل نجت هى نفسها من تسلل العسكرة الى نظمها ؟!
اذا كان التخلف والقهر أو النهب الامبريالى هو الذى يفسر قيام الانقلابات العسكرية فى دول العالم الثالث ، فبماذا نفسر الانقلاب العسكرى (الصامت !!) داخل القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتى ؟

وهل كان من شأن الصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتى أن يوجه الأخير الى أن يستخدم الأساليب الامبريالية فى اغتصاب مواقع لها داخل العالم الثالث ولو بالانقلاب العسكرى ؟!

وهل اقتصر أثر هذا الصراع على الدمار الخارجى فى عالم متخلف ، أم أن القوتين العظميين ذاتهما قد أصيبتا بهذا الداء الذى كان مصدرا إلى الخارج . وبعبارة أوضح هل أصيب النظامان الأمريكى والسوفيتى بالصبغة العسكرية ؟! ومتى وقعت هذه الإصابة .. هل وقعت بمجرد تحول الدولة الى إمبراطورية ؟! وماهو دور قوة الجيوش وتصنيع السلاح فى هذا التحويل ؟!

وإذا كانت التعليقات الأخيرة على الأحداث فى أمريكا وروسيا (بعد انهيار الاتحاد السوفيتى) تشير الى أن انقلابا عسكريا يجرى فى الدولتين حتى وإن كان هذا الانقلاب صامتا .. فهل مايحدث الآن هو حقيقة انقلاب على وضع دستورى أو شرعى مدنى ؟! أم أن هذا الانقلاب العسكرى المزعوم لايعدو أن يكون استمرارا لوضع مستقر ومؤكد هو: سيطرة المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية (ولاسيما الخارجية منها) وإن كانت هذه السيطرة تناهض نظام الحكم الدستورى : ديمقراطيا كان أو ماركسيا ؟!

وربما كان قيام المجمع العسكرى الصناعى فى كل من امريكا والاتحاد السوفيتى الدليل القاطع على قيام ظاهرة العسكرة فى النظام الامريكى والسوفيتى سابقا .. غير أن مايحدث الآن فى روسيا يبرز ظاهرة العسكرة بصورة أوضح بكثير والتى كانت مختفية أو مقنعة فى ظل الهيمنة الشكلية أو الصورية للحزب الشيوعى على القوات المسلحة السوفيتية.

هذه الأمور كلها أمور هامة تحتاج إلى تفسير وتعليق ، ولاسيما بعد أن أصبحت أمريكا الامبراطورية العالمية والعظمى ، والتى يعلن قادتها بوضوح وصراحة أنها الموجهة والمهيمنة على شئون البشرية كلها ، وأن رسالتها فى «الامريكانية» تفرض عليها الزعامة .. وإن كان المؤرخون الأمريكيون أصحاب القدر الرفيع يشيرون الى أن الزعامة الأمريكية العالمية كانت تستند الى دعامتين هما **القوة الاقتصادية والقوة العسكرية**.. غير أن الدعامة الاقتصادية، إن لم تكن قد انهارت او تهدمت أو تقوضت، فقد أصابها الوهن والضعف .. وهو نذير شؤم بالنسبة لكافة الامبراطوريات السابقة. غير أن الطموح الأمريكى لايقبل أبدا هذا التفسير، وأخشى مايخشاه المحللون أن **تتطرف أمريكا فى استخدام قوتها العسكرية للترهيب وتعويض ضعفها الأقتصادى** ولن يقتصر الأمر فى هذه الحالة على اعلان الحرب على القوى المنافسة، ولكنه سيزيد من حملات أمريكا المكثفة ضد دول العالم الثالث وفرض النظم العسكرية أو الفاشية التى تؤمن لأمريكا الأسواق المفتوحة والمنطلقة ضد المنافسين.

ومع ذلك فقد يكون من الضرورى قبل تناول ظاهرة العسكرة أن نحددها بحيث ننفى عنها ماينسب اليها أن تنفرد به من طغيان ، وأن نميز بينها وبين ماينسب إلى الأمبرياليات من إرهاب.. وهو هذا التعميم الذى يثير غضب العسكريين.. كل العسكريين- ولاسيما اذا كانت الشرور، التى تنسب الى نظم الحكم العسكرية هى أساسا شرور قادة المؤسسة الذين يحكمون!!

أنور السادات- حماية الشرعية الدستورية



ماالذى تعنيه العسكرة وماإذا كانت تنفرد بالقسوة والفظاظة

ليس من الجائز أن يعتبر وصف العسكرة ذما لأى نظام حكم تنفرد فيه المؤسسة العسكرية بالحكم ، وانما هو وصف سياسى أو قانونى يعبر عن ظاهرة سياسية تاريخية عريقة يمكن أن توجد فى أى مكان وزمان.

فنظم الحكم العسكرية هى تلك النظم التى تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية وحدها كما يقول أسامة أنور عكاشة «بوصفها العضلات الوحيدة فى جسد أى بلد من بلدان العالم الثالث». ففى مقدمة مسرحية عكاشة (الناس اللى فى الثالث) يقول: (إن العسكر .. لفظ صار اصطلاحا دالا على نظام وعقلية وأسلوب، نستطيع أن نتبين ملامحه اذا نظرنا الى أنظمة الحكم فى أمريكا اللاتينية وجمهوريات الموز والبن والأناناس، وفى أفريقيا وآسيا).

ويقول أسامة أنور عكاشة فى مسرحيته: (**حيثما يحكم العسكر تغيب الحرية.. وتصبح الديمقراطية نكتة وتداس حقوق البشر بالاقدام**.. وتنتهك الحياة الخاصة للإنسان، وتستلب حريته وتعتدى على حرماته). غير أن النظام العسكرى وفظاظته (ليس فقط الحكم العرفى أو العسكرى.. وليس فقط نزول المصفحات الى الشوارع. ولاهو أيضا مجرد فتح المعتقلات والسجون.. فهناك ماهو أخطر.. **هناك القهر المعنوى بالاستمرار فى تأليه الحاكم باعتباره الأوحد، حكيما ومعلما وقائدا** ولابديل له. ووضع عقول الناس تحت الوصاية واعتبار الجماهير قاصرة عن تحمل جرعة الديمقراطية كاملة.. الخ الخ. وحين يصبح القهر المعنوى من المسلمات التى يتقبلها المواطن وكأنها من طبائع الأمور.. **يهزم المواطن فى أعماقه**.. ويصبح فى بيته ووسط أسرته مجرد كتاب هش)

وليست نظم الحكم العسكرية وحدها التى تتميز بالإرهاب والطغيان والقسوة وأنما هناك نظم حكم أخرى تماثلها أو تفوقها فى هذه الشرور. فنظم الحكم الاستبدادية القديمة ، والنظم الفاشية أو حتى «الشيوعية الزائفة» تتفق كلها فى طبيعتها الشمولية وانكارها للأنسان والمواطنة، وفى عدائها الشديد

للديمقراطية والحرية والشرعية. وإذا كانت نظم الحكم العسكرية تشارك فى هذه الخصائص، فمرد ذلك أن المؤسسة العسكرية مؤسسة صناعية (فى تعريف علم الاجتماع) تقوم على الضبط والربط، وما تضطلع به من تنشئة أفرادها وقياداتها على الخضوع والطاعة ، وفرض النمطية عليهم جميعا ، وتوجيههم توجيها عدوانيا وقتاليا من أجل حماية الوطن من الاعداء.. وهذه الفضائل العسكرية تظل محتفظة بصفتها هذه طالما «وجهت» ضد الأغيار ولكنها تصبح لعنات اذا صبت فى الداخل ضد الأهل والجماعة!

ولايصعب إبراز الخصائص المشتركة بين نظم الحكم العسكرية ونظم الحكم الشمولية والاستبداد وفى مقدمتها تألية الحاكم، والوصاية على الشعب ، وتزييف الوعى بالشعارات ، وما يقترن بذلك كله .

* ولسنا فى حاجة الى إبراز ظاهرة تأليه الحكام فى الفاشية والشيوعية فقد تناولتها دراسات كثيرة، ولكن هذه الظاهرة فى نظم الحكم بالعالم الثالث عسكرية أو شمولية جديرة بالتفكير. ويصف عكاشة الزعيم العسكرى فى دولة العالم الثالث بأنه (يتصور أنه بطل ملهم ولاتتم حركة فى الكون الا بفضل توجيهاته، لأن حركة الناس والتاريخ والجغرافيا لابد أن تقف عنده) وهكذا (يؤله الحاكم باعتباره الأوحد حكما ومعلما وقائدا ولابديل له).. وقد يتخذ التألية صورة أخف، عندما يستخدم الحاكم (القانون فى فرض نفسه الى الأبد، لأنه لانظير له زعيما قائدا بطلاملهما معصوما من الخطأ!!)والوصاية على الشعب، ومعاملة الجماهير بوصفها قاصرة عن تحمل جرعة الديمقراطية كاملة، مظهران للتأله أو للزعامة المغرورة.. ويشارك «المثقفون»!! المرتشون فى تزييف الوعى. وفى تعبير عكاشة إنهم «الترزية المنظرون الذين يفصلون القوانين على المقاس، ويقيفوا لهم بدلة ديمقراطية تمشى عليهم.. فكلهم عندهم ديمقراطية على كل لون ياباتستة ديمقراطية شعبية ..ووطنية .. واجتماعية... ولها أنياب، وأخترعوا التعبيرات التى تريح الكل وتمشى مع أى إخراج: التوازن.. الاستمرارية.. وحده. الصف.. حشد كل الطاقات...الخصخصة!!».

هل هى المؤسسة العسكرية التى تحكم فعلا؟

إننى وإن كنت أعتقد أن من يحكم الشعوب ليسوا أشخاصا متطوعين من مؤسساتهم ومنظماتهم، وإنما الذى يحكم فعلا هى المؤسسة أو المنظمة وأن الحاكمين الظاهرين هم مجرد مندوبين أو وكلاء عن المؤسسة.. وإذا كان ذلك يصدق على كافة نظم الحكم دينية او طبقية أو سياسية.. فإنه يصدق من باب أولى بالنسبة للمؤسسة العسكرية.. غير أن تفسيرنا المؤسسى لنظام الحكم لايجوز أن ينفى دور الطابع الشخصى الذى يستغل أو يتخفى وراء فكرة المؤسسة أو المنظمة الحاكمة، للزعم بأن ماتصدره من قرارات هى قرارات مؤسسية. ولذلك من **الاجحاف الشديد أن نحمل المؤسسة العسكرية بكاملها بما يرتكب قادتها فى الحكم من فظاعات وجرائم وانتهاكات صارخة لكافة القيم الانسانية**

فإذا قيل إ ن المؤسسة العسكرية صارت فى دولة من الدول السلطة الحاكمة فإن ذلك لن يعنى أكثر من أن قيادة أو قيادات من هذه المؤسسة هى التى تحكم وترهب وتقهر وتستغل ، بينما يظل كافة العسكريين محجوبين أو ممنوعين من المشاركة فى السلطة والمسئولية ، استنادا الى مايوجبه الضبط والربط من الطاعة والخضوع المطلقين للقادة والحاكمين... حتى وإن حاول هؤلاء الاخيرون شراء الولاء بالامتيازات والمنح سواء كانت باهظة أو هزيلة !

وقد لايفلح هذا الاسلوب فى القضاء على نوازع التمرد أو حتى مجرد المشاركة الوجدانية للشعب المقهورا واعتقادى الخاص- وقد أكون مخطئا- أن الجرائم البشعة التى ارتكبت وترتكب ضد شعب مصر ماكانت لترتكب أبدا لو لم يكن الانسان غائبا منكورا تماما كآدمى، وهو مايعنى أن نظم حكم حركة الجيش المتعاقبة لم تتعامل إطلاقا مع المواطن كإنسان، وإنما هى قد تقمصت شخصية الغازى أو تبنت مفاهيمة فى اعتبار أفراد شعوب المستعمرة أو المحمية حشرات أو أشياء. وحتى اذا أحسنا الظن بنظم الحكم الثلاثة وبرأناها من تهمة التطبع بأخلاقيات وسلوكيات الغزاة، فإننا نتصور أن عدوان الدولة على آدمية الشعب والمواطن، هو نتيجة حتمية للعقلية العسكرية الحاكمة والتى يختفى أمام ناظريها الانسان نفسه حيث يحجبه النظام الذى يسند الى القادة كافة السلطات لفرض الضبط والربط.. وربما قيل إن ثورة يوليو ليست انقلابا عسكريا، وإن نظم الحكم الثلاثة نادت بالديمقراطية (حتى وأن اختلفت صورها) وهى بطبيعتها تعنى خضوع المؤسسة العسكرية للحكم المدنى.. بل قد يقال أن رؤساء مصر المتعاقبين يؤكدون أنهم يحكمون البلاد كسياسيين وليس كقواد عسكريين بعد أن خلعوا بزاتهم العسكرية.. وعلى الرغم من أن خلع البزة العسكرية لايعنى اطلاقا تخلص هؤلاء القواد من الاصول والقيم الراسخة التى تولدت منذ تنشئتهم العسكرية الصارمة.. غير أن ماهو أهم من ذلك **أن الرؤساء الثلاثة قد خططوا وصمموا فى أكثر من مناسبة على هيمنة المؤسسة العسكرية على نظام الحكم بل وعلى حياة المجتمع بكافة أنشطته، منذ عهد ناصر خلال ادماج العسكريين فى صيغة التحالف، وفى عهد السادات فيما أكده من أن الجيش هو المنوط به حماية الشرعية الدستورية، أما فى العهد الحالى فقد كانت تصريحات الرئيس مبارك تعليقا على مناورات بدر ٩٣ قاطعة فى أن القوات المسلحة مؤسسة حاكمة أو انها اكثر المؤسسات انضباطا.**

حسنى مبارك- أكثر المؤسسات إنضباطا

* النظم العسكرية.. خيانة لمبادئ الديمقراطية والماركسية.
* إنقلاب عسكرى «صامت».. فى الولايات المتحدة وروسيا.
* أمريكا تستخدم قوتها العسكرية للترهيب وتعويض ضعفها الاقتصادى.



اعادة تكوين اليسار مصريا وعربيا



دخلت الرأسمالية العالمية في مرحلة أزمة عميقة منذ حوالى ربع قرن ،فاخذت هذه الازمة في التفاقم المستمر دون ان تبزغ في الآفاق أدني اشارة للخروج منها. والازمة تضرب النظام بكليته مراكزها المتقدمة واطرافها المتخلفة ، ففي امريكا الشمالية واوروبا اخذت البطالة في التزايد المستمر منذ أوائل السبعينات حتى بلغت رقما قياسيا يفوق نسبة الـ ١٠٪ من قوى العمل وانخفضت معدلات النمو والاستثمار حتى انهار الوهم السائد في المرحلة السابقة - الخمسينات والستينات - اذ كانت الشعوب الغربية قد اقتنعت بانها توصلت في النهاية الى كشف سر «الرفاهية» الدائمة والنمو المتواصل الضامن للتوظيف الكامل، اما في كثير من بلداننا المتخلفة - وخاصة في افريقيا وفي الوطن العربي - فقد اتخذت الازمة شكلا اكثر ضراوة إذ أن كثيرا من النظم الإنتاجية التي انبمت خلال المرحلة السابقة اخذت في الانهيار دون ان يحل محلها بدائل تفتح آملا في مستقبل افضل ، فدخلت اقطارنا في سلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية دون نهاية وانخفضت معدلات النمو حتى صارت في بعض الاحيان سلبية وعادت صور الفقر المدقع التي كانت قد اخذت في التراجع في المرحلة السابقة ، حتى انهارت أيديولوجيا التنمية السائدة سابقا.

كان من المتصور ان خطورة الازمة و دوامها وعجز نظم الحكم عن مواجهتها بل وتفاقمها المستمر ، ان كل ذلك كان لابد ان يفتح مجالات جديدة لمد حركات شعبية ديمقراطية واصلاحية وثورية تعطى لليسار فرصا لكسب مواقع اقوى بين الجماهير ، فاليسار هو الممثل الطبيعي لهذه الجماهير ، وهو القوة التي لم تكف يوما عن نقد الرأسمالية من حيث المبدأ ، فاذا كانت مرحلة الرواج السابقة قد روت اوهاما - سواء كانت اوهام الرفاهية الدائمة في الغرب أم أوهام التنمية السريعة في الجنوب - قللت من نفوذ اليسار ، فالمتوقع ان عودة النظام الرأسمالي الى وضع متأزم لابد ان يفتح مرحلة مد جديدة لقوى اليسار عالميا.

ولكن الذى حدث هو عكس ذلك على طول الخط كأن الأزمة أدت الى انهيار اليسار وأفقدته مصداقيته وهمشت دوره في المسرح السياسى والاجتماعي.

علينا ان نتساءل اولا ما هي الاسباب التي ادت الى هذا الوضع «الغريب» عالميا وعربيا ومصريا ،ثم ، على ضوء اجابتنا على هذه الاسئلة ان نفتح الحوار حول كيف يمكن «تجديد» اليسار أو اعادة تكوينه لكي يكون على قدر التحدي.

اليسار يتنازل عن موقفه

هناك اجابات صريحة تشمل جزئيا على الاقل عبرا مفيدة للنقاش ، وتركز على ابعاد مختلفة للمعضلة.

* فهناك من يلفت الانظار الي ان الاوهام - او ما يبدو لنا الآن علي انها كانت اوهاما - التي روت الرأى العام في مرحلة الرواج هي في حد ذاتها مصدر الاحباط الذي يلحق بانهيارها ، فلم تكن هذه الاوهام دون اساس ،بل اعتمدت على وقائع حقيقية دعمتها ، ففي الغرب المتقدم حققت الطبقات العاملة والفئات الوسطى انجازات ثابتة هامة ، وتحسنت مستويات المعيشة بقدر ملحوظ وفي اطار ضمانات سياسية، ديمقراطية واجتماعية ثابتة . على ان اليسار الغالب في صفوف الشعوب الغربية- اي الاشتراكية الديمقراطية - لم يهيئ نفسه لانقلاب الوضع والعودة الى حالة تأزم النظام ، بل رفض ان يرى الازمة على حقيقتها ، اي على انها أزمة هيكلية ستدوم وتتفاقم ، واستمر ينظر اليها علي انها «اختلال مؤقت» في التوازن ، ولكن الاختلال المؤقت هذا لم يجد حلا له مهما قالت نظم الحكم التي اصبحت لغتها موحدة، متماثلة سواء أكانت «يمينية» أو «يسارية» طبقا للمعايير الرسمية ، الامر الذي افقد مصداقية خطاب اليسار فدفع الجماهير نحو الاحباط دون ان تجد هذه الجماهير من تعتمد عليه في مواجهة وضعها الآخذ في التردي المستمر.

وفي معظم اقطار العالم الثالث والوطن العربي كانت الاوهام السائدة من نوع آخر ، اقصد هنا اوهام «التنمية» في اطار مشروع

برجوازي وطني يرمي الي تكملة الاستقلال السياسي بالتحديث المجتمعي والتصنيع الاقتصادي كي تصبح الاقطار المعنية اعضاء في النظام العالمي - الرأسمالي- على قدم المساواة في تعاملها مع الدول المتقدمة . وقد انجز هذا المشروع فعلا انجازات ملحوظة سواء أكان في مجال السياسة الدولية (تدعيم الاستقلال الوطني) ام كان في مجالات التقدم الاجتماعي (انتشار التعليم وفرص **للترقي الاجتماعي لاولاد الطبقات الشعبية وتوسيع قاعدة الفئات الوسطى وفي بعض الاحيان تحسين اوضاع فئات من الطبقات الشعبية لاسيما من جراء الاصلاح الزراعي واعطاء حقوق للعمال في القطاع العام)**. لذلك كسب هذا المشروع تأييداً قوياً من الشعب وغذي اوهاما بخصوص احتمال «اللحاق» بالمجتمعات الأكثر تقدما .

وقد شارك اليسار الماركسي في تغذية هذه الاوهام بشكل عام ، فتحول تدريجيا الى الذيل الجذري للحركة ولنظم الحكم الوطنية المعنية بل وافق على **«النظريات» المقدمة من قبل هذه النظم ومن حليفها السوفيتي القائلة ان المشروع «اشتراكي الطابع»** هذا بينما لم يكن هذا المشروع قد خرج عن اطار التصور البرجوازي البحت . **فاليسار تنازل تدريجيا عن موقفه التقليدي كممثل للطبقات الشعبية والمدافع عن مصالحها ازاء الحكم ليصبح جناحا من النظام نفسه يكتفي بالمطالبة بمزيد من الانجازات في نفس الاتجاه .**

الناصرية .. تفتح الباب للسلفية!

ولن يتقدم اليسار نحو اعادة التكوين طالما يرفض النقد الذاتي بخصوص مواقفه السابقة في عصر مد المشروع التنموي المشار اليه (ارجو ان يفهم القارئ انني لا أرى هنا مجالا للاتهامات المشخصة على اشخاص قياديين معينين ومنظمات معينة- مصرية وعربية- بل على عكس ذلك ارجو أن يكون الجدال في هذا الموضوع هادئا ومبدئيا).

اقول رأيي هنا بصراحة تامة: **اعتبر ان النظم البرجوازية الوطنية الجذرية «الشعبوية» هي المسئولة عن الكارثة التي تلت انهيارها ، فهي التي ضربت اليسار وكسرت القواعد الشعبية التي كان هذا اليسار قد سبق ان بناها في ظروف صعبة ، فهي التي الغت الديمقراطية - مهما كانت محدودة- وخاصة في النقاش حول مستقبل الثقافة وعلاقة الدولة والدين وجميع ابعاد المعضلة الشائكة في هذه المجالات.**

فالغت الناصرية في مصر الفكر الليبرالي البرجوازي كما الغت التعبير الحر لنقده من اليسار ، **وبذلك هيئت العودة الى الفكر السلفي المسئول عن تخلفنا التاريخي** ، بعبارة أخرى يجب ان نقول بصراحة ان للناصرية جوانب سلبية ومنها اولا انها الغت تسييس الجمهور وحلت محله اسلوب الشعارات و«التجنيد» وراءها.

اري اذن ان انهيار الاوهام حينما اخذت مشروعات عصر الرواج تفقد زخمها يمثل حقيقة موضوعية فكان لابد ان يحدث. على أنني اضيف الى ذلك ان لليسار - في بلداننا وفي الغرب ايضا - جانبا من المسئولية بما انه لم يهيئ نفسه لانقلاب الاوضاع كما كان يجب ان يتنبأ بها : **فهذا العنصر «الذاتي» - قصور نظرات اليسار - هو الجانب الذي يجب ان نهتم به.**

وهناك من يلفت الانظار الى النتائج المفجعة التي ترتبت على إنهيار الاتحاد السوفيتي - سواء أكان في مجال السياسة الدولية أم في مجال الاحباط المعنوي والايديولوجي لليسار.

هنا ايضا تفرض الظروف نقدا ذاتيا حقيقا حول الموضوع . لماذا شارك اليسار في تغليب الرؤية السوفيتية حول «بناء الاشتراكية» كما كان يقال؟ لماذا لم ير حقيقة المشروع السوفيتي- على أنه هو الآخر- مشروع بورجوازي، ولو كان المشروع البورجوازي الأكثر جذرية في التاريخ المعاصر ؟ لماذا بالتالي يجد اليسار نفسه الآن منزوع السلاح غير قادر على فهم ان ما حدث في شكل انهيار النظام ما هو إلا تطور كان يمكن التنبؤ به والتهيؤ له؟

لاشك ان قصور اليسار طوال هذا التاريخ وامتناعه من نقد المشروع السوفيتي قد أدى بالرأي العام الى النظر اليه باعتباره «تحقيقا صحيحا للمشروع الاشتراكي» مهما كانت «نواقصه». ، وشاركت وسائل الاعلام الغربية نفسها في ترويج هذه الصورة المزيفة علما بأن الانهيار المحتمل للمشروع سيكون في هذه الظروف هزيمة مريعة لجميع القوى التقدمية التي تعارض تحكم الرأسمالية المطلق.

هنا ايضا اقول رأيي بصراحة : اري علاقة **وثيقة بين قصور اليسار في نقده للمشروع السوفيتي من جانب وقصوره الموازي في نقده للمشروع البرجوازي الوطني في بلداننا العربية والاخرى ،فمصدر الخطأ هوهو في** الحالتين أي طابع اليسار الذى لم يتجاوز حدود النظرة البرجوازية الوطنية.

*** أزمة الرأسمالية.. هل أدت لانهيار اليسار وفقدانه لمصداقيته؟!**

*** اليسار تنازل عن موقفه كممثل للطبقات الشعبية والمدافع عن مصالحها في مواجهة الحكم.**

*** الناصرية ألغت الفكر الليبرالي وهيئت المناخ لعودة الفكر السلفي.**

*** المادية التاريخية عمل غير مكتمل ينبغي تطويرها.**

الاحتكارات الخمسة الجديدة

وهناك من يلفت الانظار الى التغيرات الاساسية التي حدثت في المجتمع على جميع الاصعدة من العالمي الى المصري مرورا بالوطن العربي والعالم الثالث.

فالمجتمع لم يبق كما كان عليه من خمسين عاما سواء أكان في وجهه الاقتصادي أم من الاوجه الاخرى السياسية والايديولوجية والثقافية.

فمن الناحية الاقتصادية على الصعيد المحلي دخل المجتمع العربي - والمصري - في عصر التمدين (**حتى أصبحت نسبة سكان الحضر تفوق نصف اجمالي السكان**) .والى حد ما في عصر التصنيع ، على أن نواقص المشروع التحديثي قد أدت الى تورم ما يسمى بقطاع الاعمال وتمو الشكلية، لدرجة ان هذا الوضع الجديد شوه تماما الصورة الطبقية للترتيب المجتمعي والغى كثيرا من المعاني التقليدية للتكوين الطبقي والتشكيلة الاجتماعية . يضاف الى ذلك - بالنسبة الى مصر خاصة- النتائج التي ترتبت على حركة الهجرة على نطاق واسع خلال العقود الأخيرة.

ومن الناحية الاقتصادية على الصعيد العالمي أخذت حركة تصنيع في مختلف اجزاء العالم الثالث تغير تماما صورة التضاد بين المراكز المتقدمة والاطراف المتخلفة . كما ان تداخل رؤوس الاموال علي صعيد عالمي وخاصة بين المناطق المركزية وبين بعضها أي **بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة ، واليابان)** وبين هذه المراكز وبعض مناطق العالم الثالث المصنعة (خاصة في امريكا اللاتينية ،وفي آسيا الشرقية) قد غيرت صورة العلاقة بين الاقتصاديات «الوطنية» المتقدمة المتمركزة على الذات اصلا وبين الاقتصاد العالمي.

وهنا ايضا اقول رأيي بصراحة ، اقول ان هذا التطور قد ادى الي ظهور تناقضات جديدة من حيث الكيف منها ، بصفة أساسية:

أ- **التناقض بين حقل وعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي وهو حقل عالمي بشكل متزايد ، وبين حقل عمل القرار السياسي الذي لا يزال محدودا بحدود الدولة الوطنية.** وقد الغى هذا التناقض جزءا كبيرا من فعالية الدولة وقدرتها علي التدخل الفعال من أجل تأطير عمل قوانين «السوق» وهذا التناقض الجديد - اذ ان الرأسمالية اتسمت خلال خمسة قرون بالتوافق بين هذين الحقلين الاقتصادي والسياسي - يمثل تحديا جديدا للقوى الاجتماعية التقدمية عالميا وعربيا ومصريا ، فهو تناقض يمس الجميع.

ب- **انفجار العالم الثالث وانقسامه الي مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الطرفية:** تلك التي حققت فعلا من خلال التصنيع قدرة على مواجهة المنافسة في الاسواق العالمية في مجال تصدير المنتجات الصناعية وتلك التي لم تحقق هذه القدرة سواء أكانت قد تخلفت في التصنيع أم فشلت في انجاز الفعالية المطلوبة في صناعاتها . ولا شك ان تحدى العالمية بالنسبة الى هاتين المجموعتين يتخذ اشكالا خاصة لكل منهما ويستوجب اجابات خاصة لهما.

اضيف الى ذلك ان التطور العام قد أدى الى تبلور وسائل جديدة للسيطرة على صعيد عالمي ، اطلق عليها اسم «الاحتكارات الخمسة الجديدة» وهي :

-احتكار **التكنولوجيات الحديثة الرفيعة** ، من خلالها تتحول صناعات الاطراف التي تنتج من اجل الاسواق العالمية المفتوحة الى نوع من الانتاج من الباطن تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها وتصادر الجزء الاكبر من الأرباح المحققة من ورأها.

- احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي وهو احتكار يكمل عمل السابق في تدعيم هيمنة المراكز على التصنيع من الباطن في الأطراف من جراء تحويل المؤسسات المالية المحلية الى ادوات جمع الاموال والمدخرات المحلية ووضعها تحت تصرف تلك المؤسسات المالية العملاقة المتحكمة عالميا.

- احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة ، وذلك بحجة «حماية البيئة» ، ويتخذ هذا الاحتكار اشكالا متنوعة منها التحكم في شركات الانتاج المعدني والتلاعب في الاسعار بل واحيانا الاحتلال العسكري كما هو الشأن الآن بالنسبة الى حقول البترول في منطقة الخليج العربي او الفارسي سابقا والامريكي حاليا.

- احتكار وسائل الاعلام على صعيد عالمي وهو احتكار وضع تكوين «الرأي العام» عالميا وقطريا تحت تصرف القوى السائدة عالميا ويتيح التدخل في المصير الايديولوجي والسياسي لجميع مجتمعات العالم.

- احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل «من بعيد» دون الخوض في عمليات حربية طويلة ومكلفة بشريا (والغارات المكررة على العراق نموذج لاستخدام هذا الاحتكار).

لا شك ان تبلور هذه السمات الجديدة للنظام العالمي قد ادى الى **تآكل تدريجي لوسائل نضال اليسار التقليدية حتى اصبحت هذه التقاليد النضالية دون فعالية عن تخلفه في التجديد والتكيف لشروط النضال الجديدة.**

واخيرا هناك من يلفت الانظار الى اوجه **القصور في الماركسية نفسها** وبالاخص فيما يتعلق بنقاط الضعف في تحليل المادية التاريخية وهو تحليل ركز في نظرهم على الوجه الاقتصادي للمشكلة الاجتماعية على **حساب الاوجه الاخرى وخاصة نظرية السلطة ولعل العوامل الثقافية (ومنها العقائد الدينية)** .

وانتمى الى هؤلاء الذين يرون فعلا ان المادية التاريخية عمل غير مكتمل ينبغي تطويرها - وخاصة في الاتجاهات المشار اليها هنا- وبالتالي من الذين يشكون من التجمد الذى حول الماركسية الدارجة الى دغمائية منقرضة ، **إلا أنني أعتقد أن الخوض في هذه المشاكل النظرية المعضلة لن يساعد على اعادة تكوين اليسار طالما ان المشاكل الاخرى المشار اليها اعلاه لم تجد حلا لها بعد .**

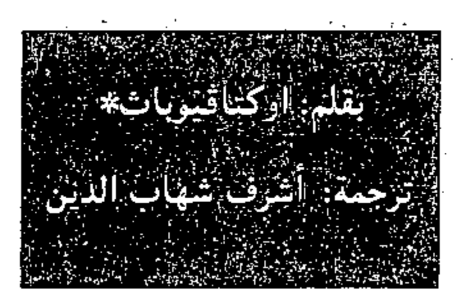
نحن اذن الآن امام تحد تاريخي يتطلب تجديد اليسار عالميا وعربيا ومصريا. بتعبير اقوي اعادة تكوينه ، ولا شك ان عملية مثل هذه تستوجب عملاً طويل النفس على جميع المستويات من تحديد الاسس الفكرية ، وسمات المشروع المجتمعي المطروح كهدف تاريخي (ولو بعيد) وتحديد المراحل الاستراتيجية للتقدم في الاتجاه المرغوب على اساس تحديد القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في انجاز المشروع والقوى المعادية له ثم اخيرا وليس آخرا بناء قواعد العمل المناسبة.

اعتقد ان الاسلوب الاكثر فعالية لنقاش هذه المسائل العديدة او على الاقل طرح المبادى في شأنها هو البدء بالمدى البعيد (أي المشروع التاريخي) ثم الانتقال الى الاهداف المرحلية (على ضوء ما سبق من ملاحظات حول وضع النظام الرأسمالي الحالي) في تحديد مهمات المرحلة الانطلاق الآني.

(الجزء الثاني في العدد القادم).

وجهة نظر

السخرية والشفقة..



إننا نحيا فى زمن بالغ التعقيد ، فى زمن من الخواء الفكرى فى عالم الفلسفة السياسية ، زمن الانهيارات المتتالية للقوى العظمى ، وهذا يتزامن مع ظهور عالم من المؤسسات الاقتصادية والسياسية التى شكلت مجموعات اقتصادية جديدة(طبقة) ، واذا أردنا البحث عن مصطلح أكثر ملاءمة فسنسميها «البيروقراطية».

وقد توحدت هذه البيروقراطية فى بعض الدول مع أيديولجية الدولة ، أو مع الدولة نفسها ، وفى مناطق أخرى، وحتى عندما تلعب البيروقراطية والتكنوقراطية السياسية دورا مخادعا فإن قوتها لا تكون مطلقة ، كما حدث فى المكسيك على سبيل المثال ، وقد انتشرت هذه «الطبقة» البيروقراطية وأتنفت حتى تمكنت من غزو المؤسسات التجارية الرأسمالية فى الغرب واليابان والنظم السياسية فى أوروبا الشرقية ، - وبالطبع نحن لا نتحدث عن المؤسسات القوية كالمخابرات المركزية الأمريكية وبعض حكومات الدول المتقدمة.

وكان الخواء فى عالمى الفكر السياسى والاجتماعى هو النتيجة التى خرجنا بها من تاريخ القرن العشرين ، وهذا الخواء هو الذى شكل اتجاه الأزمات الكبرى فى الحضارات الحديثة ما بعد الصناعية ، وحتى الثلاثينات من هذا القرن ، كان العديد من الناس - وأنا منهم- يعتقدون أن الثورة الاشتراكية فقط هى التى تستطيع أن تحل التناقضات فى مجتمعاتنا ، ولكننا رأينا سقوط التجربة التى بدأت مع الثورة البلشفية فى ١٩١٧ ، سقوطها الاجتماعى عندما لم تستطع أن تقيم الحرية والمساواة ، وسقوطها الاقتصادى لأن الوفرة التى كان من المفروض تحقيقها لم تجد طريقها الى حيز الوجود ، وكان الانتصار الوحيد سياسيا أو على الأحرى عسكريا.

جورباتشوف



نهاية الأيديولوجيا

على أية حال ، لقد تعرضت فكرة الثورة للطمة عنيفة أفقدتها كل جاذبيتها وهذا ما يلاحظ فى الدول المتقدمة ، وحتى فى المكسيك حيث كان المثقفون - ورثة رجال الدين ورجال البلاط فى القرنين السابع والثامن عشر - هم وحدهم محصنين ضد النقد ، بينما بدأ اليسار عملية تنقية للأيديولوجيا ، ولكن غياب الأيديولوجيات المثالية (اليوتوبية) لوحظ حتى فى الاتحاد السوفييتى أثناء الإصلاحات الجذرية التى قام بها «**ميخائيل جورباتشوف**» والتى لم تكن تعنى بأية حال ميلاد فلسفة سياسية جديدة ، كما كانت المثل الاجتماعية والأخلاق الجماعية بعيدة عن الإهتمام ، وضل الناس والدولة طريقهما .

إن النقد الأخلاقى للرأسمالية الذى كتبه ماركس والأناركيون لا يزال صالحا إلى حد كبير ، وكذلك الحال بالنسبة للنقد الليبرالى للحكم المستبد ولاشتراكية الدولة ، التى أسماها إنجلز «اشتراكية الكارتل» لا يزال مناسبا إلى حد كبير.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن نقد المسيحية والأديان الأخرى لآفات العالم الحديث ، ولكن أسس الأيديولوجيات السياسة فى القرن العشرين ومنذ الحرب العالمية الثانية قد حطت من قيم الإنسان والاشتراكية والليبرالية وأبعدتها إلى الهامش .

وها نحن اليوم مواجهون بمخاطر الإبادة الكاملة بالقنبلة النووية والتدهور البيئى ، اللذين يهددان السلام العالمى والنضال الجاد للبشرية ، ولا يمكننا أن نعزو هذين البلاءين الى لا عدالة الرأسمالية، أو لمساوئ الاشتراكية فقد نتج كلاهما عن الطبيعة التى اتسمت بها المجتمعات الحديثة ، إن الانفجار أو تلوث الكوكب هما نتيجة للتطور وللتقدم التكنولوجى وليسا نتيجة لأيديولوجية معينة ، ولقد أدى هذا الى تقليص دور الأيديولوجيات.

وبدون أى رغبة فى التنبؤ ، يمكننا أن نقول أنه وفى ظل هذا الخواء التاريخى العظيم فإن الديمقراطية هى النظام الوحيد الذى يظل يحمل مؤشرات الحياة.

ولكن الديمقراطية ليست هى العلاج الشامل ،

إنها شكل من أشكال الانفراج .
نظام لحماية البشر حتى لا يقتل بعضهم بعضا ، نظام يؤكد على أن تغيير الحكومات يمكن أن يتم بسلام ، لكى يأتى الحكام الى الحكم عن طريق صناديق الاقتراح ، إن الديمقراطية تعلمنا فقط كيف نعيش سويا ، وإننى أتمنى أن يأتى يوم ، - ربما لن أراه حيث أننى أبلغ من العمر خمسة وسبعين عاما- يوم يظهر فيه شكل جديد من أشكال التفكير السياسى يصلح ما بين التقاليد الليبرالية والاشتراكية ، إن كل ما يمكن فعله فى الوقت الحاضر وبالتحديد - فى عالم المثقفين المكسيكيين - هو أن تنفض الغبار وخيوط العنكبوت ، أن نفتح النوافذ ليدخل بعض الضوء ، وأن نستمر فى النقد ، وأن نشك شكوكا صحيحة مع الالتزام بتقديم حلول بسيطة. والسخرية عبارة عن جزء إيجابى من أجزاء النقد ، ولكنها أيضا تستلزم التحرر من الوهم ، نحن ننتمى الى جيل قديكون متحررا من الوهم ، لكننا أيضا لا زلنا نفتقد شيئا من الخيال ومن الشفقة.

لقد استخدمت كلمة سخرية بالمعنى الذي استخدمه الفنان الفرنسى **«مارسيل دو شامب»** ، سخرية تذهب إلى ما خلف السخرية ، وتلغى نفسها عن طريق السخرية من نفسها ، السخرية فعالة ، إنها رد فعل النفس تجاه الغباء وتجاه تلك الجدية الصارمة لهذا العالم المتصلب ، إن الرجل الساخر يضحك على الآخرين ، ولكنه أيضا يضحك على نفسه (ما وراء السخرية).
(Meta Irony) ، بحيث يذهب الى أبعد من مجرد الحوار مع النفس ، التى تسخر بدورها من العالم ، وإذا كانت السخرية قاسية فإن ما وراء السخرية سيخفف من وطء تلك القسوة.

إن ترجمة هذه الأفكار الجمالية الى أخلاقيات وسياسات ، تستلزم من الكاتب السياسى أن يبدى ولو قليلا من التهكم عند تعامله مع نفسه ومع الآخرين ، يجب على الكاتب أن يكون أقل ثقة فى نفسه وأن يعرف جيدا أنه لا يمتلك الدواء الناجع ، وأن يدرك أنه لا توجد حقائق مطلقة. وعن طريق ممارسة ما وراء السخرية فإنه يظل على علاقة بالعطف والشفقة على هذا العالم.

إن الدكتاتوريات الحقيرة التى تحملناها على كواهلنا فى القرن العشرين قد وجدت جذوراً لها فى أيديولوجيات لا ترحم. أستطيع أن أقبل بالقول بأن الكثير منها - (كما فى حالة ستالين) - كان إفسادا لمبادئ تحترم الآخرين ، ولكن أيضا يجب الإقرار بأن تلك المذاهب تحتوى فى داخلها على بذور للطغيان والجور. لقد أعتبر علماء اللاهوت القدامى فى حكمهم العميقة أن الاستكبار كان خطيئة الشيطان ، أما بيننا نحن البشر فإن الخطيئة قد تولدت عن الإدعاء بتملك الحقيقة المطلقة ، إنها الخطيئة التى تزيت فى زى العلم والفلسفة حتى سممت القرن العشرين .

إن النقد هو العلاج الوحيد لهذا التسمم الأخلاقى ، عندما يفهم الناس أنهم لا يمتلكون الحقيقة المطلقة ، وأن كل الحقائق نسبية خصوصا فى عالم السياسة ومن ثم سيكون هناك مكان للتهكم ، ومكان للرحمة بالآخرين وبالنفس ، وهذا هو ما يفتقده قرننا« إعادة بعث وإحياء الشفقة» ، إن أحد أجمل ملامح الرؤية هى أن تحكم برؤة ساخرة دائما وهى تبعث على السخرية والشفقة فى آن معاً ، وهذه السخرية هى ما يجب أن يدخل إلى عالم السياسة.



لينين (ثورة اكتوبر ١٩١٧)

* أوكتافيوبات

شاعر وكاتب مكسيكى ، أحد أشهر الكتاب باللغة الإسبانية فى العالم، خدم بلاده كسفير فى الهند فى الستينات من هذا القرن ، يقيم حاليا بمدينة مكسيكوسيتى حيث يشغل منصب رئيس تحرير مجلة Vuelta. ترجمت أعماله إلى عدة لغات.

مستقبل الماركسية العربية "٣"

يواصل الكاتب الاردني اليساري في هذا الجزء الثالث والأخير من دراسته حول مستقبل الماركسية العربية . نقده المنيف للاحزاب الشيوعية العربية التي أسماها «الاحزاب الستالينية» داعيا لتكوين حزب شيوعي عربي قادر على أن يطرح على نفسه مهمة اقامة ديكتاتورية البروليتارية في الوطن العربي والعمل على استقطاب أغلبية العمال والكادحين العرب. ، حول برنامج البديل التاريخي للتجزئة والرأسمالية والانحلال القومي»

و«اليسار» والتي نشرت هذه الدراسة - بصرف النظر عن اتفاقها أو إختلافها مع كثير مما جاء فيها - تأمل أن تتلقى من الباحثين والمفكرين والماركسيين اجتهاداتهم - اتفاقا واختلافا- حول الكثير الذي تطرحه هذه الدراسة.

برنامج البديل التاريخي للتجزئة والرأسمالية والانحلال القومي

ناهض حتر



سارت الأحزاب الستالينية العربية ضمن استراتيجية محكومة، في النهاية، بالسياسة السوفياتية إزاء الوطن العربي. **غير أن ذلك لايعني أن تلك الأحزاب قدمت خدمات مباشرة للسياسة تلك أو أنها تطابقت معها في الهوس والتفصيلي، أو أنها تلقت الأوامر** منها ،كلا ولكن «عقل» الستالينية العربية تشكل تحت تأثير عوامل محلية وخارجية- ألمحنا إلى بعضها سابقا- بحيث يفكر استراتيجيا باتجاه يتطابق مع التكتيك السوفياتي. فما هي إذن، السمات الرئيسية للفكر الستاليني العربي، وكيف أثرت هذه السمات على الشكل الذي حل فيه الستالينيون العرب. ، القضايا التي واجهتهم؟.

نستطيع لأغراض بحثنا، هنا ، أن نركز على السمات الأساسية الآتية للفكر الستاليني العربي:.

١- العقيدة (الدوغمائية)

لقد نظر الستاليني العربي إلى الماركسية، لابوصفها منهجية علمية، بل باعتبارها عقيدة إيمانية، واذا كانت العقيدية مطلبا ستالينيا باعتبارها أداة لقمع الآخر- حيث،بالعقيدية،لايعود الحزب الشيوعي الحادا طوعيا لمناضلين يسترشدون بالمنهجية العلمية بل جماعة «مؤمنة» ويغدو المخالف «كافرا »، والكافر لايحاور، بل يرجم- إذا كانت العقيدة كذلك- أي مطلبا ستالينيا عاما- فينبغي الاعتراف بأن هيمنة التفكير الديني وغياب التقاليد الفلسفية في الثقافة العربية الحديثة، قد كان لهما دور هام في نمو العقيدية، عند الستالينية العربية أن العقل العربي الذي يميل إلى تحويل الأفكار والآراء إلى عقيدة يؤمن بها ، ويتعصب لها ، قد استقبل البنية الفكرية الستالينية خير استقبال.

الماركسية منهج علمي، والماركسي ينتج، علميا ، مفاهيم وتصورات وبرامج. وهو ينتجها ، ويعيد انتاجها ، باستمرار ، على محك الامتحان النظري- الممارسي ،ولاتعترف الماركسية بوصفها منهجية علمية، بالعقائد. وماحدث أن الكادر الحزبي الستاليني تعرف إلى مفاهيم وتصورات معينة بوصفها عقائد، فآمن بها ، وتعاطى مع قضاياه ونظر إليها ، وحلها ، من وجهة نظر مكونات إيمانه.

انطلق الماركسي العربي من الإيمان بنظرية حتمية المراحل الخمس الستالينية، تتطور المجتمعات، وفقا لتلك النظرية، بالضرورة من المشاعية إلي العبودية، إلى الإقطاع، إلى الرأسمالية، فإلى الاشتراكية، وعندما يؤمن الماركسي العربي بهذه النظرية إيمانا «لايأتيه الباطل»، فسيصل ، حتما ، إلى نتيجة واحدة هي إلغاء الضرورة التاريخية لوجوده هو.فوفقا لايمانه ينبغي، أولا ، أن تقوم، في الوطن العربي ، رأسمالية متماثلة مع الرأسمالية الغربية، وعندها ، عندها فقط، تتوفر «المقدمات المادية» للثورة الاشتراكية.

وبما أنه لم تقم عندنا ، بعد، تلك الرأسمالية المتماثلة مع الرأسمالية الغربية، فإن المهمة التاريخية الأساسية في الوطن العربي هي الوصول إلى قيامها . وهذا يعني أن المرحلة التاريخية الراهنة هي مرحلة البرجوازية. إنها بطلة الآن، التي على الماركسي العربي أن يقنعها ويدفعها إلى القيام بدورها ، كيما يتسنى له، بعد أن تنجز هي المسافة المخصصة لها من حركة التاريخ، أن يقوم هو بإكمال المسيرة نحو الهدف المنشود ، الاشتراكية.

ولما كان مستحيلا أن تقوم في الوطن العربي رأسمالية مماثلة للرأسمالية الغربية، كان على التاريخ العربي أن يراوح في مكانه!

هذا الإيمان بقانونية المراحل التاريخية الخمس ومستتبعاته، أدى إلى قبول الستالينيين العرب بالمفهوم البرجوازي عن «التنمية» وإلى التملق بأهداب «الفكر التنموي» بعامة. **فطالما أنه من**

الضروري، تاريخيا، التحالف مع الغرب الرأسمالي، فسيغدو هذا الغرب الانموذج الذي علينا أن نجهد في السير للوصول إلى التماثل معه، وهكذا يغدو مبررا، وضروريا أن نوجه عنايتنا كلها إلى استيراد التقانة الحديثة، وإلى إعداد الكادرات العلمية والمهنية، وهو ما لايعطينا إياه الغرب الاستعماري بل الاتحاد السوفياتي، فلتتعزز إذن الصداقة بين البرجوازيات العربية والاتحاد السوفياتي من أجل«تنمية» الأقطار العربية وشحنها بالمزيد من الآلات والكادرات. إنه الطريق المضمون لتحديث الاقطار العربية ورسملتها وتهيئة الأرض الملائمة لانتصار- الاشتراكية-، أما الأسئلة من نوع:لمصلحة من تتم هذه «التنمية»؟ وهل تتوافق بالفعل مع الاحتياجات الوطنية الفعلية؟ وهل يمكن أن تتم على مستوى قطري؟ وهل تحديث البلدان المتخلفة ممكن في إطار الرأسمالية أم أن الأخيرة تعزز التخلف وتعمقه؟ هذه الأسئلة وغيرها لاتطرح لأن «المرحلة التاريخية الراهنة في وطننا هي مرحلة البرجوازية».

٢- المادية- الاقتصادوية

السمة الثانية، في الفكر الستاليني العربي هي المادية- الاقتصادوية. لقد آمن الستاليني العربي بأن كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية ترجع، في النهاية ، إلى أساس اقتصادي، وهذه نزعة مادوية مبتذلة تتناقض، جوهريا ، مع المنهجية الماركسية التي تؤكد على الترابط بين المادي والروحي، والتفاعل الحي بينهما.

وقد لعبت سيادة النزعة المادوية الاقتصادوية المبتذلة، دورا في ترجيه الستالينيين العرب، في عدة مسائل سياسية كبرى، وبصورة خاصة في المسألة القومية العربية.فالأمة العربية لاوجود لها لأنه ليس لوجودها أساس اقتصادي. إن فقدان العامل الاقتصادي من عوامل المفهوم الستاليني«الواقعي المادي» عن وجود «أمة عربية» فالقطر العربي الموجود واقعا يتوفر على أساس اقتصادي- اجتماعي لأمة قطرية، بينما الكلام عن أمة عربية لايعدو كونه أضغاث أحلام! وقد رحبت البرجوازيات العربية القطرية التقليدية بالموقف الستاليني العربي من مسألة الأمة العربية (نذكر بالتحالف بين الحزب الشيوعي السوري والبرجوازية السورية الكبيرة في الموقف



جمال عبد الناصر

السلبي من الوحدة المصرية- السورية).

لقد عدلت الأحزاب الستالينية العربية، تحت ضغط الشارع وأنظمة القوى القومية، من موقفها إزاء قضية الوحدة العربية، فتبنت ، تدريجيا ، موقفا قريبا من موقف تلك القوى القائم على تركيب الأجزاء العربية في نظام «التضامن العربي!» وليس على تصفية التجزئة. ويمثل مشروع برنامج الحزب الشيوعي اللبناني(١٩٩٠) انموذجا على تبني الستالينيين العرب للبرنامج القومي البرجوازي ذاك. فبينما يجري الحديث، في ذلك البرنامج ،طويلا، عن «الوحدة العربية» والقومية العربية ، يقترح المشروع «اشتراكية تتلاءم مع ظروف لبنان» فلبنان، عند الشيوعيين اللبنانيين، كما هو عند البرجوازية اللبنانية الكبيرة ، كيان خالد ونهائي، ولكن. هذا اللبنان النهائي له وجه عربي ، إنه عربي ويجب أن يكون جزءا من النظام العربي، الذي هو نظام التجزئة العربية.

وقد حكمت النزعة الاقتصادية المادوية أيضا موقف الستالينيين العرب من قضية الدين والموروثات الاقطاعية الاخرى في الثقافة العربية. فطالما أن العامل الاقتصادي هو في النهاية، كل شيء والعامل الروحي لاشيء. وهكذا ، لم تتابع الأحزاب الشيوعية العربية قضية التنوير العربي- مع إنها وريثته تاريخيا- لقد تخلت تلك الأحزاب عن قضية التنوير، فلم تناضل ضد الفكر الغيبي بعامة، وضد التقاليد الاجتماعية والثقافية البالية العائدة إلى القرون الوسطى، بل ونمت عند تلك الأحزاب نزعة محافظة في المجالات الروحية والثقافية. وقد ساهم هذا، إلى حد ما ، في ترك الميدان الثقافي- الروحي الجماهيري لتسيطر فيه القيم السلفية، أو بالمقابل« القيم الامريكية» أو حتى مزيج منهما!.

٣- الحتمية

وترتبط النزعة الحتموية ارتباطا عضويا بالنزعتين السابقتين، العقيدية والمادوية- الاقتصادوية وتشكل النزعات الثلاث«عقلا» واحدا هو العقل الستاليني العربي المؤمن، كليا ، بحتمية سير التاريخ وفق مخططه المزعوم. وهو ما يؤدي إلى نتائج متناقضة. فالإيمان بالحتمية يعطي للمناضل الستاليني القدرة على متابعة النضال في أقسى الظروف، ويجعله قادرا على احتمال أقسى ألوان القمع. ولكنه في الوقت نفسه، يعجز الستالينية ، بوصفها كلا، أي بوصفها حزبا ، عن المبادرة التاريخية، أي عن تحصيل الإرادة الذاتية للفعل التاريخي. ذلك أن المخطط الستاليني لامكان فيه، الآن في هذه «المرحلة البرجوازية»- لمبادرة شيوعية مستقلة للفعل التاريخي. إن اقتران النزعات الثلاث بتلك انتج تناقضا مأساويا في تجربة النضال الستاليني العربي. فالستاليني الأنموذجي الصلب مستعد لأن يموت على حبل المشنقة، أو في أيام السلم، لأن يقضي زهرة شبابه في الزنازن، إيمانا بأفكار محصلتها الواقعية هي أن وجود حاملها السياسي ليس ضروريا في هذه المرحلة التاريخية بأكملها ، بل الضروري، فيها ،بالضبط- ويا للمفارقة- السجان!ألم يهتف الشيوعيون المصريون في سجنهم- وسط العذاب والألم، ومن قناعة لاعن خور- لسجانهم ومعذبهم عبد الناصر؟. ثم ،ألم يتخلوا له عن دورهم، لافي «هذه المرحلة البرجوازية الديمقراطية» فحسب ، بل وعن دورهم في المرحلة التالية الاشتراكية التي هي مرحلتهم بالذات، فحلوا حزبهم، واعتبروا أن البرجوازية الناصرية لا وطنية فحسب، بل اشتراكية أيضا؟!.

***

تقع على عاتق الماركسيين العرب، اليوم، مهمة تاريخية كبرى، هي مهمة التحضير فكريا وتنظيميا وسياسيا ، للثورة العربية، وقيادتها نحو النصر.

لقد وصلت القوى البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة- القومية والإسلامية والليبرالية والستالينية- في الوطن العربي إلى الانحطاط الكامل. والمسرح التاريخي مهيأ الآن أكثر من أي وقت مضى، لظهور قوة اجتماعية وسياسية جديدة قادرة على انقاذ

الأمة العربية من مصير الانحلال، وهذه القوة موجودة ، فحسب في الطبقة العاملة وحلفائها . وهي موجودة فيها، بوصفها احتمالا يقع على عاتق الماركسيين العرب مهمة تحقيقه، وذلك بإقدامهم على ممارسة دور «المثقف العضوي» للطبقة العاملة العربية، بتنظيم وعيها لنفسها، ولدورها التاريخي في قيادة الأمة العربية نحو تحقيق ذاتها، وبتنظيم الطلائع العمالية والشعبية العربية في حزب شيوعي عربي قادر على أن يطرح على نفسه مهمة إقامة دكتاتورية البروليتاريا في الوطن العربي.

لقد أظهرت أحداث السنتين الأخيرتين، بصورة لم يعد معها مجال للشك، أن «النظام العربي» ليس سوى نظام السيطرة الامبريالية في الوطن العربي وأن تأزم هذا النظام، في أزمة الخليج، هو تعبير حاد عن تأزم السيطرة الامبريالية تلك، فعندما يكون الحفاظ على تلك السيطرة غير ممكن عبر تدمير قطر عربي بواسطة قوات أمريكية- عربية مشتركة، وإلا عبر كامب ديفيد عربيا، يكون «النظام العربي» القديم قد انتهى! ويكون الوطن العربي قد وصل إلى لحظة الاختيار بين الانحلال القومي وبين الإطاحة بالسيطرة الإمبريالية.

ففيم تكمن السيطرة تلك؟.

إنها تكمن في:

١-نظام التجزئة القطري.

ب- سيادة الرأسمالية- التي هي بالضرورة، تبعية في الوطن العربي - اللذين يشكل تركيبهما آلية النهب الامبريالي للثروات العربية، وقد كانت مهمة حماية هذه الآلية، وتسويغها سياسيا مناطة بالنظام العربي القائم على تضامن الأنظمة القطرية الاستبدادية، البرجوازية والبيروقراطية، بينما أنيطت بالكيان الصهيوني مهمة الحفاظ على نظام ذاك، وتحجيمه، في الآن نفسه.

وهكذا نجد أن الإطاحة بالسيطرة الامبريالية في الوطن العربي تشترط الإطاحة بنظام التجزئة القطري وبالرأسمالية، وفي سياق ثورتين متداخلتين ومترابطتين عضويا، هما الثورة القومية الديمقراطية، والثورة الاشتراكية . اللتين لاتنجزهما سوى ديكتاتورية البروليتاريا والكادحين العربية، القادرة وحدها ، أيضا علي التصدي الجدي للكيان الصهيوني وهزيمته.

هل يستطيع الماركسيون العرب حمل برنامج كذاك وتحقيقه؟؟ نقول : نعم، ولا يوجد بديل آخر. «والحرب - كما يقول نابليون- فن سهل: المهم أن تحارب» وإذا ما توفرت إرادة الحرب لدى الماركسيين العرب فإن أمامهم أولا مهمة «نقد السلاح».

يرتبط مستقبل الماركسية العربية بتحولها إلى قوة فكرية- سياسية- أخلاقية، قادرة على استقطاب أغلبية العمال والكادحين العرب، حول برنامج البديل التاريخي للتجزئة والرأسمالية والانحلال القومي، ويقتضي ذلك، أولا متابعة خط البرنامج الأول للحزب الشيوعي السوري، خط كونفرانس الشيوعيين في سورية وفلسطين (عام ١٩٣١)، خط مؤتمر زحلة(١٩٣٤)، أي خط الاستمرار الكفاحي لحركة التنوير العربي، وخط النضال الوحدوي، وخط الثورة العمالية- الشعبية ،إننا نقترح بالأحرى على الماركسية العربية الانطلاق من:

أ-القطع مع العقل الستاليني العربي ونهجه الإصلاحي، وانحلاله الليبرالي الراهن، والتمسك بالمنهج الماركسي والروح الثوري والبديل الاشتراكي!

ب- القطع مع البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، والانتقال من سياسة «الجبهات الوطنية» معهما إلي سياسة «طبقة ضد طبقة» سياسة الصراع الطبقي ضدهما ، على المستوى الاقتصادي والسياسي والايديولوجي وهو مايعني..

ج- القطع مع الموروثات الايمانية والثقافية القروسطية، والتصدي لهما ، وإشاعة قيم التقدم والتنوير والعقلانية والعلمانية في الثقافة العربية!.

د- القطع مع القومية البرجوازية- التي غدت منذ زمن ستارا أيديولوجيا مفضوحا للدولة القطرية- ونكرها الكلامي، ونزعاته الشوفينية، وانحلالها القطري الراهن!

هـ- القطع مع القطرية، لا على المستوى الفكري فحسب، بل على المستويات البرامجية والثقافية والنضالية واليومية، والتحريض المنهجي ضد القطرية، والدعوة إلي تحطيم نظام التجزئة بكل الوسائل، بما فيها القوة المسلحة في إطار التأكيد علي أولوية حق الأمة العربية في تقرير مصيرها على «الحق المماثل» للاقطار والكيانات العربية، وبصورة خاصة، الكيانات النفطية المصطنعة، التي يتوجب على الماركسيين العرب التحريض ضدها ، والسعي لعزلها ، وخلق الظروف الملائمة لتحطيمها .

و-القطع مع الاصلاحية، ووجهها الآخر، المتمثل في النهج العصبوي مع الصهيونية والامبريالية ، والتحريض المنهجي على المقاومة الطبقية والوطنية.

ز-القطع مع الديمقراطية الليبرالية ودعاواها في الوطن العربي وفضحها بوصفها «ديمقراطية صندوق النقد الدولي» والتحريض على إحلال الديكتاتورية العمالية محل الشكلين، الاستبدادي والليبرالي للديكتاتورية البرجوازية!

ح- القطع مع الفكر العنصري البرجوازي- الستاليني، القائم على هوس اللحاق بالغرب الرأسمالي والتماثل معه. والسعي إلي اكتشاف الممكنات العربية، وابتداع الآليات التنموية القائمة على أساس الاعتماد على الذات ، وأولوية إشباع الاحتياجات الاجتماعية القومية، أي بالاتساق مع مايسميه سمير أمين(التنمية المتمحورة على الذات) وهو البديل الواقعي الوحيد المتاح للدول المتخلفة، طالما ظل النظام الرأسمالي العالمي قائما .

***

عام ١٩٩٠ ، نشرت في دمشق ، بإشراف محمد كامل الخطيب- الأعمال الكاملة لسليم خياطة ،إنه حدث فكري وسياسي كبير، يومئ إلى أن الماركسية العربية تنهض الآن، وتؤكد ذاتها في العزم على وصل ما انقطع من تطورها القومي عام ١٩٣٦، والنشر ذاك، ليس مجرد إيماءة رمزية، بل يأتي في إطار حوار صراعي حار تشهده الماركسية العربية الآن، فمنذ نهاية الثمانينات، وبينما كانت الأحزاب الستالينية العربية (بما فيها القومية المتمركسة) تدخل الطور الأخير من تفسخها وانحلالها التنظيمي والفكري والسياسي، متحولة إلى ذل ليبرالي للبرجوازيات التابعة، بدأ جيل جديد من الماركسيين العرب، يفكر، ويكتب ويحاور ، ويحاول في ضوء المنهجية الماركسية، إنتاج التصور الماركسي للثورة العربية.

لقد كان مهدي عامل يشكو، في السبعينات وأوائل الثمانينات، من أنه اطلق صيحة لم تجد لها صدى، ولكن الصدى كان. وما كان مسموحا له بالتبلور. والآن ومن رحم انهيار الستالينية العربية، تنطلق من جديد، مسيرة الماركسية العربية الحية المقاتلة، في صيرورة ولادة الحزب العمالي الشيوعي العربي الذي «سيكون له قوة البركان عند انفجاره».



فتحي الرملي.. أبولـيـنـين...



اسم: محمود فتحي عبد الله لكري الرملي
اسم الشهرة: فتحي الرملي
المهنة: صحفي... مشاغب
تاريخ الميلاد: ٢٨-٧-١٩١٩
تاريخ الوفاة: ٢-٦-١٩٧٧

كيف يمكن أن تقتحم غابه هذا الرجل، النشيط دوما، الفاعل دوما، المنفعل دوما، والمشاغب دوما. لم يكن من مفر سوى أن تمسك به وتجلس اليه.. وتستمع.

كان المرض يثقل كاهله عندما أمسكت به، لسانه ثقيل، كلماته تخرج ببطء، لكنها مصقولة محددة، قاطعة، انها ثمرة متقنه لذهن يقظ، كان ذلك يوم ٤-٥-١٩٧٥، أي قبل رحيله بعامين والتقينا في جروبي.. وبدأ يحكي:

..«نحن من اسرة رقيقه الحال، كانت أمي تعاني كثيرا في الانفاق علينا بعد وفاة أبي، دخلت المدرسه الصناعية بالمنيا قسم النقش لأشبع هوايتي في الرسم، ثم تركتها الى المدرسة الثانوية، كانت أمي تدوخ كي تستدين مصروفات المدرسة، فقررت أن أترك المدرسة وأذاكر دروسي من المنزل.. ذات يوم وقعت في يدي نسخه من جريدة الصرخه (مصر الفتاة) كانت عباره عن ورقه واحده عنوانها «عشر سنوات من العمل من أجل مصر».. الكلمات الملتهبة استهوتني وانضمت لمصر الفتاة...»

ثم.. «دخلت السجن لاول مرة عندما استدعاني وكيل المديريه ليحذرني من حماسي في الدعوة لمصر الفتاة، وفوجئ بي أدخل عليه وقد علقت في سترتي شعار مصر الفتاة (الاهرامات الثلاثة ومكتوب تحتها: الله.. الوطن... الملك). ثار الرجل واعتبر أن هذا الصبي يتحداه، وامر بارساله الحجز، والغريب أن هذا القرار قد دفع الفتى الى المزيد من التحدي.. ألم يسجن تماما مثل القادة والزعماء؟!»

وفي هذه الاثناء وجد عملا في جريدة تصدر بالمنيا اسمها «الانذار» بمرتب قدره مائة وثمانون قرشا. واعتبر الصبي نفسه صحفيا. وجمع حوله عددا من الصبيه وأصدروا منشورا بعنوان «أرقام مخيفة» تضمن بعض المعلومات مثل: ٧٠٪ من أبناء الفلاحين معرضون للاصابه بالسل.. وهكذا. ثم مجموعة من الشعارات الحماسية.

وقبض عليهم، أغلبهم صبيه لم يزالوا يرتدون الشورت.. وأفرجت عنهم النيابة الا أن البوليس قرر نفيه من المنيا. وزاد تباهي الفتى.. فهو ينفى أيضا كالزعماء.. وكان يعتبر نفسه ايضا صحفيا.

ويواصل الرجل ذكرياته.. لسانه الثقيل يزداد حماسا بفعل ذكريات حبه وشجاعه.. ويحكي الرجل، يدق المائده بيده المتعبه ويعود شابا، ويتكلم منطلقا..«بقيت فترة متعطلا لكنني كنت أصمم على العمل كصحفي.. عملت في مجلة مصر الفتاة وكان مرتبي مجموعة من أذونات البريد لاتزيد قيمتها عن جنيهين شهريا. ثم عملت في مجلة الشعله المصوره.

ثم يجمع الرجل خيوطا لينسج بها كيف اصبح شيوعيا؟ احداث تتلاقى معا.

في مصر الفتاة كان كعادته مشاغبا. والزعيم الذي طالما أثار اعجابه «أحمد حسين» اصبح محل سخطه، وبدأ فتحي الرملي يتهمه بأنه فاشي، ويحاول الإطاحة به. وفي غمار هذه المعركة بدأ يجمع انصارا.. وكان منهم نوبي اسمه «بدر عوض».

..في الجانب الآخر وفيم يعمل بالقطعة في مجلة «الشعلة» أتاه سكرتير التحرير فرج جبران بابن اخته اسعد حليم طالبا منه أن يدربه على العمل الصحفي، واشتعلت

المناقشات بين الشابين حول مستقبل مصر وأوضاعها.. واتسعت دائرة النقاش لتشمل بعضا من اصدقائهما صالح عرابى (سودانى) ، عبد العزيز هيكل، موسى عبد الحفيظ.

وفيم كان الفتى يواصل شغبه فى صفوف حزب مصر الفتاة، اخذه «بدر عوض» ليقابل شخصا يهاجم هو ايضا احمد حسين» ويتهمه ايضا بأنه فاشى. وكان هذا الشخص «مارسيل اسرائيل» . وفى اللقاء الثانى ذهب الرملى مع اسعد حليم وبقيه الشله.

وبدأ **مارسيل** يدرس لهم أفكارا جديدة ومهمه اسمها «الماركسية» وبعد فترة انضم اليهم **انور كامل وثابت ابن**.

(د. رفعت السعيد. تاريخ الحركة الشيوعية المصرية -المجلد الاول- ص٧١٥ ومابعدها).

الخبز والحرية

وثمه اكثر من روايه حول تأسيس هذه الجماعة لكن الروايات جميعا تلتقى على عدة حقائق..

أن **مارسيل اسرائيل** كان على علاقة بتأسيسها. وأنه بعد أن أعطى هذه المجموعة مايكفى من دروس فى الماركسية.. أطلق سراحهم طالبا منهم أن يعملوا.

وأن**جورج حنين**(ومجموعة من التروتسكيين) الذين نشطوا فى صفوف جماعة **«الفن والحرية»** كانوا على علاقة ايضا بتأسيس هذه الجماعة عن طريق أنور **كامل**.

وفى خضم العمل الذى لم يستمر طويلا تصاعد الخلاف فى وجهات النظر ، والفتى المشاغب يواصل شغبه فهو لا يريد وصايه من أحد ويريد أن يتفجر بغضبه ضد الجميع ، وذات يوم وفيم كانوا مجتمعين اطفئت الانوار (كان **جورج حنين** قد سدد تأمينا لعداد النور فلما أختلف معه **فتحى الرملى** «فسحب العداد ، وأظلم المكان) وصاح فتحى الرملى محتجا سنعتمد على أنفسنا .. ويبدو ان هذا الشعار قد أعجبه اسماً لمنظمة جديدة.

* **«نحن أنفسنا»** هذا هو الاسم الجديد الذى اشتقه المشاغب من واقع الحال ، لقد هجر المدرس وهجر المنزل ، وها هو ينطلق معتمدا على نفسه وعلى مجموعة من أصدقائه

ولعل الحيرة كانت تطارده ، فعليه فعلا ان يعتمد على نفسه وهو لم يزل بلا تجربه كافية هو وزملاؤه ، ولهذا فقد دعى زملاءه الى حفلة تفكير أسماها «اسبوع التفكير الحر» ، وعاد الى سلسلة من المحاضرات شارك فيها عدد من المحاضرين الليبراليين مثل **«ابراهيم ناجى وعبد المجيد نافع»**.

لكن البوليس كان قد أمسك بخيط هذا الفتى المشاغب ، ولاحقه ، وأغلق له دار «نحن أنفسنا». والفتى لم ييأس ، فكان يجتمع كل يوم مع مجموعة بقهوة فى حى الفوالد يطالعون الصحف، يتناقشون فى السياسة. يحضرون المحاضرات التى ستلقى فى الاندية الثقافية، ويلاحقونها، يحضرون ويناقشون ويشاغبون، ويكسبون فى كل مرة زملاء جددا

ومن خلال هذه الاتصالات المستمرة بجمهور المثقفين بدأت نواه لتيار محدود (وليس تنظيما) اسمى **«الجبهة الاشتراكية»**.

المرشح الاشتراكى

وفى ١٩٤٤-١٩٤٥ أجريت انتخابات برلمانية جديدة، قاطعها حزب الوفد بحجة انها تجرى فى ظل الاحكام العرفية، وانتهز الفتى الفرصة (كان فى ذلك الوقت قد افتتح ماأسماه «معهدا» لتدريس الصحافة بالمراسله) وقرر أن يرشح نفسه.. واختار حيا شعبيا هو حى السيده زينب ، وارتدى «الاوفرول» الازرق الذى كان يتميز به العمال، واعلن ترشيح نفسه على المبادئ الاشتراكية. والتف حوله البعض من اليساريين والتروتسكيين وحاولوا مساعدته.

.. وفى تقرير لسليم زكى (مساعد حكمدار بوليس مصر) مؤرخ فى ٣١-١٢-١٩٤٤ نقرأ معلومات عن القبض على شخص يدعى بخور منشه (تروتسكى) بتهمه أنه كان يكتب على الجدران فى حى السيده شعارات تقول **«الاشتراكية ستقود العالم» «والاشتراكية ضد الاستعمار»**، وقد اعترف المتهم شفاهه بأنه كتب هذه الجمل المذكورة لانه من اتباع **محمود فتحى الرملى**، ويروج لانتخابه، ويدعو للاشتراكية».

وتمضى المذكرة «ومما يتضح لسعادتكم أن **محمد فتحى الرملى** وأفراد هذه الجبهة (**الجبهة الاشتراكية**) يقومون بدعايات مثيرة للخواطر ومخله بالأمن العام، وغرضهم الاساسى من ترشيح الرملى هو نشر هذه

الدعاية » وتقول ايضا «وقد قادى الرملى بطبع جمله منشورات تحت ستار الدعاية الانتخابية تتضمن المبادئ الاشتراكية والدعوة لها».

..انها مجرد حيلة.

فالفتى المرشح يخوض معركته أمام عشرة مرشحين ، أحدهم خصمه اللدود القديم احمد حسين. وقد نسى أحمد حسين معركته وتفرغ لمحاربة الشيوعية وفتحى الرملى.

انها مجرد حيلة تستهدف الدعوة العلنية - ولأول مرة- للاشتراكية ولهذا فقد اسهم الكثيرون في تمويل المعركة.. معركه الترويج المباشر والعلنى لفكرة الاشتراكية، ولهذا فقد أسهم في تمويل المعركة خصومه السابقون امثال: هنرى كورييل ولطف الله سليمان وغيرهما.

.. وحصل المشاغب على ٣٢ صوتا.

ابو لينين

وكان الشاب قد تزوج.. ورزق بطفل.

ويحكى فتحى الرملى «وأخذت أستعرض الاسماء، أصلها وفصلها.. واخترت اسم لينين وتثور ضجة كبيرة. فالمشاغب يواصل شغبه حتى وهو يسمى ابنه. ويحدث أن تسافر الام لحضور مؤتمر نسائي عالمي وتروى زميلتها في الطائرة كيف إنفجرت الأم «سعاد زهير» باكيه وهى تقول «ياحبيبي - يالينين» «وشحتني يالينين» وانفجر الجميع في دهشة وضحك حتى علموا انها تبكى لفراق ابنها. لكن المفارقات لاتنتهى، فهى ترسل برقية الى زوجها «مشتاقه لك والى لينين» ويأتى البوليس في اعقاب البرقية ويستفسر وكيل النيابة هل صحيح هناك طفل بهذا الاسم، ويقترح الاب المشاغب إحضار المضبوطات.. أى الطفل.

(فتحى الرملى- قبل أن اعترف - ص٦٩)

*.. الى السجن

ويتواصل الشغب، ويقبض عليه في الحملة الشهيرة المسماة قضية الشيوعية الكبرى في عام ١٩٤٦ ويكون المتهم العاشر ويتهم بأنه «الف ونشر كتاب «اهداف الاشتراكية» في عام ١٩٤٥، وانه مدح فيه الشيوعيه وكفاحها الثورى وروج لها قائلا: انه ليس ثمه فرق بين الشيوعيه والاشتراكية فالكلمتان مترادفتان وكلاهما يهدف لغرض واحد وفلسفتهما واحدة» وقال: «ان الملكية الفردية تنتهى إلى تركيز الثروات في يد طبقه ضئيلة هى حفنه من اصحاب الارض والمصانع وحرمان طبقة كبيرة هى الشعب كله» (حيثيات الحكم في قضية الشيوعية الكبرى ١٩٤٦).

.. ويفرج عنه .ليعود الى الشغب من جديد لكنه يشاغب هذه المرة على أكثر من جبهة فهو يهاجم الحكم، ويهاجم عددا من المنظمات الشيوعية بسبب قبولها لقرار تقسيم فلسطين.. ويتهم قادتها بأنهم صهيونيون..

* مرة أخرى إلى الصحافة

وتأتى حكومه الوفد في ١٩٥٠ ومعها إنفراجة ديمقراطية. ويحدث لقاء غريب وغير متوقع. خصوم الامس إلتقوا. فتحى الرملى ومنظمة حدتو، وأصدرا معا مجلة البشير.

وفتحى الرملي صحفي بالسليقة، وهو مخضرم و«ابن سوق» في مجالة ومن ثم فقدعثر على جريدة متعثرة ، وأستأجر ترخيصها بخمسة جنيهات في الشهر.

وفتحى الرملى صحفى فقير، وحدتو كانت أكثر فقرا، ولهذا لم يكن هناك مقر للجريدة (وأن كانت تعلن أن اداره المجلة اتخذت لها مكتبا مؤقتا بوكالة الانباء المصوره ١١٣ شارع الملكة نازلى- وهى وكاله مملوكه لاخيه حسين الرملى)

(البشير- ١٨-٤-١٩٥٠)

لكن المجلة كانت تتخذ لنفسها مقرا.. فى الواقع- فى مقهى بالقرب من المطبعه. يقول ممثل حدتو في هذه الجريدة المشتركة مبارك عبده فضل «كنا نجتمع في قهوه بالقرب من المطبعه قبل موعد الطبع بيوم ونحرر المقالات ونحن جالسين معا في القهوه، كل مايكتب موضوعا ونستعرضه معا، ثم نرسله للمطبعة» (محضر نقاش مع مبارك عبده فضل)

.. وكان ثمه عجز في تمويل الجريدة، رغم أن الرجل لم يكن يكسب منها مليما، والعجز قدره ثلاثون جنيها.

لكن البشير تتعرض لهجوم شديد من الحكم الذى لم يحتمل هجماتها الضاريه ضده، وتألقت على صفحاتها مقالات ثوريه تلتزم بالشعار الذى اختاره فتحى الرملى لها.. «الحقيقة هى أثمن ماتملك فى سبيله»

..وتجد السلطة حلا في الاتفاق مع أحد ورثه ترخيص الجريدة.. وتغلق البشير

لكن المشاغب يواصل، هو وحدتو معركة التحدى ويستأجر رخصه أخرى لمجلة اسمها «المستقبل» ويصدرها بذات التوضيب والحجم، ومساحات الألوان الحمراء وذات الشعار «مضيفا الى ذلك كله أن «المستقبل» مجلة «ديمقراطية شعبية» وأن سكرتير التحرير هو ضياء الدين بدر (احد كوادر حدتو).

ويصدر من المستقبل عدد وحيد (٤-١٢-١٩٥٠) واسرعت وزارة الداخلية باغلاق المجلة بأن أبلغت صاحب الترخيص باعتراضها على رئاسة فتحى الرملى لتحريرها.

وتغلق المستقبل. ويعتصم فتحى الرملى بمبنى نقابة الصحفيين مواصلا شغبه ومضربا عن الطعام محتجا على تعسف الحكومة الوفدية. وترد حكومة الوفد بالقبض عليه متهمة اياه «بالتحريض على ارتكاب جنايات القتل العمد والحض على الثورة وبغض الطوائف»

(مذكرة الافوكاتو كامل غالى في القضية العالية ٢٥٨٣ لسنه ١٩٥٢)

ويرفع فتحى الرملى دعوى قضائية امام محكمة القضاء الادارى . ويصدر الحكم لصالحه في ٢٨ ديسمبر ١٩٥١، ولايضيع الرجل وقتا ففى ٩ يناير يصدر جريده «المعارضه»

كانت حدتو قد أصدرت جريدتها الخاصة «الملايين» ، وكان فتحى الرملى بصدد تأسيس حزبه الخاص «الحزب الديمقراطى» وتصدر «المعارضة» وفى صدر صفحتها الاولى «برنامج كامل لخلق مصر من جديد- اعلان تأليف الحزب الديمقراطى فى مصر».

وتتعرض المعارضة الى الملاحقه المستمرة، وما أن تقلب فى صفحاتها حتى تجد مساحات بيضا، ربما اكثر من المساحات المكتوبة، انها مساحات شطبتها الرقابة، وتركت بيضاء عن عمد لتعلن للملأ كم الضغوط التى تمارسها الحكومه الوفدية على «المعارضة».

وبعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، يكون فتحى الرملى مؤهلا للاعتقال، ويختفى تاركا رئاسة التحرير لصديقه ابراهيم البعثى، ففى العدد الصادر ٣٠-١-١٩٥٢ نقرأ «واعتكف الاستاذ



فتحى الرملى فى الاسبوع الماضى لمرضه، وقد عهد الى برئاسة تحرير المعارضة مؤقتا ، فأرجو لصديقى العزيز عوده سريعه لقرائه بعد أن تزول اسباب اعتكافه- **ابراهيم المعلى»**

(لمزيد من التفاصيل عن دور فتحى الرملى الصحفى راجع: د. رفعت السعيد- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- المجلد ٢- ص٢٥٥ ومابعدها)

ولابد لنا ان نحسب لفتحى الرملى أنه صاحب الحملة الواسعة من أجل تأميم قناة السويس، وقد شنت هذه الحملة بحماس الرملى المعهود «**الشعب يطلب تأميم قناة السويس. نصف مليون يشتركون فى أكبر استفتاء صحفى عالمى**».

ولابد أن ونحسب له أنه لم يكن من ذلك الصنف الذى يتراجع امام الضغوط..

فبعد حريق القاهرة، وبينما هو مطارد، ومطلوب القبض عليه يكتب من مخبئه افتتاحيه ساخنه يترعد فيها **على ماهر** رئيس الوزراء اذا هو عاد للتفاوض مع الانجليز، وعنوان الافتتاحية «إياك يارفيع المقام» (المعارضة -٣٠-١-١٩٥٢)

ويواصل **فتحى الرملى** عناده، وتواصل الحكومة اصرارها، وفى الاعداد الاخيره (آخرها صدر فى ٢٦-٣-١٩٥٢) لانجد سوى مساحات بيضاء، أو موضوعات تعبر عن الاحتجاج. فمثلا يريد الرملى أن يبعث للقارئ برسالة تقول أن الرقابة تشطب كل حدث فى السياسة فينشر بكامل الصفحة الاولى موضوعا غريبا عنوانه «من الادب الفارسى».. وفى العدد الاخير لانجد سوى المانشيت ثم مساحات بيضاء، وموضوع آخر يتخذ ذات الشكل الاحتجاجى «يعذبها ويقص شعرها ويكويها بالنار حتى تموت؟

.. ولايكون هناك ثمة مبرر للاستمرار فى اصدار جريدة مشاغبه لاتستطيع ان تصل برسالتها إلى الجمهور.. ويتوقف المشاغب مرغما.

المضطهد دوما

.. ويظل المشاغب مشاغبا، ويظل مضطهدا دوما..

ونطالع سجله فى العمل الصحفى:

- ففى عام ١٩٤٧ تعاقد مع السيده **فتنة فرج** صاحبه مجلة **النديم القصصى** ليعمل رئيسا لتحرير مجلتها.. وتعترض ادارة المطبوعات.

- ثم عمل فى جريدة **المصرى** براتب شهرى قدره ٢٤ جنيها فضغطت وزارة الداخلية على الجريدة حتى طردته.

- ثم اصدار جريدة **المشهر** عام ١٩٥٠ فلاحقتها الحكومة حتى أغلقتها.

- ثم اصدر **المستقبل** فأغلقت عقب العدد الاول- وكانت حجه ادارة المطبوعات أنه لايتوفر فيه شرط حسن السير والسلوك.

وينتقل المشاغب بشغبه الى ساحات المحاكم، ويحصل من مجلس الدولة على حكم يدين الحكومة على تعسفها فى تفسير شرط «حسن السير والسلوك».

- **وفى عام ١٩٥٥ شطبوا اسمه من جدول نقابة الصحفيين بعد أن ظل مقيدا به منذ عام ١٩٤٢.** وداخ فى المحاكم حتى حصل على حكم باعادة قيده.

- وفى عام ١٩٥٨ نجح فى أن يعمل بجريدة الجمهورية.. وبعد اسبوعين بالضبط فصل.

- وفى عام ١٩٦٧ عين فى دار التعاون.

- ثم حدثت اغرب مفارقة.. ففى عام ١٩٧٣ صدر قرار جمهورى بعودة الصحفيين الذين سبق فصلهم الى جرائدهم الاصلية. وتقرر ان يعود الى الجمهورية.. لكن رئيس تحرير الجمهورية رفض اعادته، وكانت دار التعاون- وفى اسرع من البرق-قد فصلته بحجة انه عين فى جريدة أخرى.

ويصرخ الرجل فى مقر نقابة الصحفيين مشهدا الجميع على هذا الظلم الصارخ.. يصرخ ولكن فجأة لايسمع أحد صوته، هو نفسه يدهش لسانه الذى طالما طاوعه يخذ له هذه المرة، يبدو ثقيلا كقطعة حجر.

انه الظلم الظالم والمظلم الذى يقتاد الانسان الى محنه لايستطيع احتمالها. وساعتها ينهار الجسد ليخذل الإصرار والصمود، ويخذل الإراده.

عضو فى التجمع

وبرغم المرض المرير، وفور اعلان منبر اليسار تمسك اليد التى انهكها المرض بالقلم لتكتب:

«عزيزى الاستاذ الكبير خالد محيى الدين

رئيس التجمع الوطنى (منبر اليسار)

ارجو قبولي عضوا فى هذا التجمع اليسارى حتى استطيع ان اساهم وإياكم فى تحقيق. رسالتنا التقدميه الوحدوية..

وقد قدمت طلبى هذا وانا طريح الفراش إذ أصبت بجلطه للمره الرابعة كأثر من آثار الاعتداء على.. لم استطع الحضور اليكم بنفسى، لكنى اسرعت بتقديم طلبى بناء على رغبتى فى تسجيل اسمى، وفقنا الله وإياكم لمافيه خير البلاد والعباد.

٣-٤-١٩٧٦ فتحى الرملى»

.. وانتظرناك طويلا. توقعنا أن تتمكن بإرادتك أن تهزم الجلطة الرابعة، وتأتى لترى حزب التجمع الذى هو ثمره لكفاح اليسار الطويل والمجيد.

انتظرناك.. ولم تأت

هذه المرة فقط خذلتنا. فقد خذلنا جميعا هذا المرض القاسى

وفى ٢ يونيو ١٩٧٧ رحلت عن عالم أردت له الخير مااستطعت، عن وطن دافعت عنه وعن شعبه مااستطعت.. وحتى آخر رمق من حياتك.

مستقبل مسيرة التنوير ودور المرأة..

د. نادية رمسيس فرج

تختلف مفاهيم التنوير وبالتالى تختلف الرؤية حول وجود مسيرة تنويرية فى مصر، فهناك من يعرف التنوير على المستوى الفكرى فقط بمعنى العقلانية، أى حسب ما ورد فى ورقة الدكتور مراد وهبه «ألا سلطان على العقل، إلا سلطان العقل ذاته». وبالتالى يذهب البعض فى تحليل كتابات المدافعين عن حقوق المرأة فى مصر مثل رفاعة الطهطاوى وقاسم أمين إلى أن هؤلاء الكتاب انطلقوا فى كتاباتهم عن حقوق المرأة من أرضية فكرية غيبية لاعقلانية، وبالتالى فإن التنوير كحركة عقلانية لم يمس المرأة المصرية وترك الذهنية السائدة فى معاقل الفكر الغيبى، ومن ثم فلا يمكن القول أصلا بوجود مسيرة تنويرية فى المجتمع.

ويرى البعض الآخر أن مفهوم التنوير ملاصق لمفهوم التحديث، أى تحرير الهياكل الفكرية والممارسات الاجتماعية فى مجالات الاقتصاد والسياسة بصورة مماثلة للتطور الرأسمالى الغربى الذى بدأ منذ بدايات القرن الثامن عشر، ولقد شهدت مصر محاولات عدة للتحديث بدأت منذ عهد محمد على ومازالت مستمرة حتى الآن، وانعكست تلك المحاولات على المرأة ومنها الاعتراف بحق المرأة فى التعليم وفى العمل وفى المشاركة السياسية. وبالتالى فإن من يفهمون التنوير على أنه ملاصق للتحديث، يقولون بوجود مسيرة تنويرية فى مصر، تعرضت من حين لآخر إلى انتكاسات وتراجعات، وأن تلك المسيرة التنويرية قد أصابت وضع المرأة فى مصر، والقائلون بتلك الفكرة يذهبون إلى تلاصق المد التنويرى مع الحركة الوطنية المصرية، وفى هذا الاعتقاد جانب من الصحة فإن أوضاع المرأة المصرية قد تطورت بسرعة وتضاعفت فى فترات المد الوطنى، وتراجعت مع تراجع المد الوطنى.. إلا أن الترافق بين تحسن أوضاع المرأة المصرية مع فترات المد الوطنى إنما يرجع بالأساس إلى أن الحركة الوطنية المصرية منذ عهد عرابى وإلى الآن قد ارتبطت إلى حد كبير بفكرة العلمانية، وأن مراحل التقهقر فى المد الوطنى قد تصاعدت مع سيادة الفكر المحافظ الذى فى إطار الخصوصية المصرية تلازم مع استخدام الفكر الغيبى وتمسح بإطار الفكر الدينى.

وفى الحقيقة نعرف من جانبنا التنوير بطريقة مختلفة، وبالتالى يختلف حكمنا حول مسيرة التنوير فى مصر عما سبق.. فقبل الحديث حول وجود أو عدم وجود مسيرة تنويرية، يجب علينا التفرقة بين مفهوم العقلانية rationality ومفهوم التنوير enlightment، فبينما ينسحب مفهوم العقلانية حول فكرة إعمال العقل، فإن مفهوم التنوير ينسحب إلى الممارسات الفكرية والمجتمعية فى تطبيق مفهوم العقلانية. ونستطيع القول أن مسيرة التنوير الأوروبية قد ربطت إلى حد كبير بين العقلانية والتنوير، ولايعنى ذلك أنه على الرغم من سيادة العقلانية فى الفكر الأوروبى، عدم وجود مساحات واسعة من الفكر الغيبى السائد فى وسط فئات اجتماعية متعددة فى الدول ذات الثقافة الأوروبية. هذا ولقد تطلبت حركات التنوير الأوروبية الملتصقة بالعقلانية، تبنى العلمانية كممارسة سياسية واجتماعية، وكمحتوى حركى للفكر التنويرى المعتمد على العقلانية الأوروبية.

فى مقابل هذا ، بدأت مسيرة التحديث فى مصر على مستوى الهياكل الاقتصادية

رفاعة الطهطاوى



د. طه حسين



والعسكرية في عهد محمد علي، دون أن يصبق ذلك تطور فكري مواز لتيارات العقلانية والممارسات التنويرية الخاصة به، وبدأت تظهر تبعا لذلك فجوة بين الممارسات التحديثية وبين الفكرية التقليدية السائدة في المجتمع المصري.

اتسعت تلك الفجوة من خلال استمرارية عملية التحديث، دون وجود محاولات مماثلة علي المستوى الفكري، وبالتالي نشأ تعارض بين الممارسة على مستويات الاقتصاد والهياكل العسكرية وبين الفكرية السائدة والممارسات في قطاعات معينة إلى بروز مفكرين مثل **رفاعة الطهطاوي وعبد الله النديم وقاسم أمين ولطفي السيد وطه حسين**.. الذين حاولوا جاهدين بناء الجسور بين الفكرية العقلانية الأوروبية والممارسات الخاصة بها والفكرية التراثية والممارسات الخاصة بها، ومن ثم **بدأت حركة فكرية خاصة بمصر وهي حركة تحاول التوفيق بين الفكرية الأوروبية والفكرية التراثية.** وتمخضت محاولات التوفيق تلك في سيادة نمط فكري تلفيقي يأخذ ببعض عوامل النسق الفكري الأوروبي الحديث ومحاولة زرعها في الفكر التراثي، مما أدى إلى بلورة فكرية تلفيقية **eclectic** أدت فيما بعد إلى ظهور ما يعرف بإشكالية التراث والمعاصرة.

هذا ولقد هيمنت تلك الفكرية التلفيقية على مسار التنوير في مصر، مما أدى إلى ظهور نوع من الممارسات الفكرية والمجتمعية التلفيقية والتي انعكست على جميع الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما انعكست على جميع الفئات الاجتماعية وعلى الموقف من المرأة المصرية.. ونستطيع أن نطلق على تلك الممارسات التلفيقية في إطار مسيرة التحديث المصري بمسيرة التنوير المصرية..

يهمنا في هذا المجال أن نرى انعكاسات مسيرة التنوير المصرية على وضع المرأة ، وأن تلك المسيرة تأرجحت بتأرجح مسار الصراع الاجتماعي في مصر والايديولوجيات التي تبنتها النخب الحاكمة في فترات مختلفة والتي انعكست بدورها على حركة المرأة المصرية.. وكما يتضح من كثير من الأوراق أن الفكرية التلفيقية ألقت بظلالها على حركة المرأة المصرية، حتى في مراحل هيمنة الايديولوجيات المستنيرة نسبيا..

ففي فترات المد العلماني التحرري، سمح للمرأة باقتحام مجالات معينة لاتتعارض من

قاسم أمين

حيث المبدأ مع منظومة الفكر التقليدي والتراثي عن دور المرأة في الأسرة والمجتمع.. وبالتالي كان من الميسور نسبيا إعطاء حقوق متقدمة مثل **حق التعليم وحق العمل خارج المنزل وحق المشاركة السياسية** .. على أن الفكرية التلفيقية المميزة لمسيرة التنوير المصرية، أرادت أن توفق بين تلك الأدوار الحديثة للمرأة وأدوارها التقليدية كزوجة وربة أسرة وأم.. وبالتالي ظلت الفكرية السائدة والممارسات الاجتماعية **تلقي بأعباء مزدوجة على المرأة المصرية، فهي من ناحية مطالبة أن تتعلم وأن تعمل وأن تشارك في النشاطات الاجتماعية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل، هذا عن أنشطتها خارج المنزل. وفي نفس الوقت ، فهي مطالبة أن تستمر في إطار الأسرة في أداء أدوارها التقليدية من الطاعة التامة للزوج، والقيام على أعمال المنزل، وتربية الأطفال الخ.. من الأعمال دون أن يشاركه الرجل في مثل هذه الأعمال التي يعدها من اختصاص النساء.**

إن مسيرة التنوير المصرية بتلك الرؤى المتناقضة لأدوار المرأة داخل وخارج المنزل تطلب المستحيل من المرأة المصرية.. فالمرأة المصرية في مجال التعليم والعمل والمشاركة السياسية مطالبة بالجرأة والاقتحام والثقة الشديدة والقدرة على المنافسة وعلى الإبداع وفي نفس الوقت فإن نفس المرأة في إطار الأسرة مطالبة بالتصرف بطريقة مخالفة تماما تتمثل في الخضوع والتبعية والتضحية وتحمل أعباء الأسرة بكل جلد.

كيف يمكن للمرأة المصرية أن توفق بين تلك الأدوار المتناقضة إلا إذا كانت إنسانا مريضا بانفصام الشخصية، وبالتالي اختلفت استراتيجيات النساء في مقابل تلك الفكرية التلفيقية، وحسب مقتضيات المراحل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي فترات المد التنويري، نرى المرأة تخرج بأعداد واسعة إلى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية، وتحاول العمل على تغيير العلاقات داخل الأسرة في اتجاه المشاركة والديمقراطية.. أما في فترات المد المحافظ والرجعي، يستكين النساء لأدوارهن التقليدية ولكنهن يحرصن في نفس الوقت على عدم فقد مكتسباتهن التي حققنها في فترات المد المستنير.

إن حل إشكالية مسيرة تقدم المرأة المصرية تتوقف على مستقبل مسيرة التنوير في مصر، وهناك ثلاثة احتمالات مستقبلية لتطور مسيرة التنوير:

١) حل إشكالية الأصالة والمعاصرة في اتجاه التخلص من المحاولات التقليدية وإرساء مبادئ العقلانية بصورة حاسمة تتوافق معها الممارسات الاجتماعية والسياسية وبالتالي **العمل على تنوير وتطوير أوضاع المرأة داخل الأسرة أولا وفي إطار المجتمع ككل ثانية.**

٢) حل إشكالية الأصالة والمعاصرة بالإنحياز التام للفكر التراثي وبالتالي تتوقف تماما مسيرة التنوير المصرية، وتتخلى المرأة عن مكتسباتها التي حققتها خلال القرنين الماضيين. ويقتصر دورها على الأدوار التقليدية التراثية.

٣) عدم حل إشكالية الأصالة والمعاصرة، واستمرار الفكرية والممارسات التلفيقية، وفي هذا السياق تستمر إزدواجية الرؤية وإزدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة وهو الاحتمال الأقرب إلى التحقق..

إذا كان الاحتمال الثالث هو الاحتمال الأقرب إلى التحقق ، فإن ذلك يتطلب من المرأة المصرية، بناء حركة نسائية قوية تستطيع من خلالها الدفاع عن مكتسباتها والعمل على توسيع رقعة حقوقها.. ولاتستطيع تلك الحركة النسائية أن تعمل في فراغ بل يجب أن تكون مترافقة مع حركة اجتماعية أشمل وأوسع تهدف إلى دفع عجلة التنوير وعجلة التنمية السياسية والاقتصادية وعجلة الديمقراطية، وإلا فسوف نتحدث طوال القرن الواحد والعشرين عن نفس الإشكاليات ونعاني من مزيد من التهميش في إطار نظام عالمي جديد لايعترف إلا بمن يقتحم بجرأة مجال المعاصرة ومجال المنافسة ولامكان في هذا العالم الجديد للمسترددين أو المتأرجحين بين التراث والمعاصرة.



مهرجان القاهرة السينمائي الدولي: خسارة السينما.. وثلاث تحديات

فى ختام غير مفرح للسينما المحلية فى بلادنا، انتهى مهرجان القاهرة السينمائي الدولى السابع عشر وقد تكومت أمامه مسئوليات أكبر مما تحملها فى بدايته، وفي الوقت نفسه، فقد ترك وراءه ظواهر عديدة وملامح أصبحت تشكل تحديات قائمة، ليس بالنسبة له فقط، وإنما بالنسبة لكل من السينما والمشاهد المصرى.. ذلك أن المهرجان تحول فى سنواته الأخيرة إلى ما يشبه «كشاف الإضاءة» لحال السينما المصرية وأحوالها، وجهاز إنذار! وليست السينما وحدها، وإنما الجمهور المصرى المتابع لها، بكل مستوياته التى تصل ما بين الحدين الأقصى والأدنى، ثم كيفية التعامل مع حدث كالمهرجان من قبل المؤسسات الثقافية الأخرى فى مصر..

وبين المهرجان ورواده وكافة المؤسسات الأخرى علينا أن نبحث عن حدود الالتقاء، وحدود الاختلاف فى سبيل نجاح أكبر وأوسع له واستفادة حقيقية للقاعدة العريضة من المشاهدين..

فى البداية، فإن رصيد المهرجان هذا العام من الأفلام الجيدة والأفلام التى حصلت على الجوائز، تزايد بحيث أتيح لجمهوره مشاهدة الأفلام الفائزة فى أهم مهرجانات السينما على مدار العام، أو أهم هذه الأفلام مثل (وداعا عشيقتى) الصينى و(هواردز آندز) البريطانى و(عصر البراءة) الأمريكى و(مالكولم اكس) وعديد من الأفلام الأخرى وهذه خدمة حقيقية لأغلبية لاتسافر ولاتمكنها ظروفها من مشاهدة هذه الأعمال.. ولا فى الأحلام.

من جهة أخرى فقد تضمنت المسابقة الرسمية له عديدا من الأفلام الجيدة، التى تسجل تنوعا كبيرا فى المكان والموضوع وتقدم ما يشبه البانوراما العصرية عن العالم اليوم، من الفيلم الفلسطينى (الهولندى الإنتاج) «حتى إشعار آخر» للمخرج رشيد مشهراوى الذى حصل على الجائزة الذهبية، إلى الفيلم السوفيتى «أنت حبى الوحيد» للمخرج «دمترى استراخان» الذى حصل على جائزة التمثيل النسائي، والذى يدور حول الاتحاد السوفيتى اليوم بكل ما فيه : إلى الفيلم السورى «كومبارس» للمخرج نبيل المالح الذى يعبر بصدق عن الخصوصية المنتهكة للمواطن العربى فى كل مكان .. إلى بقية الأفلام التى تقدم لمشاهدها متعة ثقافية وبصرية، بالإضافة للأفلام التى قدمت فى إطار (القسم الإعلامى) وفى إطار (مهرجان المهرجانات) الذى يضم الأفلام التى فازت فى مهرجانات العالم.

ولأول مرة تكرم فنانة لها تاريخ سينمائى مميز مثل هند رستم بالإضافة إلى المنتج عباس حلمى والممثل الكبير كمال الشناوى ومدير التصوير السينمائى وحيد فريد وعازف البيانو العالمى رمزى يسى، أما تكريمات الفنانين الأجانب فقد طالت المخرج المجرى استيفان جال والمخرج الممثل الأمريكى دنيس هوبر وممثله الهندى راج كابور والمخرج السلوفاكى جورا جاكوبيسكو والأسبانى خوان انطونيو بارادیم والأسبانية بيلاربيرو والأمريكى بول شرايدر، بالإضافة إلى تكريم عام للسينما البولندية فى الثمانينات ضم ستة أفلام حصلت كلها على جوائز مهرجانات دولية.

وإلى جانب الرؤية ومتعة العين فقد واصل المهرجان مسيرته فى البحث عن تاريخ السينما العربية وتأصيله للعام الثالث. وكانت ندوة هذا العام مخصصة للسينما العربية الناطقة. وقدم المشاركون فيها بانوراما لعلاقة كل بلاد العالم العربى بالسينما.

أما «ندوات الأفلام» و«التكريمات» اليومية فقد زادت جرعتها وحظيت بنصيب أكبر من الاهتمام عن الأعوام السابقة، خاصة ندوات الصباح، بما فيها الندوات التى أقيمت مع الفنانين المصريين الذين تم تكريمهم.

وساهم هذا التكريم في التعويض عن بعض ما فقدته السينما المصرية هذا العام فى المهرجان، وقد بدت الخسارة واضحة برغم كل الدعم والمساندة للفيلم المصرى من جمهوره الأول.

وقد بدأت الخسارة فى رأيى قبل المهرجان عقب إعلان «لجنة المهرجانات»

شعار المهرجان



بوزارة الثقافة لاعتذارها عن اختيار فيلمين للدخول مسابقة المهرجان لعدم حصولها -أي الأفلام- على الأغلبية الكافية، مما أدى إلى أن تتولى اللجنة العليا للمهرجان نفسه المهمة في عجالة، ويتم اختيار فيلمين داخل المسابقة هما (الجراج) لعلاء كريم و(حرب الفراولة) لخيري بشارة وفيلمين خارجها يعرض أولهما في الافتتاح وهو (ضحك ولعب وجد وحب) أول أفلام طارق التلمساني كمخرج و(إنذار بالطاعة) لعاطف الطيب.. لكن المهرجان في الوقت نفسه ألغى برنامج كان يقدمه في السنوات السابقة على هامشه وهو (بانوراما) السينما المصرية والذي كان عادة ما يحظى باهتمام ضيوفه الأجانب ليتابعوا حركة السينما في مصر. ونشلت الأفلام جميعها في أحداث تأثير قوى ورأي عام وإيجابي تجاهها عكس ما حدث في العام الماضي مع فيلمي (الهه يابنفسج) لرضوان الكاشف و(الحب في الثلاجة) لسعيد حامد وبالتالي فلم يحصل أحدها على الأغلبية الجماهيرية والنقدية الكاسحة، ولم تقدم السينما المصرية المحلية تلك القنبلة المنتظرة منها فأحبطت السينمائيين أنفسهم قبل أن تحبط الجمهور، الذي أقبل على الأفلام الأخرى بشدة وتعامل مع أفلامه مثلما يحدث تماما في مباريات الكرة وحيث يتحول التشجيع إلى الفريق الآخر إذا لم يجد الجمهور أشباعا ملائما له من فريقه.

لكن جمهور السينما غير جمهور الكرة، وجمهور قاعات السينما غير جمهور الملاعب ومع ذلك فقد «تخلق» جمهور لقاعات السينما يتعامل معها بسلوكيات جمهور ملاعب الكرة، وهو جمهور خاص تكون من أجل المهرجان، وكشف عنه المهرجان نفسه، ويمثل تحديا له في الدورات القادمة، أنه الجمهور القلق الدائر على دور العرض يبحث عن مشاهد الإثارة في هذا الفيلم أو غيره.. وهو جمهور أختلط بالجمهور الأصلي المحب للسينما في ذاتها. بحيث أصبحت هناك معارك صامتة بينهما، خاصة في قاعتي مركز المؤتمرات بمدينة نصر حيث أقيمت العروض الأساسية. ولعل مهرجان القاهرة السينمائي الدولي هو المهرجان الوحيد في العالم الذي يواجه تحديا من هذا النوع من جمهور ضل طريقه إلى الثقافة والفن ولم يقدم له التليفزيون أي بديل ولا وسائط الثقافة الأخرى..

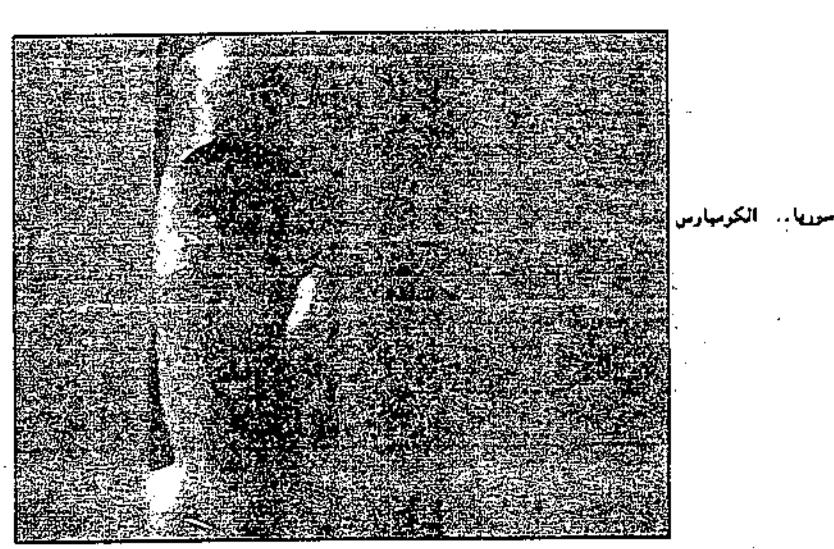
أما التحدي الثالث للمهرجان بعد «حالة السينما المصرية» وحالة «الجمهور القلق» فهو تحدي المؤسسات الأخرى التي تتعامل معه بشكل ضيق الأفق وبعيدا عن أية رؤية مستنيرة لقضية الثقافة ككل، وقضية الخدمة الملائمة للجمهور. ويبدأ هذا من «دور العرض» التي لاتلتزم بالبرنامج سعيا وراء الربح المادي، إلى دور الصحف التي تتعامل مع الجانب الاستهلاكي للمهرجان (كما حدث في موضوع حضور ممثلين من أبطال المسلسل التليفزيوني الأمريكي (الوقح والجميلات)، إلى التليفزيون ذلك الجهاز الجبار تأثيرا، والقزم بصيرة، حيث أصبحت برامجه تسابق صفحات الأخبار في الصحف اليومية بلا فائدة حقيقية واحدة للمشاهد.

فإذا كانت الصحافة غير مؤهلة لعرض بعض ما يزخر به المهرجان على جمهورها، فما الذي يمنع التليفزيون بقنواته السبع وبرامجه السينمائية التي تتعدى العشرات من اختيار وعرض بعض الأفلام الهامة لملايين المشاهدين الذين لايستطيعون الذهاب لدور العرض والذين يمثلون جمهورا متعطشا واحتياطيا كبيرا للثقافة. ومن المؤسف أن أسلوب التليفزيون وبرامجه- باستثناء النادر منها- في التعامل مع المهرجان والتركيز على أضعف ما فيه هو ما يحول جزء من الجمهور نفسيا في غير صالح المهرجان ولا أية مناسبة ثقافة وفنية أخرى، فلا يتاح لهذا الجمهور إلا الأخبار واللمحات الخاطفة التي تزيده سخطا وليس شغفا بالفن والثقافة، وتفرغ أي عمل مهما كان جادا من مضمونه الحقيقي..

ولقد بلغ مهرجان القاهرة سن الرشد، وما ينقصه من إمكانيات قليل مثل المادة المطبوعة الكافية والمشبعة، لكن تلك التحديات الثلاثة هي التي تواجهه حقيقة حتى يصل تأثيره الحقيقي إلى أوسع قاعدة ممكنة..

ماجدة موريس

روسيا.. انت حبي الوحيد



سوريا.. الكومبارس



لن تخطئ عينك أمام اللقطة الأولى من فيلم **«ثلاثة على الطريق»** وحتى قبل نزول العناوين، أنك أمام فيلم «مثقف» يحمل من صانعه **محمد القليوبي**- مؤلفا ومخرجا- الكثير من ثقافته وخبرته، التي تمتد إلى ربع قرن أو يزيد من دراسة السينما حرفة وفنا، والكتابة عنها تاريخا ونقدا. لكن الأهم هو أن الفيلم يحمل أيضا الكثير من هموم صانعه واهتمامه بقضايا الوطن، تلك البقعة من الأرض التي تمتد جغرافيا من جنوب الوادي وحتى الدلتا في الشمال، كما تمتد تاريخيا من عصور المصريين القدماء، وحتى زمن المصريين المحدثين في نهاية القرن العشرين.

وكأنما أراد **محمد القليوبي** منذ اللحظة التي التمعت في ذهنه فكرة الفيلم الروائي الأول له، أن يضع يده - بالمعنى الحرفي للكلمة- على خريطة «مصر»، محاولا أن يمسك بجوهر حقيقتها على أرض الواقع الحي، عبر المكان والزمان، وأن يجسد على شريط السليولويد بعضا من أزمتها الراهنة، لعله بذلك يمهد خطوة على طريق الحلم الذي سوف يظل يراودنا بوطن أكثر قوة وعدلا. ذلك هو الطموح الهائل الذي بدأ به **محمد القليوبي** مشروع فيلمه.. وهو الطموح الذي قد تستطيع أن تترجمه إلى كلمات وعبارات يمتزج فيها الفكر والسياسة، لكن ما أصعب أن تجسده في شخصيات ومواقف درامية، يتم تسجيلها على شريط الفيلم، تراه من خلال الأضواء والظلال في

أحمد يوسف

ظلام قاعة العرض، فتدب الحياة وتسري الدفء في الأفكار المجردة.

بحث القليوبي بثقافته السينمائية العميقة عن «شكل» ملائم لهذا المضمون، **فوجد ضالته في قالب «الرحلة»** التي يخوض فيها مع شخصيات الفيلم وسط عالم لابد أنهم قد اجتازوه من قبل مرارا، لكن تجربة عنيفة تجعلهم وكأنهم يرونه لأول مرة. ولن يدهشك أن يتردد هذا القالب، وتنويعات عديدة له، في أفلام السنوات الأخيرة للمخرجين، من جيل محمد القليوبي، الذين يضعون قدما في عالم الكهولة لكن قلوبهم مازالت تنبض بالطفولة، **كما أن عقولهم مازالت حائرة أمام التغيرات العميقة- على مستوى الوطن والعالم- والتي تباعد بين أحلامهم القديمة والواقع المشوش المرتبك الذي انتهت إليه هذه الأحلام.** وبدلا من أن تصاب النفوس بالإحباط والانسحاب، وجد هذا الجيل من السينمائيين الحل الأمثل في أن تكتسي نظرتهم إلى الحياة نوعا من البراءة أو الدهشة الحقيقية أحيانا، المصطنعة أحيانا أخرى، لكنهم يخوضون في كل الأحيان عبر رحلة فيها لذة الاكتشاف ومرارته في آن واحد.

الوحدة في التنوع

لم يكن غائبا عن وعي **محمد القليوبي** وهو يصنع فيلمه ذلك السحر الذي يحققه قالب الرحلة، ولعله كان يتمثل العديد من الأفلام العالمية التي تركت أثرا باقيا في تاريخ السينما العالمية، مثل **«الراكب المتمهل»** للأمريكي **دينيس هوبر**، و**«ملوك الطريق»** للألماني **فيم فيندرز**، و**«الطريق»** أو **«المصير»** للتركي **يلماظ جوني**، فجميعها مثل **«ثلاثة على الطريق»** تجوب في أنحاء الوطن وتغوص في أعماقه، ترى الوحدة في التنوع، والتناغم في الصراع، أو ربما انتهت إلى العكس تماما، بأن معنى الوطن لايتحقق بمجرد الوجود على بقعة جغرافية محددة، **ولايمكن أن يكون وطنا بالمعنى الحقيقي في ظل نظام سياسي بعيد عن أحلام الجماهير، بل بعيد عن تلبية حاجاتهم الإنسانية البسيطة.**

يبدأ القليوبي فيلمه باقتباس عن **«الطهطاوي»** يؤكد فيه أن هناك ارتباطا قويا بين حرية الفكر ووحدة الأمة. وسوف تجهد ذهنك كثيرا لكي تبحث عن دلالة استخدام هذه العبارة، وعلاقتها بالجو العام للفيلم كله إلا إذا قنعت- ولا أقول اقتنعت- بأن الفيلم يقصد إلى أن العلاقات والشخصيات والأحداث وتتابع المشاهد والدلالات والرموز لابد فيها من إعمال العقل، وكأنك أحيانا ترى فيلما يغازل- من بين العديد من صنوف الغزل للسينما، **«المثقفة»**- أسلوب المخرج الفرنسي **جان لوك جودار**، الذي يطلب من المتفرج أن يبذل جهدا فائقا لإعادة بناء الفيلم- ومن ثم بناء شذرات الواقع- في ذهنه، لعله يضع قدمه على بداية الطريق لفهم هذا الواقع وتغييره.

وسوف يجثم هذا البناء **«الذهني»** المثقف بثقله على الفيلم كله، عندما يعمد المؤلف المخرج إلى التوازي الدائم بين لقطات تسجيلية لأحداث حقيقية على مستوى العالم كله، والسياق الدرامي لما نراه على الشاشة من أحداث روائية، وهو «التوازي» الذي قد يعني في بعض الأحيان عدم الالتقاء بين الأسلوبين، وكأن المؤلف المخرج لايريد أن يخلق منهما «هارمونية» أو تناغما، وإنما يقصد إلى تحقيق **«البوليفونية»** أو تعدد الأصوات التي تعبر عن التشتت والتنافر، حتى في الخط التسجيلي ذاته، الذي ينتقل **بين تصاعد النازية الجديدة في ألمانيا، وأحداث الفتنة الطائفية في** «صنبو» التي تترك أهالي القرية الصغيرة تحت الحصار المسلح، والصراعات الطاحنة بين

الفرق المتناحرة التى تجمعل من سراييفو جحيما بعد أن كانت فردوسا صغيرا يضم البشر أيا كانت أسماؤهم أو دياناتهم وانتفاضة الخبز فى لبنان التى قام بها الفقراء الذين يدفعون الثمن فى الحرب أو فى السلام، ومؤتمر الوحدة الوطنية الذى شاركت فيه أحزاب مصرية عديدة احتجاجا على الفتنة الطائفية المصطنعة اصطناعا..

لاتنتظر إذن أن تربط هذه الشذرات التسجيلية المتناثرة بين أحداث الفيلم الدرامية التى هى ذاتها غير متماسكة، فلا تزيدها اللقطات التسجيلية إلا اضطرابا، خاصة وأنك لن تجد أبدا أية علاقة مباشرة بين كل مجموعة من اللقطات التسجيلية والسياق الذى تراها فيه خلال الفيلم، إلا أن تصنع هذه اللقطات خلفية قاتمة تلقى بظلالها وغموضها على العالم الروائى للفيلم.

كيف ينجو المؤلف المخرج بفيلمه من هذه القتامة، ويخلف من جهامة الثقافة، وهو يتوجه للجمهور الذى يبحث عن المتعة قبل كل شىء؟. هذا هو السؤال الذي يقف أمامه كل المخرجين من جيل **محمد القليوبى**، يجد أحدهم صيغة ناضجة عل المستوى الجمالى والسياسى، ويلجأ آخرون إلى بعض التوابل التقليدية أو تنويعاتها المثقفة، **وكانت البداية فى «ثلاثة على الطريق» هى صناعة بطل قريب إلى قلوب الجماهير.**

البطل «الفهلوى»

ذلك هو البطل **«الفهلوى» محمود سائق الشاحنة ، الذى يقوم بدوره النجم محمود عبد العزيز**، فيضيف الكثير إلى شخصية البطل، بأسلوبه فى التمثيل الذى يجمع بين الجدية و«الفرسكة» **ليجسد شخصية بطل مصرى يجمع بدوره بين الأخلاق الأصيلة والانتهازية العارضة، الحسية الخالصة والترفع أحيانا عن الشهوات، تراه فى أكثر الأحوال محتقلا للقانون الجائر، لكنه يغتنم كل فرصة للخروج على هذا القانون، إنه الفهلوى الذى يزعم أنه يمتلك الحكمة لكنه يكتشف أنه لايعرف إلا القليل عن هذا العالم الكبير الصغير، يفزع عندما يقع فى ورطة لكنه كلما ازدادت الحلقات عليه ضيقا يسفر عن رجل يتحلى بالشجاعة بلا حدود، سلاحه الأثير هو السخرية، من ذاته ومن الآخرين، لكن قلبه يفيض بالحب لكل البشر.**



كان مفتاح النجاح الحقيقى لفيلم **«ثلاثة على الطريق» هو أداء محمود عبد** العزيز خفيف الظل لشخصية السائق محمود، فقد لمس فى وجدان الجماهير أوتارا عميقة الجذور فكان كالقلب النابض الذى يدفع بالدماء الحارة فى أوصال الفيلم الباردة ، تلك **البرودة التى نشأت من البناء الذهنى الخالص له**،ورغبة المؤلف المخرج أن يتضمن الفيلم«الرسالة» المثقفة ، فجاءت أحيانا يلفها الغموض ، وبدت أحيانا أخرى تقريرية مباشرة فى جمل الحوار التى وضعها صانع الفيلم على ألسنة الشخصيات.

تبدأ الرحلة التى يخوضها سائق الشاحنة محمود من الأقصر جنوبا ، وحتى مدينة طنطا فى وسط الدلتا ، وهو اختيار للمدينتين يشير الى أحد الرموز الخفية التى لا تفصح عن نفسها بسهولة ، عندما يبدو الخيط الرقيق الذى يصل ما بين التاريخ **وسط المعابد الفرعونية ، وبين الحاضر فى أحضان مولد السيد البدوى**، وكأن مصر هى بحق تلك البوتقة الجغرافية والتاريخية الفريدة التى صهرت العناصر التى قد تظهر للوهلة الاولى متنافرة متباعدة.

إن محمود يبدو فى البداية صعلوكا لا يملك إلا الشاحنة التى يتكسب منها ، يقع فى ظلال أعمدة معبد الاقصر فريسة سهلة لجماعة من الفنانين الشعبيين المتجولين ، لا يتوقفون عن الشكوى - صدقاً أو كذباً - من ضياع «فنونهم» الفلوكلورية أمام طوفان الفن الرسمى والاعلام الحكومى ، لكن محمود لا يهتم على أية حال إلا بأن يحصل على لحظة متعة عابرة مع راقصة الفرقة تحية (عايدة رياض)، التى تخدره بالخمر والكلمات المعسولة ، ليستيقظ فى الصباح التالى تحت الشمس الحارقة فيجد نفسه وحيداً وقد سلبوه كل ماله ، ليضحك ساخراً من غفلته ، ويمضى الفيلم فى السخرية الفجة عندما يجعل بطله يجلس هازئا من سذاجته مكان أحد التماثيل فى طريق الكباش ، وكأن الفيلم يردد بعض المفاهيم المغلوطة فى أذهان العامة عن أحد رموز الإله الفرعونى آمون (!) ، لكن المهم فى السياق الدرامى أن تدفع هذه الورطة بالبطل الى قبول نقل المخدرات مقابل المال.

على النقيض تماماً من محمود- ربما الى درجة الاصطناع والتكلف - يظهر الصبى خليل (نادر حسن) ، الذى ينطلق مع سطور حواره الاولى بعبارات يزجر فيها رفاقه الذين انخرطوا فى التسول من السياح ، ويذكرهم بأنهم أحفاد الفراعنة العظام ، إن هذا الصبى يقرر - بسبب قسوة زوجة أبيه- أن يهرب عائداً الى أحضان أمه فى طنطا ، ويبحث عن وسيلة ، فيتلقفه محمود إعجابا بقوة شخصيته ، لتبدأ الرحلة ، التى ينبغى أن تضرب صفحا عن أحداثها الاولى ، التى يمكنك أن تحذفها من الفيلم دون أن يترك ذلك أثراً ، والتى يبدو أن المخرج اضطر لها اضطراراً ، ليحقق للمنتج بعض رغباته فى ظهور الوجهين الجديدين **أيمن شاهين ومها ياسين** ، فى دورين باهتين بناء وأداء ، للعاشقين اللذين يريدان الذهاب الى المدينة ، لتجهض الفتاة نفسها ، لكن محمود ينجح فى توريطهما بالذهاب الى قسم الشرطة ، حيث يضطران الى الزواج ، بينما يصبان عليه لعناتهما!

مثقفون وحواة

فى أحد «الموالد» بقرية صغيرة على الطريق ، يتوقف محمود وخليل ، ليبحث الرجل مرة أخرى عن «غريزة وإمرأة» ولعله كان يكفى - فى فيلم يسعى الى «الرسالة» - أن تشهد لذلك الموقف تلميحا ذكياً ، لكن الفيلم - الذى يسعى الى مغازلة الجماهير أيضاً - يدفع بالبطل فى مشهد طويل وسط كتل متراصة من أجساد الراقصات البدينات ، لكنه يقع للمرة الثانية خلال ساعات قليلة! ضحية لبعض المحتالين ، وإن كان ينجح فى العثور على فرقة «تحية» وهى تمارس نوعاً جديداً من الدجل الفنى، فيبدو أن الطريق قد جمعه من جديد بالمرأة ، كما جمع الصبى خليل بفتاة صغيرة رآها تؤدى دور العرافة المسحورة فى فرقة للحواة يديرها أبوها (**على حسنين**)، ينجح الصبى فى تهريب الفتاة عندما تهاجمهم الشرطة ، لتعطيه مفتاح الحياة كذكرى تظل فى أعماق وجدان الطفل حتى النهاية.

ها قد أصبح الثلاثة على الطريق ،ولكن ليس قبل أن يستطرد المؤلف المخرج فى مشهد مقتبس من تصورات السينما المصرية التقليدية عن القرى المصرية ، يخرج فيها الفلاحون حاملين المشاعل (!) فى مطاردة لمحمود وتحية ، يتهمونهما بالدعارة والفسوق، ويفتقد العشيقان ملابسهما فى المطاردة ، ليعقب ذلك مشهد آخر مقتبس بدوره من تراث السينما الكوميدية الصامتة حتى فى الموسيقى الصاخبة ، تستر فيه تحية عريها بصندوق فارغ من الورق ، ويسرق محمود بعض الملابس من صبية يستحمون فى الترعة .وسط تلك الانتقالية فى الأسلوب بين مشهد وآخر ، لا يبقى فى الفيلم من تأمل العلاقة بين الرفاق الثلاثة على الطريق إلا النذر اليسير ، فى جمل حوارية مباشرة أو مونولوجات استطرادية تجرى على ألسنتهم ، بدلا من أن تصبح هى جوهر الدراما ، أما ما يبقى من الدراما ، وفى ذاكرة المتفرج منها ، فليس إلا اجتراراً وتكراراً لكل ما سبق أن رأيته ، ومزيداً من اللقطات التسجيلية التى تتناثر هنا وهناك، وعديدا من العبارات السياسية الملتهبة على لسان شابين التقطهما محمود فى الطريق ، يتحدثان عن «التحالف التكتيكى المؤقت» (!) بين اليمين واليسار ، كما ترى بعض لمحات عن **قمع السلطة التى تضع الجميع دون استثناء داخل السجون : القساوسة والشيوخ ، والسياسيين والصعاليك ، والمثقفين** والحواة ، حتى أن محمود يجد نفسه متهماً بحيازة منشورات الشابين اللذين ينتميان الى الفصيلين السياسيين المتعارضين ، فلا يجد إجابة عن سؤال المحقق له عن حقيقة انتمائه إلا أن يعلن ساخراً أنه من «الاخوان الشيوعيين» (!) ، كما يضع الفيلم على لسان الحاوى بعض عبارات ساخرة يؤكد فيها انضمام الحكومة لنقابة الحواة: «ثلاثة أرباع الحكومة عندنا فى النقابة.. هو فيه حد يقدر يحل مشاكل مصر إلا أذا كان حاوى؟!»

بين الجماليات والتوابل السينمائية

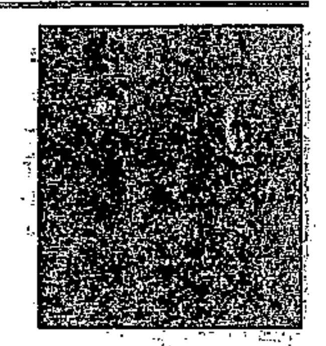
تلك هى السخرية الساخنة المجانية من جانب ، والتقريرية الباردة المباشرة من جانب آخر ، اللتان أفقدتا فيلم «**ثلاثة على الطريق**» دفء دماء الحياة التى لابد أن تسرى فى العمل الفنى لكى تدب فيه روح الابداع وتوهجه ، فيبقى فى التحليل الأخير فيلماً مشتتاً يريد أن يلجأ للبساطة فوقع فى مأزق التبسيط ، ومن الحق أن هذا المأزق يعبر عن أن صانعى السينما الجادة فى مصر خلال العقد الأخير يحاولون جاهدين أن يكسبوا الرهان على جذب الجماهير ، وقد تعددت وسائلهم إلى ذلك كما تباين مقدار نجاحهم، وربما كانت الحقبة المعاصرة التى تعيشها السينما المصرية أكثر فتراتها خصباً على مستوى تجربة الأشكال السينمائية والأنماط الفيلمية الجماهيرية ، حتى لو بدا الفرق بين الخيط الابيض والخيط الاسود شديد الصعوبة ، فتختفى السينما التافهة المبتذلة وراء ترديد شعارات سينمائية براقة ، وتتوه أحياناً السينما الجادة فى دروب السعى الى كسب رضا الجماهير ، مما يجعلها تبدو بالنسبة للعديد من النقاد العرب ، وكأنها قد تراجعت أمام سينما المغرب العربى.

ولسنا نريد ابدا أن نسلم ونستسلم للابهار الجمالى الذى قد تقدمه بعض أفلام السينما التونسية أوالمغربية ، بينما هى فى أغلب الاحوال غريبة حتى عن جمهورها ، ولا نريد أيضا أن نبالغ فى عمق وجدية ونجاح كل الافلام المصرية الجادة دون استثناء ، لكن ما نريده حقا هو **ألا تتخلى السينما المصرية عن طموحاتها الابداعية** ، وهو الطموح الذى لا مفر أمامها من أن تتحمل مسئوليته لأنها السينما الرائدة بحكم تأثيرها القوى على الجماهير فى كل الاقطار العربية.

إن هذا ما قد يدفعنا الى أن نطلب من سينمائى مثل **محمد القليوبى** بكل ما اكتسبه من نضج جمالى وسياسى لم يتم ترجمته بعد الى شريط من السليولويد **ألا ينخدع كثيراً بالنجاح الجماهيرى لفيلمه الروائى الأول الذى جاء أقرب الى التواضع على المستوى** السينمائى ، وإن كانت الفكرة «الأدبية» - كما هو الحال فى العديد من أفلام جيله- تحمل قدراً كبيرا من البريق ، عندما تتناول الرحلة القصيرة الطويلة ، التى تضيف الى وعى بطليها - الرجل والطفل - مزيداً من العمق ، حين يكتشف الرجل أن «الفهلوة» سوف تنتهى به خالى الوفاض ، وحين يدرك الطفل أن العودة الى الأم التى احترفت الرقص فى الافراح بعد زواجها الثانى ليست إلا حلما ساذجاً ، بينما تمضى المرأة الى حال سبيلها فى منتصف الطريق ، وكأنها تسير الى قدرها المرسوم لها سلفاً ، أو كأنها تساق الى هاوية الضياع فى مجتمع يدشن ويكرس ازدواجية القيم.

إن كنت تريد أن تجد القلب الحقيقى النابض لتلك الفكرة اللامعة ، والذى أثقلته شروط السينما الجماهيرية بمفهومها التقليدى عن صورة النجم الذى أصبح وحده محور الاحداث التى احتشدت بالتوابل السينمائية اللاذعة ، فإن هذا القلب هو الطفل الذى يقف على أعتاب الرجولة ، وتجد له قريناً فى الفيلم السورى **«أحلام مدينة» لمحمد ملص** ، والفيلم التونسى **«عصفور السطح» لفريد بوغدير** ، حيث يتقاطع ويتفاعل وعيه بحقائق الحياة مع وعينا بوقائع السياسة ، وتصبح اللذة عنده مرادفا للألم وطريق النضج أمامه مفروش بالاشواك.

لكن الفيلم لم يترك له فرصة لكى يتأمل الحياة، كما لم يترك لنا فرصة لكى نتأمله ، لأن الفيلم نفسه افتقد القدرة على التأمل، ولأنه لم يعمل بالنصيحة التى وضعها على لسان الصبى وهو يلوم محمود على تعجله: **«تقدر تشوف حاجات كثيرة .. بس المهم تشوفها كويس .. ومش ممكن تشوفها كويس وأنت بتسوق بسرعة»!** وبسبب هذا التعجل فى المعالجة بدت الاحلام الحقيقية بعالم أكثر عدلاً فى **«ثلاثة على الطريق»** أشبه بالاطياف العابرة التى تضيع وسط طوفان من تقاليد السينما التجارية من ناحية ، وعبارات سياسية تقريرية من ناحية أخرى ، فجاء الفيلم أقرب الى أن يكون مرثية ضاحكة لأحلام الأطفال والرجال!



في مهرجان نانت أفلام عن المجتمعات غير البيضاء

.. وفيلم ينصف لومومبا بعد ثلاثين عامًا



رسالة فرنسا

ظل السياسة وظل الجغرافيا انعكسا على هذا المهرجان السينمائي الذي يقام سنويا، منذ خمسة عشر عاما في مدينة «نانت» الفرنسية عاصمة أقليم اللوار. والمهرجان هو مهرجان دول القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. والقارات الثلاث، سينمائيا، لم تعد متساوية في الحقيقة وإنما تميل كفة الميزان لصالح قارة آسيا السريعة الحركة والانتشار حيث يتخلص السينمائيون فيها على ما يبدو من قيود الماضي سريعا وينطلقون للتعبير عن الحاضر والمستقبل، بشكل أكثر انفتاحا على مايحدث من تغييرات على خريطة الأحداث اليوم. أما السينمائيون في أمريكا الجنوبية فهم برغم حساسيتهم الفنية العالية وقوة تعبيرهم، وعمقه، مكبلون بقيود تمنعهم من الانطلاق في مجموعات وموجات، كما يفعل الأسيويون، فيبدون فرادى، لايصل فنهم الجميل إلى الجمهور العريض كما يستحق، فإذا وجد فيلم برازيلي رائع لايوجد فيلم أرجنتيني (وهو ماحدث هذا العام) والعكس في العام الماضي، وإذا دخل فيلم مكسيكي المسابقة خلت البرامج من أفلام بقية بلاد القارة وهكذا. أما قارتنا الأفريقية فوجودها يبدو تاريخيا رومانسيا في عالم الفن السابع.

والسينما المصرية بالمناسبة خارج هذا التقييم لأنها سينما لها تاريخ وجدها غير متوازن مع السينما في القارة بشكل عام، وبالتالي فهم يستخدمون تعبير (السينما الأفريقية) عندما يقصدون السينما التي يصنعها الأفارقة السود، ويقدمون السينما العربية على أنها تنتمي لنفسها ولموقعها فقط وليس للقارة. فالسينما في تونس والمغرب والجزائر هي سينما شمال افريقيا أو سينما الشمال والسينما المصرية هي المصرية.. ولكنهم عند رؤية الأفلام، والتقاط ما يثير الاهتمام فيها بالنسبة للمشاهد الأوروبي، يصنفونها على أنها «سينما عربية»، وبهذا المنطق تعامل جمهور مدينة نانت الفرنسي المحب للسينما، وسينما القارات الثلاث التي يدعمها بإقباله عليها مع أفلامنا..(في العام الماضي حضر عروض المهرجان ٢مليون مشاهد دفع حوالي ٤٠٪ من تكاليف المهرجان ومطلوب أن يزيد عدده بمقدار الضعف حتى يتجنب المهرجان أزمة قد توقفه)..وجمهور السينما والمهرجان أقبل على مشاهدة الأفلام العربية الأربعة التي عرضت فيه، حيث أختير الفيلم التونسي **(ياسلطان المدينة)** للمخرج المنصف ذويب للمسابقة الرسمية واختيرت الأفلام المصرية **(مرسيدس)** والمغربي **(البحث عن زوج امرأتي)** والجزائري (توشيا) للعرض في البرنامج الإعلامي..

استغاثة إلى سيدي خلف

«ياسلطان المدينة» ليس فقط اسم الفيلم التونسي ولكنه صيحة الاستغاثة التي يجأر بها المخرج وبطل فيلمه(فراج) الشاب الطاهر الذي تستخدمه أمه في الدجل والشعوذة والارتزاق، بينما يعاني هو من عدم تكيفه مع المجتمع حوله فيصمت حتى عن الاحتجاج على ما يحدث حوله من تدهور وتفسخ واستغلال وعبث بكل مفردات الحياة والتهام للتراث (الفيلم صور داخل بيت تاريخي يعيش السكان فيه على بيع آثاره وجدرانه). ولكن (فراج) يستغيث بالله وسيدي محرز بن خلف الولي الصالح الذي يحمي مدينته عندما تسقط «رملة» الفتاة البريئة ولاتستطيع النجاة بنفسها من الهلاك.. أما لماذا سقطت فلأنهم حبسوها بين أربع جدران بحجة حمايتها من الذئاب، فلما هربت وقعت بسهولة ولم تستطع الخروج وحماية نفسها.

فيلم متشائم عن مجتمع يسقط بلا أمل في المستقبل. وقد استطاع مخرجه مع فريق



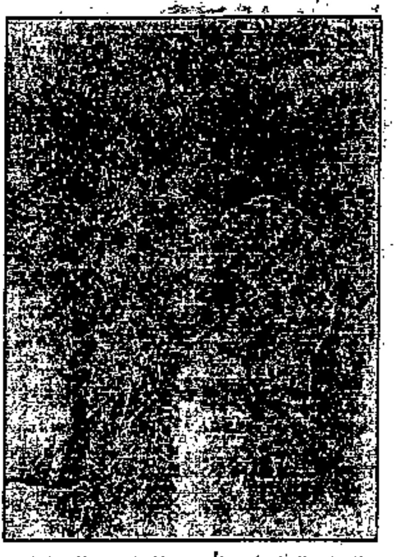
الفيلم الإيراني (سارة)

مبدع من الفنانين والفنيين التونسيين تقديم شبه بانوراما أو شريحة اجتماعية كاملة من خلال اختيار المكان الذى يمثل واقعا كما يمثل كابوسا فى الوقت نفسه، ويوجد مثيل له فى القاهرة، حيث يحتل الناس البيوت الأثرية تماما كما فى تونس). وقد حصل الفيلم على جائزة لجنة التحكيم فى مهرجان دولى إقيم ببلجيكا فى أكتوبر الماضى، ثم جائزة العمل الأول من مهرجان دمشق فى أكتوبر أيضا ثم جائزة لجنة التحكيم الخاصة من مهرجان نانت، كما حصلت بطلته الشابة **ريم تركى** على جائزة (التعبير الواعد) التى تعطى تشجيعا لشباب الفنانين السينمائيين.

آمال «قلة» المنهارة

فى الفيلم المغربى (البحث عن زوج امرأتى) بسخرية صريحة يقدمها المخرج **عبد الرحمن التازى** عن نماذج الرجولة التقليدية والتى لابد وأن تصطدم بالحاضر رغما عن أنفها. وقد اتخذ من تفاصيل قصة عادية لتاجر مجوهرات ميسور ومزواج موقفا لتحليل وتشريح القديم والجديد الذى يحيط بهذه العلاقات والتى تتغير فى الحقيقة رغما عن أنف أصحابها أنفسهم. فهذا الحاج الذى كبرت زوجته الأولى **(لالاحبى)** سنا وانشغلت زوجته الثانية**(لالانعيمة)** فى تربية أولادها يتزوج الثالثة (هدى) لأنه يريد من تداعبه وتسليه عندما يعود فى المساء، وتمضى الأمور إلى أن يجدها- هدى- تضحك مرة فى وجود بائع أرسله للبيت بأشياء فيطلقها بعجرفة لكنه يفاجأ بأن الأمور اختلت كلها، فقد كان الانسجام بين الزوجات كبيرا، بدون علمه، كما أن أولاده اعتبروا هدى أختا لهم فيحتجون، وترفض الزوجتان ضرة أخرى وإلا تركتاه، ويجد الرجل نفسه مضطرا لاستعادتها، لكنها وقد ملكت حريتها تنطلق كفتاة صغيرة، وترفضه، فيلح ويستجدى ويوافق على أن يجد محللا يتزوجها لليلة حتى تعود إليه وتصبح قصة بحثه عن زوج لزوجته حديث المدينة، وعندما يجد عريسا مناسبا يعمل فى بلجيكا وحضر فى أجازة سريعة يسافر العريس فجأة ليلة العرس بسبب استدعاء يمس وجوده فى ذلك البلد.. ويكون على (الحاج) أن يرحل إلى بلجيكا للبحث عنه حتى يستعيد زوجته الثالثة.. ويالها من بهدلة..

وفى الفيلم الجزائرى**(توشيحة)** يقدم **رشيد بن هادى** قصة الماضى والحاضر فى



الفيلم البرازيلى (أغنية العابرين الفقراء)

الجزائر من خلال بطلته (قلة) التى شهدت انتصار بلادها فى حرب التحرير من المستعمر وامتلأت فخرا بالآمال الكبرى التى سوف تتحقق بعد الثورة، ثم عاشت تسرب هذه الآمال والتضييق على كل ما وعدوها به هى وكل النساء ثم أخيرا هاهى فى الشرفة تقف لترى مظاهرات المطالبين بالدولة الدينية فى الشوارع، وفى الفيلم المصرى (مرسيدس) تشهد بطلته (وردة) نهاية أحلامها وأحلام أجيال كثيرة على يد رصاص التطرف الدينى. وتلك النقاط التى أثارتها الأفلام العربية كلها أثارت اهتمام جمهور المهرجان الذى يربط بين ما يختزنه ذهنه من صورة للعرب فى أجهزة الإعلام، وما يراه يوميا عبر شاشات

الفيلم الهندى (خط السرقة)



التليفزيون المستمرة ٢٤ ساعة بلا توقف و٦ قنوات فى فرنسا (غير ما يلتقطه الناس بالأقمار الصناعية)، وإذا كان حقيقيا أن هناك نسبة من الإنتاج شاركت فيها الشركات الفرنسية بالنسبة لأفلام الجزائر وتونس ومصر فإن هذا لايعيبها، حيث لم يجد مخرجو هذه الأفلام شروطا أفضل لإنتاجها بل ربما تعرض البعض منها للحذف والتعنت فى وقت يتقدم فيه السينمائيون فى آسيا وأوروبا وأمريكا لمناقشة كل الأمور بجرأة شديدة..

«سارة» والزوج الإيرانى

وكما يبحث جمهور السينما عن القضايا التى تهمه أكثر فهو يبحث. أيضا على ما يبدو عن أساليب فنية أكثر بساطة وأقل تركيبا وتعقيدا وهو ما بدا من الإقبال على الفيلم الإيرانى **(سارة)** أكثر من الفيلمين البرازيلى والهندى، وحيث حصل **(سارة)** على أعلى الإيرادات التى حققها فيلم داخل المسابقة الرسمية للمهرجان وتدور أحداثه حول **(سارة)** المرأة الشابة التى ترهن نصيبها من الميراث سرا حتى يجرى زوجها (حسام) عملية جراحية خطيرة عليها يتوقف مصيره، ويسافر (حسام) إلى الخارج ويعود بعد أن تنجح العملية ليشق طريقه فى عالم البنوك حتى يصبح مديرا لبنك فى الوقت الذى تعمل فيه سارة بالخياطة لكى تسد الرهن، وعندما يطالبها صديق لزوجها الذى ساعدها فى البداية بأن تسعى إلى الزوج بأن يدعمه حتى لايفصل بسبب ضياع أوراق من عهدته، تضطر «سارة» إلى حكاية القصة لزوجها فيثور ويتهمها بأنها غير جديرة باسمه وعائلته، وتخرج مطرودة بعد كل التضحيات..

وقد حصل الفيلم الذى أخرجه **داريوث مارجوش** على الجائزة الثانية الكرة الفضية، وحصلت بطلته **«نيكى كريمى»**- التى حضرت وقد ارتدت إيشاربا أنيقا- على جائزة التمثيل النسائى مناصفة مع الممثلة المكسيكية لوشيا مينوز التى قامت بدور نفيسة فى الفيلم المكسيكى **(بداية ونهاية)** الذى عرض فى المسابقة الرسمية للمهرجان وقدم رواية نجيب محفوظ الشهيرة وحصل على جائزة أفضل موسيقى وجائزة تعطى باسم مدينة نانت.

ومن الملحوظ أن معظم الجوائز حصلت عليها أفلام تقدم صور الواقع أو أحلامه أو حتى قهره وإمكانية تغييره بواسطة الأفراد سواء كان هذا الفيلم صينيا أو إيرانيا أو

مكسيكيا أما الأفلام التى تقدم صورة لوطأة النظم السياسية التى من الصعب على الفرد وحده أن يسقطها فلم يجد المشاهد الأوروبى يحبها فقد سمعت أكثر من مرة من يقول بأن الجمهور يقدر هذا الفيلم الرائع أو ذاك ولكنه لايحبه. وفى هذا الإطار يمكن تصور خروج الفيلم البرازيلى **(أغنية المحاربين الفقراء)**.. بدون جوائز وهو الفيلم الذى يطرح قضية الديكتاتورية السياسية والعسكرية ونفوذ ملاك الأرض وقهرهم للأغلبية وقد قدم فى مزيج من الفانتازيا والواقع، وعرج فيه مخرجه **روزنبرج كاريرى** على أساليب فنية أخرى، كما استخدم الرقص التراثى والغناء فى تركيبة فنية مدهشة لم تخفف من وطأة المشهدين الكبيرين فيه، الأول لهجوم الفقراء على المتاجر ونهبها لأنهم فصلوا ولا يجدون الخبز، والثانى لتحول بطله (جنازيو) الموظف العاجز إلى العنف ولجوئه لضرب المأمور بالرصاص رغم علمه بالنهاية المحتومة..

أما الفيلم الهندى **(خط السرقة)** للمخرج أوتام جوست فيتعرض لقرية يقوم شبابها بسرقة قطارات البضائع بزعامة **(فاتورا)** وعندما يرسلون من العاصمة من يوقف نزيف السرقة يسعى (اللصوص الكبار) إلى نقله قبل أن يتم مهمته وبعد أن اقترب من الحقيقة وأدرك أن شباب القرية هم «قرابين» لحساب غيرهم..

ريم تركي بطلة (ياسلطان المدينة) تونس

أما أفلام أفريقيا السوداء فقد قدمت الأحلام الجماعية والفردية بالعدل الذى لم يتحقق والظلم الذى يستمر بعد نهاية التحرير من الاستعمار، مثل فيلم المخرجة **فلورا جوميز** من غينيا بيساو الذى تشارك بطلته **دومينجا** زوجها فى النضال ضد المستعمر وتعيش أيام الحزن والموت فى كل مكان حتى تنتهى الحرب ويحل السلام عام ١٩٧٧، فتكتشف أن النضال يجب أن يستمر من أجل فائدة حقيقية للناس بعد الحرب.. وفيلم ساحل العاج (وجوه النساء) للمخرج **وزيرأكار** الذى يقدم ثلاث صور لأوضاع المرأة فى أفريقيا الآن، فى حياتها المشتركة مع الرجل، وفى حياتها الجنسية، وفى موقفها الاجتماعى من خلال اسكتشات تحدد الخطوط العريضة التى تجمع طبيعة وضعية المرأة الآن..

المفاجأة فى المهرجان جاءت من فيلم وثائقى سياسى، فى قالب ريبورتاج عن حياة وموت الزعيم الأفريقى **(باتريس لومومبا)** الذى كان أول رئيس لجمهورية الكونغو وأغتيل. والفيلم أنتجه وقدمه عنه أصدقاؤه الأوروبيون الذين عملوا معه وأحبوه وتأثروا به وقد صنع بقدر كبير من الإحساس بالذنب تجاه كل ما حدث بالكونغو بعد اغتيال هذا الزعيم الوطنى الذى اتهم أيامها بأنه ديكتاتور (على لسان رئيس الإذاعة البلجيكية فى الكونغو وقتها) ومن ثم ترك وحده يواجه مؤامرات الغرب وأعدائه بالداخل الذين دعموا **مويس تشومبى**، ثم من بعده **جوزيف موبوتو**. وفى الفيلم نفى أصدقاء لومومبا بعد ثلاثين عاما من موته تهمة الماركسية عنه، بل قالوا باستحالتها وقال مستشاره الصحفى البلجيكى، وآخر فرنسى بأن مصيبته الأولى كانت فى عناده وإصراره على الاستقلال بالرأى ولكنه، مع ذلك، كان يتصف بالديمقراطية مع مستشاريه وبنزعة تحضر واضحة. وقد أنتج الفيلم **راؤول جاك** (أحد مستشاريه) بالاشتراك مع أحد محطات التليفزيون السويسرى واستطاع أن يقدم شريطا سينمائيا بالغ الأهمية بقدر أهمية الوثائق الفيلمية النادرة التى قدمها والتى يبدو فيها أن هذا الصمت الطويل تجاه هذا **(النبى)** كما سموا لومومبا فى الفيلم **(موت نبى)** كان فى البداية مقصودا، ثم أصبح غير ذات قيمة كبرى بعد أن أصبحت الكونغو على يد موبوتو سخرية الأوروبيين فتذكروا وقتها أيام لومومبا المجيدة..

الفيلم المغربى (البحث عن زوج إمرأتى)



الكابوس

د. سمير حنا صادق

- وهل أكل السمك مع اللبن ضار؟

* السمك بارد واللبن بارد وأكل البارد مع البارد يتسبب في الاسهال.

- وما هي أشد أمراض القلب؟

* الحسد

- وكيف تكون الوقاية منه؟

* الحسود جشع ، ادعه للغذاء فسيقبل.

وساعة الصلاة اعتذري بانقطاع المياه واطلبي منه الوضوء في طبق واغسلي انت بهذا الماء بعده ، يقيك من حسده.

(نماذج من برامج التليفزيون الثقافية في مشارف القرن الواحد والعشرين).

واليك غيرها:

عدت إلى المنزل مثقلا بالتعب ، لم أعد قادرا على تحمل متاعب يوم عمل ، وجلست مشلولا أمام الشاشة الصغيرة.

أعزائي كل أفراد الاسرة في كل مكان ، اسمحوا لي أن «اصتحبكم» من الآن وحتى نهاية السهرة حيث أقدم لكم كل جديد وجميل ورائع وبديع . إذا كنت أيها المشاهد من هواة المسلسلات الاجنبية واردت أن تعرف ماذا فعل ريدج ببروك فيمكنك معرفة ذلك من خلال المسلسل الليلة الساعة الواحدة صباحا ، أما اذا كنت ايها المشاهد من هواة المحافظة على الصحة فاني ادعوك معنا للالتفاف حول الشاشة الصغيرة لمشاهدة برامجنا الصحية.

رفعت يدى بسرعة لمنع ابنى من حركة سخيفة اعتاد عليها كلما دعته السيدة المذيعة «للالتفاف» حول الشاشة الصغيرة.

وغفوت لثوان معدودات ...

واستيقظت ، فرأيت على الشاشة الصغيرة ، سيدة أخرى وامامها رجل بجلباب: «يمكن لو حبينا نستغنى عن مصاريف الطبيب والعلاج بالكيماويات الضارة وكده ، ويمكن لو حبينا حد يساعدنا على هذه العملية ، وزى ماانتم عارفين احنا بنقدم لكم احدث ما في العالم وكده ، نتوجه من خلال هذا البرنامج للمعلم حلاوة العطار ليقوم بالإجابة على هذه التساؤلات بنظرة مستقبلية

- لوحبينا يا معلم نتكلم عن العلاج الاكيد للكحة وكرشة النفس والحمى نقول إيه؟

* شوفي يا ستي : نأخذ بردقوش ، ونحط عليه عين العفريت وشوية حلف بر ونغليهم ونشرب منقوعهم.

- طيب مش ممكن نحط عليه شوية حلنجان؟

* ممكن طبعا.

- وشوية حنظل؟

* طبعا.

- ومفعوله أكيد؟

* أكيد طبعا.

وخطر ببالي خاطر مزعج : كم طفل مصاب بالتهاب رئوي ستتعرض حياته للخطر بعد هذا البرنامج العلمي الشيق «طبعا».

وغفوت قليلا على هذا الخاطر المزعج.

واستيقظت ورأيت مذيعا آخر ذو جبهة ضيقة ، كثير الحركة والنشاط والكلام ، يحدث آخر يسأله عن نوع مختلف من أنواع العلاج.

- وهل ينفع هذا العلاج؟

* أكيد باذن الله

- في جميع الأمراض؟

* بالطبع هناك قلة من الأمراض التي تحتاج إلى جراحة وما إلي ذلك من تلك الأشياء التي تدرس في مدارس الطب .

- وكيف يمكن التمييز؟

* في أمراض النوع الأول يستطيع الخبير أن يشم في غرفة المريض رائحة روث الجان..

ونمت نوما عميقا .. يكاد يشبه الاغماء.

ورأيت فيما يرى النائم مبنى ضخما عليه لوحة كبيرة «المقر الدائم للجان العلمية الدائمة»

أه .. هنا هو عقل مصر .. هنا هو المكان الذي يحدد هذه النوعية من رجال المستقبل ، هنا البشر الجدير بلقب «استاذ» ... ورأيت يافطة كبيرة «قطاع الطب» ، ودخلت ورأيت قاعات عديدة «علم التشريح» «علم وظائف الاعضاء» «ثم» «علم المقاقير» .. وولجت الباب بهدوء واحترام يليق بهيبة المكان ، قاعة ضخمة واسعة بسقف مرتفع مائدة مستديرة يجلس حولها الاساتذة العظام : عبد الوهاب البرلسي عصام جلال ، صلاح عبد التواب ، زينب خلمي ، حيدر غالب ويجلس حولهم ابناؤهم ، وعلى وجوه الجميع علامات اليأس «بالغرفة أكوام من القراطيس المليئة بالأعشاب التي تقدم بها الباحثون للترقية لدرجة استاذ ، وفي أيدي الاساتذة العظام اوراق صفراء هي الأبحاث المقدمة للترقية : «سرعة امتصاص الحلف بر من الجوف وافرازه في البول» - «العسل الابيض في علاج ارماد العين» - «تفاعل عين العفريت اذا استعمل في نفس الوقت مع الخلنجان» - «علاقة مستوى الدم بالفاعية في استعمال الحنظل لتقوية الكبد»...

اغلقت باب القاعة في هدوء وعدت للتنقل بين القاعات «اللجنة الدائمة لعلم التحاليل الطبية» وولجت الى الداخل في هدوء واحترام شديد ، في الصدر يجلس الاساتذة عبد الفتاح فهمي ، أحمد عبد الحفيظ سليمان ، ناصح أمين ، وحولهم يجلس أبناؤهم وعلى وجوههم وجوم وألم وفي ايديهم اوراق صفراء أخرى : «دراسة عن تمييز انواع الروث في غرف المرضى بالفحص الميكروسكوبي» - استعمال الكروماتوجرافي في تحديد انواع الروث» هل ينتج عن استعمال بعض انواع الاعشاب روائح تشابه رائحة روث الجان؟- «أثر الطفيليات على رائحة روث الجان»

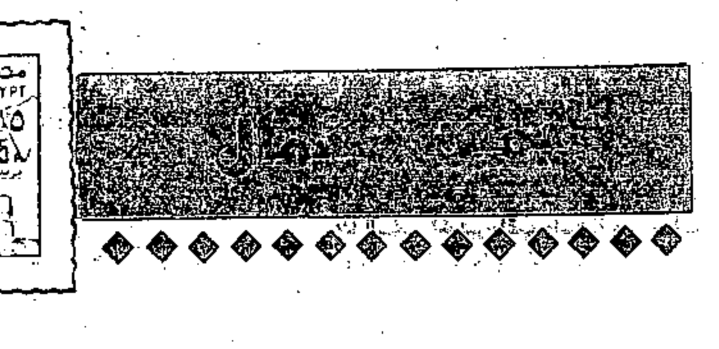
وخرجت مكتئبا ، واثناء خروجي لاحظت تشققات خطيرة في المبنى.

ولكزني ابني : بابا - بتشخر شخير مزعج.

وشكرته لإفاقتي من الكابوس.

قرأت لحكيم مصري ، نسيت اسمه ، أن ظاهرة الإرهاب المعاصر ناتجة عن اختلال التوازن بين كفاءة جهاز التليفزيون في انتاج الأرهابيين ومقدرة جهاز الأمن على التخلص منهم.

الرحمة .. الرحمة... أما لهذا الإظلام من نهاية!!



السياحة.. بين الارهاب والشرطة

تمثل السياحة فى بلدنا موردا هاما ورئيسيا للدخل القومى، أو كنا نأمل فى ذلك، حتى قامت القوى الظلامية للجماعات الإسلامية المتطرفة بممارساتها الارهابية ضد السياح، مما أدى الى إحباط شديد فى قطاع السياحة هبط بها الى الحد الأدنى: ولم يبق لنا الا نشاط سياحى محدود يتمثل بعضه فى الأفواج السياحية لدول شرق أوروبا وروسيا من الفئات الشعبية غير الموسرة. ولكننا بهذه الأفواج نعمر بعض غرف فنادقنا الحالية..

ومع أن هذه الأفواج باستمرار تدفقها تمنع الكارثة المحققة لإفلاس قطاع السياحة فى مصر، وتعتبر هى الحد الأدنى لإبقاء قطاع إقتصادى هام على قيد الحياة.. - الا أن المدهش مارأته عيناى فى هذا اليوم من ممارسة همجية للشرطة ضد هؤلاء السياح.. واليكم هذه الواقعة:

أمام فندق كبير بشارع أحمد عرابى وفى الجزيرة الخضراء وسط الشارع ينتشر بعض أفراد الفوج السياحى- الذى يقطن الفندق- ليبيع بعض منتجات بلاده (روسيا) باسعار زهيدة لراغبى الشراء من الجمهور. وهذا شئ معتاد منذ شهور، وخاصة عند قدوم كل فوج.. ولكن ماحدث فى هذا اليوم كان شاذا وغريبا.. فجأة ظهر عدد من جنود الشرطة، ومخبر فى جلباب يحمل عصا يلوح بها مهددا بضرب سائحة شابه بينما يجرها بعنف من ذراعها، وباقى الجنود يفعلون نفس الشئ مع الآخرين بعد أن استحوذ كل منهم فى يده على حقيبة السائح أو السائحة، وكان هناك ضابط شرطة شاب يقود هذه الحملة الهوجاء ضد السائحين.

لم تصدق عيناى ماأرى، واستفزنى الموقف فتدخلت معترضا. مجادلا الضابط الشاب شارحا له خطأ تلك الممارسة الهمجية، والتى تضر أول ماتضر مصلحة الوطن فى وقت نتوسل فيه الى السائحين ليزوروا مصر الأمنة، محاولين إزالة الآثار المدمرة لارهاب القوى الظلامية من الجماعات المتطرفة. وعبثا حاولت إقناعة بالكف عن هذا الأسلوب المهين لنا أولا كبلد متحضر، وللسائح ثانيا لما يقع عليه من عنف وتعدى، وللشرطة المصرية أخيرا كسقطة لاتغتفر. ولكنه أجاب بأنها أوامر عليا عليه تنفيذها فورا.

وأيا كانت تلك الأوامر العليا التى لم أفهم ولم يفهم لها السائح سببا، فتاره يدعى ضابط الشرطة أنه إجراء أمنى لمنع التجمهر فى الشارع، ثم يعود مدعيا أنه هذه التجارة على هذا النحو تضر بالاقتصاد القومى.. وأيا كان صادقا أو كاذبا فيما ادعى فذلك لايبرر هذا الاسلوب الهمجى المهين للسائحين.

وأليس غريبا أن تكون ممارسات الشرطة وجماعات الارهاب تؤديان الى نفس النتيجة السلبية تجاه السياحة فى بلدنا الأمن!!

باسم القاضى

ممدوح البلتاجى



ظالمون.. ولاشيء

الحق أنه لايوجد ظلم فى العالم ؛ لايوجد مظلوم فى العالم! يوجد فقط ظالم ولاشئ غير ذلك. الظالمون دائما فى الصورة، تحت الاضواء، ومانحن الا خلفية باهته تتوارى فى غياهب الظلمات كأن ضوء الشمس لم يخلق إلالهم أما الظلام فهو قدرنا المحتوم الذى خلق لنا وخلقنا له. لكنه خطأنا من البداية وحتى النهاية، فنحن الذين نصنعهم، نحن الذين نضع السوط فى أيديهم ليلهبوا ظهورنا به، نضع الخنجر فى ايديهم ليطعنوا به أكبادنا.

نطفىء كل القناديل ليسود الظلام وتنتشر العفاريت والخفافيش لتمتص دماءنا وتبقى لنا الدموع لانها كل ماتركوه لنا فهم لحسن حظنا اولسوئه لايستحسنون طعم الدموع!

الى متى سنظل لانطرب إلا للالحان الجنائزية ؟ وتمضى حياتنا نرقص فوق شفرات الموس ونستعذب دماءنا النازفه وتملئ نفوسنا يقينا أنه لافائدة لتلك الدماء سوى انها مداد نكتب به مرثياتنا على الجدران الكالحه.

نحن الذين نضعهم وننفخ فيهم من ارواحنا ونروى عنهم الاساطير ثم نصدقها. ورويدا رويدا يكبرون ويستأسدون ونفاجأ وقد اصبحوا فراعين وطواغيت. ثم نتساءل كيف اصبحوا هكذا؟

بيدنا أن نكون أحرارا وبيدنا أن نكون أرقاء.. بيدنا أن نبقى دائما راكعين مع الراكعين لمن لايملكون لانفسهم نفعا وساجدين مع الساجدين لمن لايملكون لنا ضرا ، وبيدنا أن

نمسح التراب عن جباهنا ونهيلد عليهم وندفنهم تحتنا. نهؤلاء مهما علت هاماتهم ومهما امتلأت أجسادهم، وانتفخت اوداجهم واتسعت اشداقهم نهم جبناء، رعاديد يمكنك أن تطيرهم بزفرة ألم حبسته في حنايا صدرك، يمكنك أن تخرقهم بنظرة يتطاير منها الشرر. صدقني مجرد بصقة تمحو هؤلاء.

عمرو محيي الدين
- أكاديمية السادات- للعلوم الادارية -
القاهرة.

الغزالي والارهاب

لايترك الشيخ الغزالي فرصة لمهاجمة رجال التنوير إلا ونملها. لمجرد أنهم أخذوا على عاتقهم اخراج الأمة من الهذيان إلى مشارف العلم والتحضر والمدنية، وحاربوا فينا الجهل والخمول بلادة العقل، ويدنعونا لتحسس شخصيتنا والخروج من الظلمات التي نعيشها، وكل هذا على حد علمي لايروق للشيخ الغزالي. وهو يعني لمن يريدون سد منافذ الثقافة على الأمة والانغلاق والجمود ونشر التعصب هؤلاء الذين يقتلون ويريقون الدما موهم قلة، فما بالكم لو سيطروا على الحكم؟! فالشيخ الغزالي أباح لهم بفتاويه قتل د. فرج فودة لمجرد أنه شرع في التساؤل عن جدوى دولتهم.

الشيخ الغزالي



في كلمة للشيخ بمركز التوثيق والدراسات والتربية الاسلامية يقول: «أن العقلانية والعلمانية في العصر الحديث هما نزعتان واردتان من أوربا أساسهما تنحية الدين جانبا، وأن تحكيم العقل الانساني في كل شئ غير ملزم بالوحي الالهي ولاشرائع السماء، والعلمانيون العرب يبغضون الاسلام وحده وينالون منه، وجهودهم تتلاقى مع جهود أعداء الاسلام في العالم». وهكذا.. وطوال حديث الشيخ الغزالي يخلط الرجل عن عمد لغرض في نفس ابن يعقوب، بين رفض العلمانيين والعقلانيين للدولة الاسلامية، وموقفهم من الدين، باعتبارهم يرفعون شعار «الدين لله والوطن للجميع» وهو شعار الثورة المصرية ضد الاحتلال والاستعمار..

لقد أخذ التنويريون العرب على عاتقهم إصلاح المجتمع لا اصلاح الدين، بعدما روعتهم الآثار الهدامة التي ترتبت على الاستعمار من تخلف ورجعية واضمحلال. وصحيح أن الدين واجههم لكنهم لم يبدلوا في نصوصه، بل اجتهدوا في اخراج مابها من دلالات تدفع لإصلاح المجتمع، هذا الدور لايعجب الشيخ فراح يلعن كل من يسعى للتطور والتقدم عسى أن يتبعه مختلو العقل والمنطق فيطلقون مدافعهم الرشاشة بعد أن أفتاهم. أتذكر هنا أبيات للشاعر معروف الرصافي:

إذا سلكت إلى الإصلاح مسلكه
فأنت في رأيهم بالكفر متهم
وان تصادمت بالعادات تنكرها
فأنت في زعمهم بالدين تصطلم
واذا أتيت ببرهان فأعجزهم
لم يحسنوا الرد بل من عجزهم شتموا

فهد محمد أحمد-
السيدة زينب



د. مصطفى محمود

الارهاب.. ونظام الحكم

الارهاب إفراز طبيعي لنوعية معينة من نظم الحكم، تتسم بأن خطابها الديني للناس ظلامي ورجعي، بعكس أنظمة أخرى خطابها الديني تنويري. والخطاب التنويري من أبرز ممثليه مثلا في تاريخنا الحديث عبد الرحمن الكواكبي الداعية الاسلامي الذي نشأ في مرحلة الاستقلال الوطني وبداية الصعود البرجوازي العربي- كمقدمة له- فكان خطابه من واقع زمانه تنويريا تحريضيا داعيا للتغيير محاربا للانحطاط، فيقول مثلا:

«أن المستبد لايخاف العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد والايمان والغيبية لأنها لاترفع غباوة ولاتزيل غشاوة فاذا نبغ أحد في هذا الأمر (الشعراوي- مصطفى محمود) يسارع المستبدون في استخدامه في تأييد أمرهم ويسدون أفواهم بفتات من مائدة الاستبداد. ولكن ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية والفلسفة العقلية. السياسية المدنية والتاريخ المفصل وغيرها من العلوم الممزقة للغيوم المنسقة للشموس، المحرقة للرؤوس».

وعلى النقيض تماما يأتي خطاب النظم الأخرى ومن رموزه مثلا د. مصطفى محمود الذي تستخدمه السلطة في تبرير أفعالها دائما، ويرجع كل شئ الى مسائل ايمانية بحتة وينسى الانسان نفسه فلايجوز أن يتحدث عن الجوع والحرية والمسكن ولايمكن له أن يمس الحاجات المادية للانسان، فكل الأمور عنده ترجع للايمان والالحاد. وهذا الخطاب الاظلامي والرجعي الذي يبتعد بالانسان عن مواجهة واقعه مباشرة ويغيب عقله يتفق مع واقع الحال الآن، واقع انهيار البرجوازيات العربية وتحولها الى التبعية والطفيلية. والسلطة المهزومة تبنى أيديولوجيتها على أساسين: القمع والتضليل. وتنتج دينها وتروج له في أجهزتها وتخلق له الكاتب والفقيه، وتقمع العناصر العقلانية. وتزيف وعي الجماهير التي ترتبك فلاتدري سبب جراحها.. مما يوجب على المثقفين الثوريين مواصلة كشف هذه الأمور وألا يكفوا عن توعية الجمهور بها.

مصطفى النجار
دمنكة- دسوق

تسطيح الاسلام ومكاشفة الذات

اتجاه الشباب إلى المظاهر السطحية للدين كالجلباب واللحية والفرق في الصلاة لايقترب من الله بأي نسبة. وهذا السلوك رد فعل للاحباط المستمر لعدم وجود عمل وعدم امكان تحقيق المتطلبات الأساسية للفرد، وانعدام التفكير الديني الملائم للعصر. ولهذا يتجه المحبطون الى تكفير المجتمع والتمسك بالعادات الداخيلة على المجتمع (من باكستان وبنجلاديش وأمثالهما) والتمسك باجتهادات العصور الغابرة فخرجوا عن سياق التاريخ بوهم أنهم سيبنون حضارة الاسلام دون مسايرة

التقدم الذى طرأ على البشرية فى القرن العشرين. ونسوا أن المنطقى الا نبحث عن احياء التراث بل هضمه والاجتهاد للجديد الذى طرأ علينا دون التخلى عن الوازع الروحى والدينى للمجتمع، والملاحظ أن هناك عقدة اضطهاد يشعر بها غالبية المسلمين، فيدعون أن الدول الغربية تخاف اسلامهم المظهرى ، وهم على ماهم عليه من الجهل حتى بمايدعون من الدين، ومن الفقر الروحى والمادى ممايثير السخرية- فلم يخافهم من هم على هذا المستوى من العلم والسيطرة على موارد العالم، بل أنه حتى خبرات وعلم العالم الثالث تصدر اليهم ليستفيدوا هم بها، ويزيدون إحكام قبضتهم علينا. ماذا يخيف الغرب من اسلام لايريد متبعوه الا التجمد، فلاهم يجتهدون فكريا وعلميا ولايعملون جديا ، بل ويحاربون كل اجتهاد. ولاهم يسلمون بروح الاسلام التى تدعو الى تبنى العلم فى أى مكان ، وضد الروح الاستهلاكية التى يغرقون فيها تقليدا لمسارئ الغرب دون أن نجد أحدا منهم يعترض على ذلك

منى كيمائية- عنتر- المنيل

العلمانية.. هى الصدق

الدين كالضمير، يستحيل أن ينبع من أى سلطة خارج الانسان، ولايجوز اجبار الفرد عليه بواسطة سلطة الدولة أو ارهاب الرشاشات، هذا ماتقول به العلمانية، التى تدعو لعدم ممارسة نظام الحكم أى سلطة دينية، وفصل الدين عن الدولة. والغاء محاكم التفتيش والتكفير. والحقيقة انه لو تم اجبار الناس على الصلاة مثلا، فلن يفعلوا ذلك بصدق، وانما تحت أرهاب الرشاشات أو سلطة العرف، لاعن ايمان صادق، وبالتالى لن يؤدى صلاة صادقة فعلا- ولمن يقولون نحن مجتمع مؤمن أقول لهم أن الايمان غير ملزم الا لصاحبه ؛ وليس هناك ايمان جماعى عام ومشاع، واذا وجد فهو فى الغالب نطاق أو عادة وعرف. لاايمان حقيقى. فالايمان كما قلنا ضميرى وفردى.

حسين عبد المجيد هندى
منشية البكرى- القاهرة.

زى المرأة.. والبيئة والمصالح

تحظى قضية المرأة بأشد أنواع الاهتمام عند أنصار الاسلام السياسى، فيتم تصويرها عندهم على أنها سبب اشعال الفتن والغرائز، وانها متاع للرجل ويجب حجبها عن الأعين، وعموما يحاول هؤلاء اعطاء الجنس دورا أكبر من حجمه الطبيعى. ويرون أنه سبب البلاء والفساد، وحقيقة الأمر، كما يثبت علماء النفس أن هذه النزعة التطهرية الشديدة هى الوجه الآخر للاحساس الشديد بالتدنى. وانه لافارق حقيقى بين المرأة التى تكشف عن جزء كبير من جسدها دون مبرر، وتلك التى تغطى أكبر جزء من جسدها دون مبرر، فهذه وتلك شخصيات هوسية تلفت الأنظار وتعطين جسدهن أكبر قدر من الاهتمام.

واذا كان البعض يتخذون من انتشار الحجاب والنقاب بين النساء مبررا للقول بصحوة اسلامية مزعومة، فالحقيقة انهم لايدركون أنه لاعلاقة بين الزى والدين أو الأخلاق، فوظيفة الملابس الأساسية هى حماية الجسد من الحر والبرد والرياح، وهى تتأثر بعد ذلك بالبيئة والثقافة والعرف الاجتماعى، ومايصلح ارتداؤه فى زمن وبيئة معينين لايصلح بالضرورة فى زمن آخر وبيئة أخرى، فسكان المنطقة الباردة مثلا تختلف أزياؤهم وملابسهم عن سكان المناطق الحارة. والزى الملائم للبدو يغاير الملائم للحضر. والحجاب والنقاب زى للمرأة البدوية التى تحمى رأسها من حرارة الشمس بالحجاب، وتحمى فمها وأنفها من الأتربة؟ والرياح بالنقاب. وعندما ظهر الاسلام لم يغير هذا الزى، ولاعلاقة لذلك بأثارة الفتن والغرائز، فلا يعقل أن يكون منحار امرأة مثلا سببا لاثارة الفتن والغريزة عند الرجل . بل يذهب البعض الى أن الحجاب كان ضرورة اقتصادية فى مجتمع شبه الجزيرة العربية العبودى لتمييز الجوارى عن الحرائر، فالجارية لابد أن تكشف عن وجهها حتى يمكن بيعها ، أما الحرة فيجب أن تغطى وجهها حتى لاتختلط الأمور فيتصور البعض أنها جارية. ولهذا نزلت الآية الكريمة «ياأيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهم جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين، وكان الله غفورا رحيما». وكان عمر بن الخطاب يمنع الجوارى بالقوة من ارتداء الحجاب والتشبه بالحرائر . ولأن الخطاب هنا كان موجها الى جميع المؤمنات فأن ارتداء الحجاب اذن ليس واجبا دينيا. وليس معنى ذلك أننا ندعو الى السفور وارتداء الملابس الخليعة، ولكن القصد أن رداء المرأة عند ظهور الاسلام كان مناسبا لظروف المجتمع البيئية الاقتصادية فى ذلك الوقت. والآن قد تغيرت الظروف مما يعد معه تغير الأزياء، والملابس أمرا مرتبطا باختلاف الزمان والمكان لايدخل فى مجال الواجبات الدينية. والفهم الصحيح لروح الشريعة يقتضى أن ترتدى المرأة زيا وقورا محتشما وصحيا يتناسب مع أعرافنا وخصوصا أن المرأة تخرج للعمل فلابد أن تكشف عن وجهها حتى يمكن التعرف على شخصيتها.

أشرف دهشان
المحامى
الاسماعيلية

نشد على أياديكم

تحية فلسطينية الانتماء، عربية الجذور، أطيرها لكم من خلف أسوار المعتقل حيث الاصرار على التحدى والنضال من أجل الحرية والاستقلال، من أجل مجتمع وحياة انسانية حتما سنصنعها ذات يوم.. وبعد..

انه شئ يبعث على التفاؤل أن هناك أصوات مازالت تهتف مصر عربية، وتخط الكلمات العربية التقدمية الرافضة للتبعية والاستسلام وتنطلق من أرض مصر العطاء رغم كل محاولات انتزاع مصر من قلب الصراع الوطنى والقومى، فكلماتكم استطاعت أن تخرق أسوار الاعتقال وتصل لنا. ولكن للأسف لم تتواصل حيث صعوبة توفرها فى الأسواق باستمرار نتيجة الظروف التى يعيشها الوطن المحتل، مما دفعنى للكتابة اليكم مباشرة وطلب توفيرها لنا باستمرار- اذا أمكن- لتنير ظلام زنزانتنا.. أشد على أياديكم بحرارة.

ولى أبو دحو- الحكم ٢٥ سنة
سجن هشارون

رغم ضآلة الكلمات أمام بطولاتكم وتضحياتكم ، فاننى لا أملك الا اهداء بعض أبيات الشاعر المصرى الراحل نجيب سرور..

بينى وبينك سور
وراسوز
وانا لاماره ولاعصفور
فى ايدى عود ترال وجسور
وصبحت انا فى العشق مثل
ونعد بأن تخترق اليسار
كل الأسوار لتولد لكم فى
ظلمات السجن شمعة.. وتشد
على أياديكم..
المحرر

مقاطعة شعبية للصهاينة

أتوجه بالنداء الى كل اليسار المصرى للتكتل وتتبع اللوبى الصهيونى المتغلغل فى مصر، وايقاف نشاطه أو تحجيمه، وهذا أضعف الايمان، فالصهاينة يدرسون مشروع خط أنابيب عسقلان- رفح كبديل للقناة، وسنجد أنه تنفذ بأموال عربية. وهاهم يريدون الحصول على ٦٠٪ من البترول المصرى. ويجب على جرائد أحزاب اليسار، التجمع والناصرى، أن تنشر بشكل دورى كشفا بأسماء الشركات والشخصيات المتعاملة مع الصهاينة لتحجيمهم، فلن يجعلنا اعلان مبادئ مشكوك فيه نسلم أنفسنا للقردة والخنازير. لقد دفعرنا ثمنا الاتفاق ليسترلى بعض الفلسطينيين تسم الانتفاضة بحجة الحفاظ على الأمن. ولكننا نحن عمال هذا الوطن، لن ترغمنا لقمة العيش على العمل فى أى شركة تتعامل مع الصهاينة، ولن نتعامل مع أى فرد يصافح صهيونيا تحت أى سبب. وأسأل المفكرين القوميين: هل تمكن التيار السياسى المتأسلم من جذبكم إلى أرضيته وجعلكم تركنون قوميتكم وأهدافكم جانبا؟.

غريب الشيخ- الاسكندرية- الدخلية

هلهالة الوفاق

يصعب على أى إنسان مصرى رسم معالم الوفاق الوطنى الذى تحوطه عشرات الأسئلة منها مثلا:

هل الديمقراطية آمال ووعود؟ وهل التعددية الحزبية وهى تقترب من العشرين عاما تحظى بالأمان وتقترب من القاعدة الجماهيرية بسهولة؟ وهل تقام المؤتمرات الحزبية فى العلن؟ أم فى صالات مغلقة؟ وهل تقدم الحكومة إمكانياتنا لأحبابها فقط، كما فى فضيحة سمير رجب وانتخابات نادى الشمس؟ وهل يقدم الإعلام المصرى للجماهير آراء وأفكار بعض الأحزاب؟ وفى أحزاب القمة كالوفد والعمل والتجمع والناصرى صفوة من العلماء والمفكرين، هل يخضعون للأضواء مثلا فى ندوات المعجزة التليفزيونية أحمد سمير؟ وهل الازدهار عائد لمصر؟ ألا ينتاب الشعور بالإحباط والخوف من المستقبل القريب والبعيد الطبقات الكادحة؟ وماذا تحقق فى مشروع الألف يوم؟ وهل فئات مجلسى الشعب والشورى يعبرون عن فئات المجتمع بفعالياته واتجاهاته المتنوعة؟ وهل أبواب المسئولين مفتوحة للجماهير؟ وهل فكر وزير ما فى إرساء قواعد زيارات للمحافظات وليست زيارات الغذاء والاحتفال والمودة.. لمشاهدة واقع الجماهير؟

يحيى السيد النجار- دمياط

هذه هى الرأسمالية

بعد الارتماء فى أحضان أمريكا، انهارت كل مقومات الاستقرار واحدة بعد أخرى، وهاهى صورة المجتمع المصرى بعد الانفتاح الساداتى ثم الخصخصة التى يدعمون بها الرأسمالية التابعة، فارتفاع الأسعار لم يترك شيئا حتى سعر المياه. وأصبحت قيمة الموظف والفلاح والعامل هى قيمة الجنية المصرى منهارة لاتساوى شيئا فى آليات السوق، وانعدمت الخدمات الصحية، حتى السرنجة (الحقنة البلاستيك) تشترى والتطعيم بمقابل نقدى وليس مجانا، وانتشرت ظاهرة المدارس الخاصة وتراجعت مجانية التعليم ليتم محاصرة الفقراء، ومحاربة تعليمهم، ولم يعد المدرس مثلا أعلى، بل أصبح لاعب الكرة أو الممثل أو الذى يرتفع دون سلم.

وبدأ تغيير التشريعات بأخرى تزيد الأثرياء ثراء، والفقراء فقرا، قانون الزراعة- قانون المساكن، وغيرها لتزيد عوامل عدم الاستقرار، والبطالة التى أهدرت طاقات الشباب ودفعتهم للهرب إلى الخليج ليعودوا بالفكر الإرهابى والمتخلف، وتضييع الوطنية والانتماء، وتقييد الإبداع وحرية البحث فى الجامعات، وبيع منجزات وممتلكات الشعب المصرى-كالقطاع العام- رغما عنه، والاتجاه لتحويلنا إلى مستهلكين على مثال حضارة النفط.

عبد الله الخطيب

تخاريف خريف

* سألتنى صغيرتى: ماهى أسباب سوء حالتنا الاقتصادية؟

- عجزت عن الرد برهة.. ثم أجبت: والله يارباب يابنتى المسألة دى فيها اجتهادات، لكن فى أي مادة مقرر هنا السؤال؟

* فى مادة الدراسات الاجتماعية

- وماذا كان ردك؟

* سوء أحوالنا السياسية.



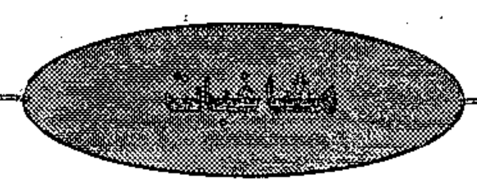
محمد الرزاز

** عليه العوض ومنه العوض، دى آخر عمايلك فينا. ضيعت مستقبل ولادى. آدى اللى خدته من جرايد المعارضة. الله ينعل.. واللى.. واللى.. هكذا أردفت زوجتى وجمعت الأولاد فى شبه مظاهرة إلى منزل والدها.

- جلست فى هدوء أدخن سيجارة، واستجمعت فلول إنسان محطم متخطبا مسائل الإرهاب وصنع فى مصر والخصخصة وموجات فوق صوتية ترددية فى ارتفاع الأسعار، والتصحر فى جيوب السواد الأعظم من الشعب، وأمراض سوء التغذية والتحكم اللاإرادى فى القرار السياسى، والقمح أمريكى، والكوسة فرنسى، والضحية ليبيا والشهيد عراقى والمقتل... والمنحرس صومالى، وسيمفونية «لوكيربى سيتى» والمجنى عليه عربى ورامبو البانكى. عفوا سادتى نبانها شيخوخة مبكرة فلقد بلغت الحلقة الرابعة ولشدة إيمانى بأنه لايفل الحديد إلا الحديد فإننى أعلن، تأييدى لحسنى مبارك فترة ثالثة ورابعة وخامسة حتى آخر العمر رئيسا يملك ولا يحكم.. عاطف شعلان رئيسا لجمعية دفن الموتى، الرزاز قائدا لطابية جباية الأموال المقررة وغير المقررة، حسب الله للتشجير ولك الله يامصر!!

محمد حجازى - المحلة الكبرى

زواج .. على ورق طلاق



لم أفاجأ بالخلاف المحتدم الان - داخل اليمن - بين حزب المؤتمر الشعبى العام ، والحزب الاشتراكى اليمنى ، وبين الرئيس على عبد الله صالح ونائب الرئيس على سالم البيض وبين الشطر الشمالى والشطر الجنوبى ، لقد كنت اتوقعه عندما أعلنت الوحدة الاندماجية بين شطرى اليمن فى مايو ١٩٩٠ ، لكن ذلك لا يعنى أننى كنت أتمناه ، ولا ينفى أننى سوف أشعر بتعاسة بالغة اذا صح غداً ما توقعته أول أمس.

ولعلها كانت مجرد مصادفة أننى كنت- حين اعلان الوحدة اليمنية قبل ٣٤ شهرا - غارقا لأذنى فى اعادة قراءة كل ما كتب عن الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨- ١٩٦١) من شهادات ووقائع ووثائق ، وفى استرجاع كل ما أحاط بها من حماس وكل ما غللها من أحلام ، ثم ما إعترضها من عقبات وما القى فى طريقها من شراك، وما حفرته لنفسها من فخاخ ، الى أن قادتها وفرة الحلم الى خيبةالأمل فوقع الانفصال بين الاقليم الشمالى والاقليم الجنوبى لما كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة بعد ٤٣ شهرا من الوحدة ، ليؤيده بنفس الدرجة من الحماس. نفس هؤلاء الذين دفعوا الأمور دفعا للوحدة الاندماجية دون دراسة أو تمهيد ، ودون وضع آثار التجزئة فى الاعتبار.

وفى نهاية تلك الرحلة عدت وفى أذنى صدى عبارة شخص بها الكاتب البريطانى «باتريك سيل» حالة الوحدة المصرية السورية تشخيصا دقيقا ، قائلا أنها كانت فخا متقنا لخداع النفس. صحيح ان العرب أمة واحدة ، وأن الوحدة العربية كانت - آنذاك - حلما جماهيريا قديما خاصة فى سوريا كما كانت ضرورة سياسية واقتصادية واستراتيجية فى حقبة احتدام الحرب الباردة وبروز حركات التحرر الوطنى ، ولكن من الصحيح كذلك أن هذه الوحدة لم تكن هدفا لذاتها وأن الذين سعوا اليها من الزعماء والقادة والاحزاب والمؤسسات لم يسعوا اليها لمجرد تحقق هذه الاهداف البنائية وحدها ، بل - أيضا- لأسباب أخرى تتعلق بتوازن القوى داخل الشطرين اللذين اتحدا ، بين كتل الجيش السورى وبين الاحزاب السورية ، وبين عبد الناصر والشيوعيين ، كما تتعلق بتوازن هذه القوى على الصعيد القومى بين زعامة عبد الناصر الصاعدة والزعامات التقليدية فى العراق والسعودية وبتوازن القوى الدولية على خريطة المنطقة بين القطبين العالميين فى ذلك الحين ، وهى توازنات كانت معرضة للاختلال فى أية لحظة !

ومع ان التيار القومى الساعى للوحدة العربية والمعادى للاحلاف الاجنبية وللنفوذ الاجنبى ، كان هو السائد والحاكم فى البلدين ، إلا أن التناقض بين زعاماته ومؤسساته لم تكن تقل حدة عن تناقضاته مع اعدائه ، حتى اضطر قادة الكتل العسكرية فى الجيش السورى الى النوم فى وحداتهم حتى لا يستيقظوا يوما نبأ باحدهم قد حسم التوازن الهش لصالحه ونقلهم الى سجن المزة . بينما احتدم التنافس بين حزب البعث والعناصر الاخرى من ناحية وبينها جميعا وبين الحزب الشيوعى السورى من ناحية أخرى على النفوذ بين الجماهير .. بينما كانت الاحزاب والقوى التقليدية فى المجتمع السورى- تساندها قوى عربية ودولية - تعتبر الجميع شيوعيين وتحذر من الانقلاب فى اوضاع المنطقة اذا أصبحت سوريا دولة موالية للسوفيت ..

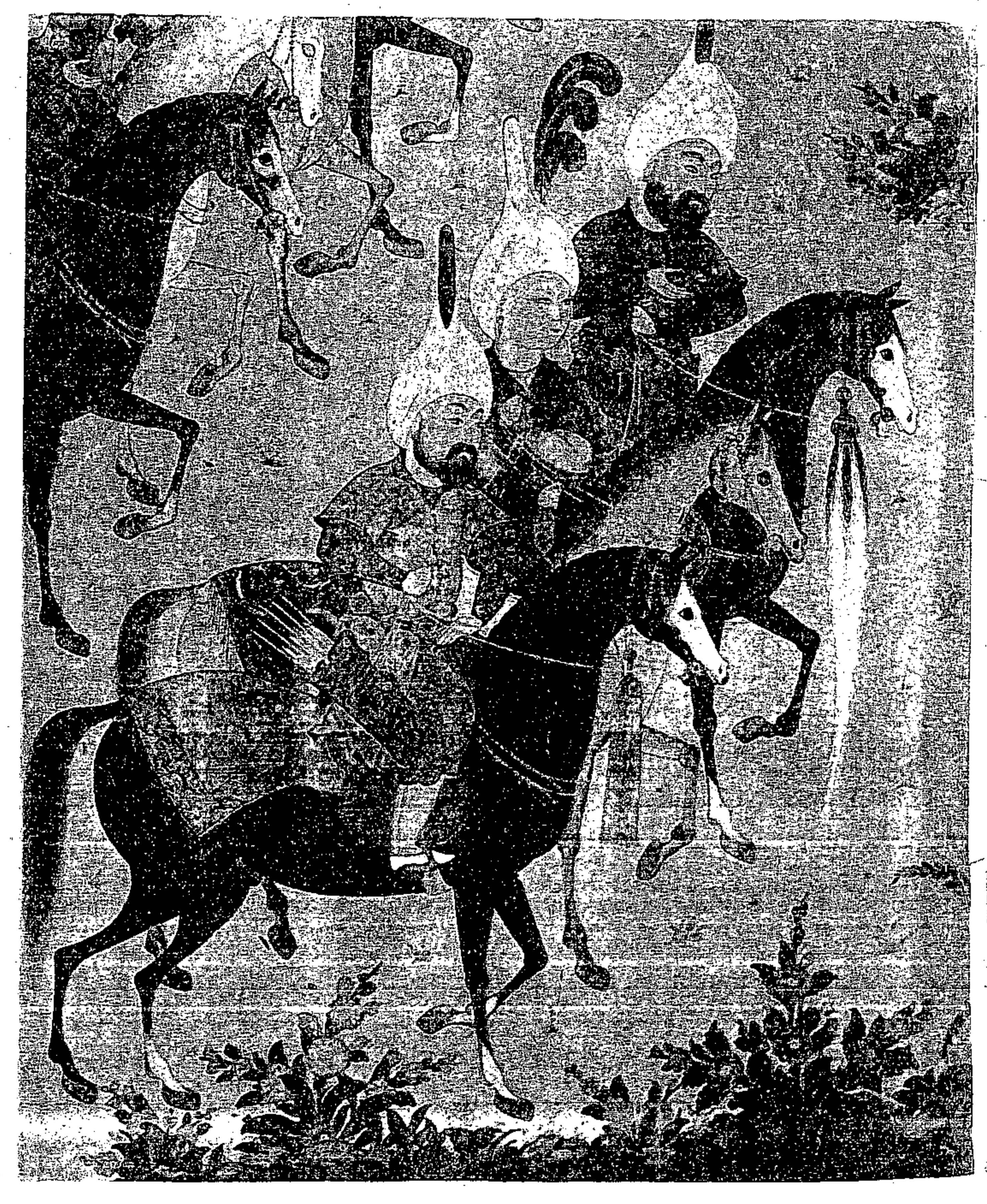
وما لبث الصراع العربى / العربى، بين القاهرة والرياض من جانب ، وبينها وبين بغداد من الجانب الاخر ، أن أضاف مزيدا من التعقيد الى اوضاع سوريا الداخلية ، فاندفع الجميع الى اتمام الوحدة من موقف دفاعى يختلط فيه الذاتى بالموضوعى والمؤقت بالدائم والداخلى بالخارجى والاقليمى بالدولى: اراد زعماء الكتل العسكرية فى الجيش السورى أن يستريحوا من الاقامة المتواصلة فى وحداتهم ، ومن حالة الاستنفار المعلنة بشكل دائم، وتصور كل منهم أن دولة الوحدة سوف تقوم نيابة عنه بتصفية خصومه ، وتصور حزب البعث - آنذاك- ان عبد الناصر سوف يقوم بتصفية منافسيه من الشيوعيين والقوميين الاخرين فيصبح البعث هو الحزب الوحيد فى دولة الوحدة ، باعتبار ان عبد الناصر زعيم بلا حزب ، والبعث حزب بلا زعيم ، وتصور عبد الناصر ان الوحدة سوف تحسم الصراع على زعامة المنطقة لصالحه..

والغريب ان الجميع كانوا يعترفون بأن ظروف التجزئة قد تركت آثارا تتطلب عملا متئما للتغلب على نتائجها السلبية ، وكانوا يتفقون على أن البدء بالوحدة الفيدرالية هو الاختيار الاسلم لمواجهة واقع التجزئة وأن الانتقال بعد ذلك الى الوحدة الاندماجية ، سوف يحمى الوحدة من أية قلاقل قد تتعرض لها اذا تم القفز فجأة من التجزئة الى الاندماج !

لكن احتدام التناقضات والمنافسات ، أدت الى تراجع الموضوعى والدائم ، أمام الذاتى والمؤقت، فأصبحت الدعوة الى الفيدرالية مبررا للتشكك فى اهداف القائلين بها ، وأصبح القفز الى الوحدة الاندماجية موضوعا للمزايدة بين الجميع ، وبعد ٤٢ شهرا اكتشف الجميع انهم انساقوا الى فخ متقن لخديعة النفس ، وانهم قد كتبوا وثيقة زواج على ورق طلاق ، ووقعوا اتفاقية وحدة على ورق انفصال ، لانهم غلبوا الذاتى والمؤقت على الموضوعى والدائم فى تحديد خطوات بناء الوحدة ، وقفزوا على الواقع فاستحقوا كل ما حاق بهم بعد ذلك : حرضت القوى المدنية والعسكرية السورية عبد الناصر على تصفية الشيوعيين لكى يخلو لهم وجه أبيهم، ثم حرضه البعثيون وتحالفوا معه على تصفية بقية القوى القومية ، ثم حاولوا ان يشاركوه الحكم ، فرفض وصفاهم من الجيش والدولة ، وبدأ الحديث يتصاعد عن أن الوحدة ليست مبررا لالغاء الاخرين وعن أن هناك فارقا بين الوحدة وبين الضم والالحاق ، وبينها وبين تسلط الكبير على الصغير والاصرار على التعامل مع الاجراء لا الشركاء.

وذلك بعض ما يقال الان بعد ٤٣ شهرا من الوحدة اليمنية !

صلاح عيسى



● لوحة من روائع الفن الإسلامى ●